



و نه تدریسی است
در بیان معنی و معادله

سراجیه متن فارسی (کتابتیه دیگری علی الفرائض)

1

شرح مشکلات الفرائض شرح شهاب الدین علی الفرائض

اسئله واجوبه علی الفرائض


اسدی
غیر مشهور

یلمنا مکشیلنا متعلینا فریوقوش دبرنوش
نواز دوش کفشطایوش قطمیر

۶۸

۶۷

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Hasan Hüsnî Paşa
394



المولات

425

المجلد الخامس هو الذي يلائم في نسبة المجلدات امره

هذا هو الجد الذي لا يدخل في نسبه الى الميت
 اما الجد الذي لا يدخل في نسبه الى الميت
 اما الجد الذي لا يدخل في نسبه الى الميت

الابن وان سفل والغرض والتعصيب وذلك مع الابنة او ابنة الابن وان
 سفل والتعصيب المحض وذلك عند عدم الدلالة وولد الابن وان سفل
 والجد الصحيح هو الذي لا تدخل في نسبه الى الميت **اما** الجد الذي لا يدخل في نسبه الى الميت
 مستأيل ويسقط بالاب لان الاب اصل في قرابته الى الميت **واما** الجد
 الام فاحوال ثلث السدس للواحد والثلث للثنتين فصاعدا ذكرهم
 وانما هم في القسمة والاستحقاق سواء ويسقطون بالولد وولد الابن وان
 سفل وبالاب والجد بالاتفاق **واما** للزوج خاتان النصف عند عدم الولد
 وولد الابن وان سفل والربع مع الدلالة وولد الابن وان سفل **فصول النساء**
 للزوجات حالتان الربع عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والتمتع مع
 الولد او ولد الابن وان سفل **واما** لبنات الصلب فاحوال ثلث النصف
 للواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين
 وهو ربعهن **وبناء** الابن كبنات الصلب ولهن احوال ست النصف للواحدة
 والثلثان للثنتين فصاعدا عند عدم بنات الصلب ولهن السدس

مع الواحدة الصلبة ثلثة للثنتين والابن مع الصليتين الا ان يكون
 بجدايهن او اسفل منهن غلام فيعصبهن والباقي بينهم للذكر مثل
 حظ الانثيين ويسقطون بالابن **ولو ترك** ثلث بنات ابن بعضهن
 اسفل من بعض وثلث بنات ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض وثلث
 بنات ابن ابن ابن آخر بعضهن اسفل من بعض هذه الصلوة

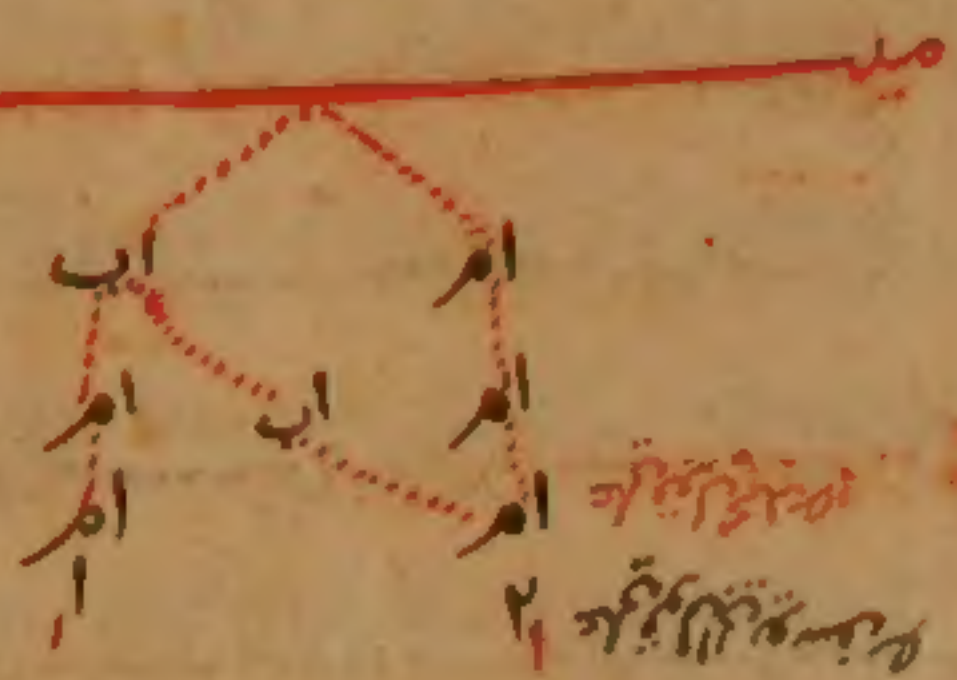


العليا من الفريق الاول لا يوارثها احد الوسطي من الفريقين

الاول ثواربها العليا من الفريق الثاني السفلي من الفريق الاول ثواربها
 الوسطي من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث السفلي
 من الفريق الثاني ثواربها الوسطي من الفريق الثالث السفلي
 من الفريق الثالث لا يواربها احد اذا عرفنا هذا فنقول للعليا من الفريق
 الاول النصف والوسطي مع من يواربها السدس كلة للثلاثين ولا شيء
 للسفليين الا ان يكون معهم غلام فيصير من كانت تحدايه
 ومن كانت فوقه من لم تكن ذات سهم وتسقط من ذرية **واما**
 للاخوات لآب وام فاحوال خمسة النصف للواحدة والثلاثان لاثنتين
 فصاعدا ومع الاخ لآب وام للذكر مثل حظ الانثيين يصير من عصبته
 به لاستواءهم في القرابة الى الميت ولهن الباقي مع البنات او مع بنات
 الابن لقوله عليه السلام واجعلوا للاخوات مع البنات عصبته
والاخوات لآب كالاخوات لآب وام ولهن احوال سبع النصف
 للواحدة والثلاثان لاثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات لآب

4 وام ولهن السدس مع الأخت لآب وام كلة للثلاثين ولا يرثن مع
 الاختين لآب وام الا ان يكون معهن اخ لآب فيعصبهن والباقي
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والسادسة ان يصير من عصبته مع
 البنات او مع بنات الابن لما ذكرنا وبنوا الاعيان والعلات كلهم
 يسقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب بالانفاق وبالجد عند
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى ويسقط بنوا العلات ايضا بالاخ لآب وام
واما الام فلها احوال ثلث السدس مع الولد او ولد الابن وان
 سفل او الاثنتين من الاخوة والاخوات فصاعدا من ابي جهل كانا
 وثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين وثلث ما بقي بعد فرض
 احد الزوجين وذلك في المسكتين زوج واموين او زوجة
 واموين ولو كان مكان الاب جد فللام ثلث جميع المال الا عند
 ابي يوسف رحمه الله فان لها ثلثا الباقي **والجدة** السدس لام كانت
 اولاد واحدة كانت او اكثر اذا كن ثابتهن محاذيات في الدرجة
يحجان ايمساويات

ويسقط كلهن بالأم والأبوين أيضا بالاب وكذا الجدة الأم والاب
 يسقط من قبل الأم ومن قبل الأب أي وتسقط الجدة التي من قبل الأب بالاب دون الجدات
 وإن علت فإنها تترك مع الجد لأنها ليست من قبله **والقوي من أبي**
 جهة كانت محب البعد من أبي جهة كانت وارثة كانت القوي
 أو محبوة وإذا كانت جهة ذات فزائدة واحدة كما أم الأب والآخر
 ذات قرابتين وأكثر كما أم الأم وهي أيضا أم الأب يقسم السدس
 بينهما انصافا عند أبي يوسف رحمه الله باعتبار الأبدان وعند محمد
 رحمه الله اثلاثا باعتبار الجهات بهذه الصـ



ذكر لا تدخل في نسبته الي الميت ان شي و لهم اربعة اصناف جزء الميت
 واصله و جزء ابيه و جزء جده الاقرب فالاقرب يرجحون بقرب الدم
 اعني اولى بالميراث جزء الميت اي البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم
 اصله اي الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم جزء ابيه اي الاخوة ثم
 بنوهم وان سفلوا ثم جزء جده اي الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا ثم
 يرجحون بقوة القرابة اعني به ان ذا القربتين اولى من ذي قرابة واحدة
 ذكر ان كان او شي لقوله عليه السلام ان اعيان بني الام تتوارثون دون
 بني العلات كالاخ لاب وامر الاخت لاب وامر اذا صارت عصبة مع البنت
 اولى من الاخ لاب وابن الاخ لاب وامر اولى من ابن الاخ لاب وكذلك الحكم
 في اعمام الميت ثم في اعمام ابيه ثم في اعمام جد **واما العصبة بغير**
 فادع من النسوة وهن اللائي فرضهن النصف والثلاثان يصرون عصبة
 باخوتهن كما ذكرنا في حالاتهن ومن لا فرض لهما من الاناث واخوهما
 عصبة لان نصير عصبة باخيها كالعم والعمة المال كله لجدون العمة

واما العصبية مع غير فكل انثى تصير عصبية مع انثى اخرى كالاخت مع البنت
 كما ذكرنا اخو العصبية مولي العتاقة ثم عصبية على الترتيب الذي ذكرنا
 لقوله عليه السلام الدلالة كحكمة النسب لا شي لانث من ورثته
 المعتقد لقوله عليه السلام ليس للنساء من الدلاء الا ما اعتقن واعتق
 من اعتقن او كاتب من كاتبين او دبر من دبرين او جبر
 ولا معتق او معتق معتق ولو ترك بالاعتق وابنه عندي
 يوسف رحمه الله سدس الولاء للاب والباقي لابن ولو ترك ابن المعتق
 وجده الولاء كله لابن بالاتفاق ومن ملوك دارهم محرم منه عق عليه
 وولاه له كثلث بنات للكبرى ثلثون ديناراً وللصغرى عشرون
 ديناراً فاشترى اباهما بالخميس ثم مات الاب وترك شيئاً فالتفت
 بينهن اثلاثاً بالعرض والباقي بين مشترتي الاب اخماساً بالولاء ثلثة
 اخماسه للكبرى وخمساه للصغرى ونصح من خمسة واربعين
باب المحجب المحجب على نوعين حجب نقصان وهو حجب عن سهم

6 الى سهم وذلك خمسة نفر للزوجين والام وبنت الابن والاخت لاب وقد
 مر بيان وجوب حرمان والورثة فيه فريقان فريق المحجبون بحال
 البنت وهم ستة الابن والاب والزوجة والبنت والام والزوجة
 وفريق يرثون في حال المحجبون في حال وهذا مبني على اصلين احدهما
 وهو ان كل من يرث الى الميراث شخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص
 سوى اولاد الام فانهم يرثون معها لعدم استحقاقها جميع التركة
 والثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في العصبية والمحرم والمحجبين
 وعند ابن مسعود رضي الله عنه محجب حجب النقصان كالنفس
 والقاتل والرفيق والمحجب محجب بالاتفاق كالاشين من الاخوة
 والاضوات فصاعداً من اي جهة كانا لا يرثان مع الاب ولكن
 تحجبان الام من الثلث الى السدس **باب محارج الفروض**
 اعلم بان الفرض المذكورة نوعان الاول النصف والربع والثلث
 والثاني الثلثان والثلث والسدس على التضعيف والتصنيف

٩٤١

صل

8

٧ فالجبلع

اصلاح

المؤلفات

۳۰۰

ولقد

...

3

۱۴۰۱ اول سکریت
ثلثان دس نصف سلس
هر برقره
۱۶۰

زوجات
ثلاث ارباع نسبت طوتر
۵ سو

جذبات
فخر علی خورشید
۸ ع
۱۲
سید
۳۰

مضروبين
٢١٠
والحداد
٨٤٠
والنساء
٣٦٠
والبغاة
٢١٠
ولقد جلدت
١٤٠
بنوة
للأعمام
٣٥٠
ولقد بنيت
٣٥٠
والله اعلم
بالحق

المسئلة على عدد الأسهم ثم اضرب الخارج في المضروب فال حاصل نصيب
كل واحد من احدى ذلك الفريق **وجه آخر** وهو ان تقسم
المضروب على اتي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق الذي
قسمت عليهم المضروب فال حاصل نصيب كل واحد من احدى ذلك الفريق
وجه آخر طريق النسبة وهو الاوضح وهو ان تنسب سهام
كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم مفردا ثم تعطي مثل تلك
النسبة من المضروب لكل واحد من احدى الفريقين **فصل**
في قسمة التركة بين الورثة او الغرماء اذا كان بين التركة والتصحيح
مباينة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة ثم اقسّم
المبلغ على التصحيح واذا كان بين التصحيح والتركة موافقة فاضرب سهام
كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح
والخارج نصيب ذلك الخارج في الوجهين لهذا المعرفة نصيب كل فرد
اما المعرفة نصيب كل فريق فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة

في وفق التركة ثم اقسّم للمبلغ على وفق المسئلة ان كان بين التركة
والمسئلة موافقة وان كانت مباينة فاضرب في كل التركة ثم اقسّم
للماصل على جميع المسئلة فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين
واما في قسمة الديون فدين كل عاقل من ممتلكات سهام كل وارث
في العمل ومجموع الديون من ممتلكات التصحيح **فصل**
في الخارج ومن صالح على شي من التركة فالخرج سهامه من التصحيح ثم
اقسم باقي التركة على سهام الباقيين كنوع واحد ومجموع فاصل الزوج على
ما في ذمته من المهر وخرج من الباقي فيقسم باقي التركة بين الام والعم
انما يقدر سهامهما سمان للامر وسهم للام **باب الرد**
الرد ضد القول ما فضل عن فرض ذوي الفروض ولا مستحق له
يود على ذوي الفروض بقدر حقوقهم الاعلى الزوجين وهو قول عامة
الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله وقال زيد ابن
ثابت رضي الله عنه الفاضل لبيت المال وبه اخذ مالك والشافعي

ان معناه هو المسئلة مع وجود المصالح اخرج سهام من التصحيح
واقسم ما بقي بعد اخذ المصالح على سائر فقيه الورثة جدي

الزوج من الزوجين فاضرب سهام الزوجين في التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح
سهم الزوجين في التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح
الزوج من الزوجين فاضرب سهام الزوجين في التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح
سهم الزوجين في التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح
الزوج من الزوجين فاضرب سهام الزوجين في التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح
سهم الزوجين في التركة ثم اقسّم المبلغ على وفق التصحيح

تصح مسألة الميت الثاني وتنظر بين ما في يده من التصحيح الاول

وبين التصحيح الثاني ثلاثة احوال فان استقام ما في يده على التصحيح

الثاني فلا حاجة الى الضرب ^{ولا يستقيم فانظر ان كان بينهما موافقة}

فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول وان كان بينهما

مباينة فاضرب كل التصحيح الثاني في التصحيح الاول فالمبلغ يخرج

المسئلتين فسهام ودرته للميت الاول تضرب في المضروب اعني

في التصحيح الثاني او في دقته وسهام ودرته الميت الثاني تضرب

في كل ما في يده او في دقته وان سات ثالث او رابع فاجعل المبلغ

مقام الاول والثالثة مقام الثانية في العمل ثم الرابعة والخامسة

كذلك الى غير النهاية والله اعلم باب ثوبيث ذوي الارحام

وذو الرحم هو كل قريب ليس يذوي سهم ولا عصبة كان عامة الصحابة

رضي الله عنهم برون ثوبيث ذوي الارحام وبه قال اصحابنا رحمهم

الله وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه لا ميراث لذوي الارحام

ويوضع المال في بيت المال وبه قال الشافعي رحمه الله وذو الارحام ^{١٢}

اصناف اربعة الصف الاول ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات و

اولاد بنات الابن والصف الثاني ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد الساقطون

والجدات الساقطات والصف الثالث ينتمي اليه الميت وهم اولاد

الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام والصف الرابع ينتمي اليه

جدتي الميت او جدتيه وهم الغائب والاعمام لام والاخوال والمالات

فهو لام وكل من يذلي بهم من ذوي الارحام ذوي ابو سليمان عن محمد

بن الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان اقرب الاصناف الصف الثاني

وان علموا الاول وان سفلوا الثالث وان نزلوا الرابع وان

تعدوا او ذوي ابو يوسف والمسند بن زياد عن ابي حنيفة وابن سنان

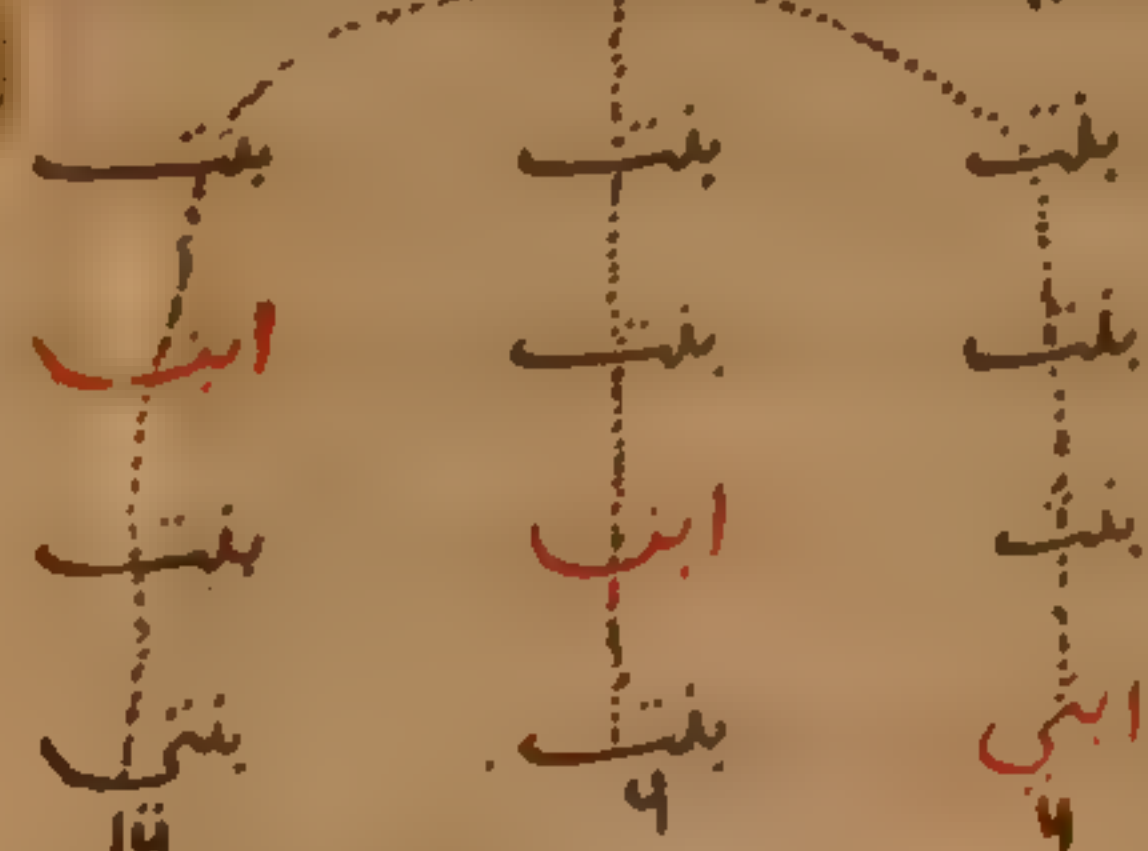
عن محمد بن ابي حنيفة رحمه الله ان اقرب الاصناف الصف الاول

ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصبات وهو لما اخوذ

وفي قولها الصف الثالث الجذاب لام لان عندهما كل واحد

لا يورثه غيره

بقية هذه الصورة هي



3

الحي خفيفة رحمه الله في جميع ذري الارحام **فصل**

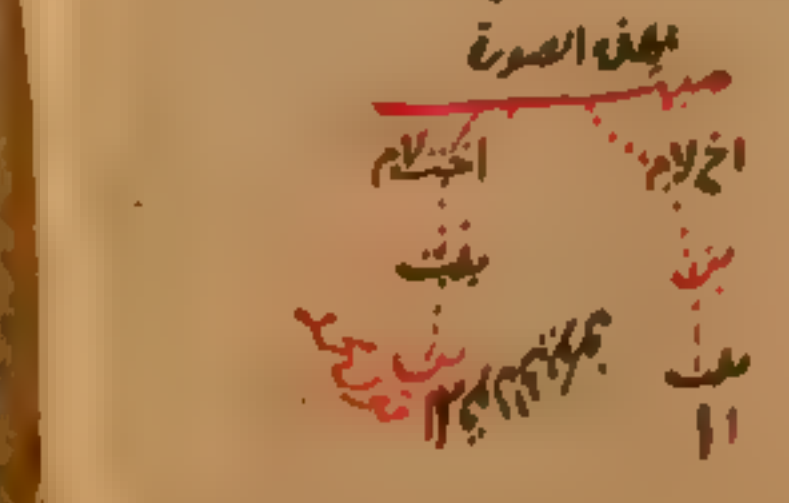
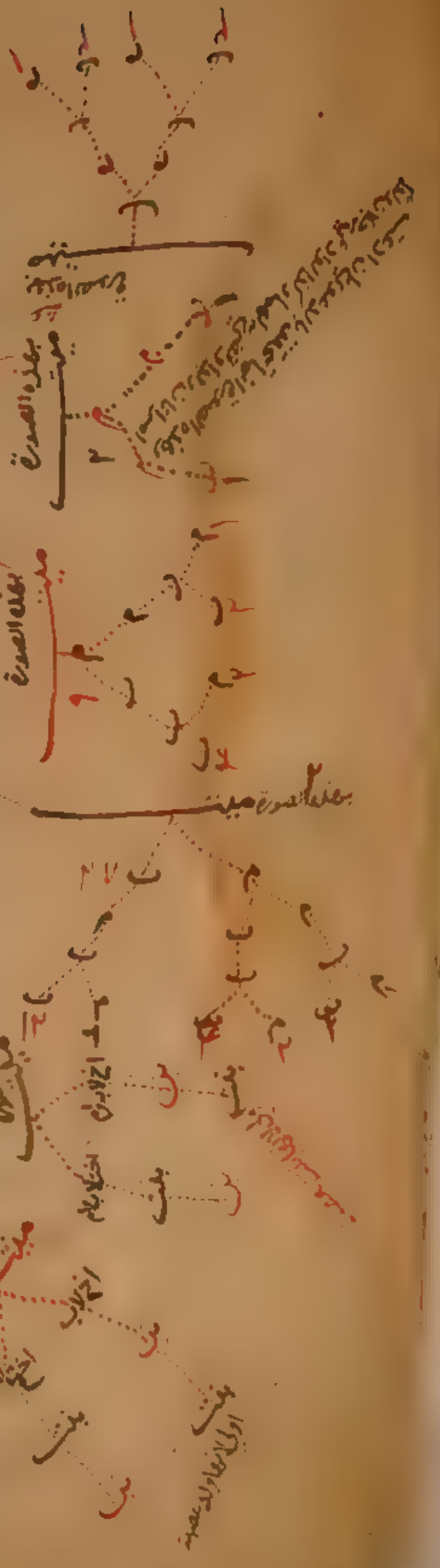
بیت بیت و هذه صورتها مبدیة ۲۸



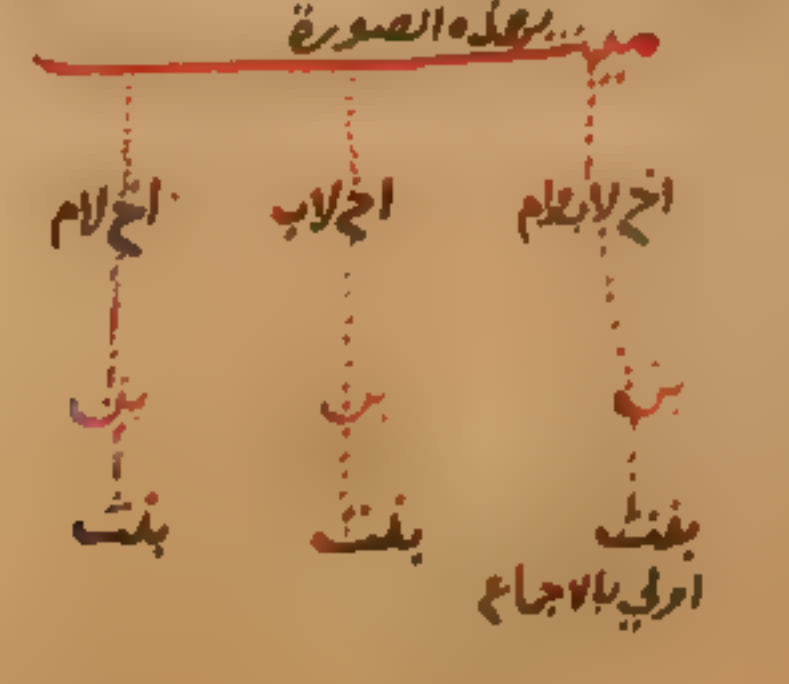


اقربهم الي الميت من اي جهة كان وعند الاستواء فمن كان يدي يوارث
 فهو اولى عند ابي سهل الفريسي وابي فضل الخفاف وعلي بن عيسى البصري
 ولا تقضي له عند ابي سليمان الجوزجاني وابي علي التستري وان استوت
 منازلهم وليس بينهم من يدي يوارث او كان كلم يذ لون يوارث
 وانتقت صفة من يذ لون بهم واتخذت قرابتهم فالقسمة علي ابدانهم
 وان اختلفت صفة من يذ لون بهم يقسم المال علي اول من اختلف كما في
 الصنف الاول وان اختلفت قرابتهم فالثلثان لقرابة الاب والثلث
 لقرابة الام ثم ما اصاب كل فريق يقسم بينهم كما لو اخذت قرابتهم
فضل في الصنف الثالث الحكم بينهم كالحكم في الصنف الاول اعني

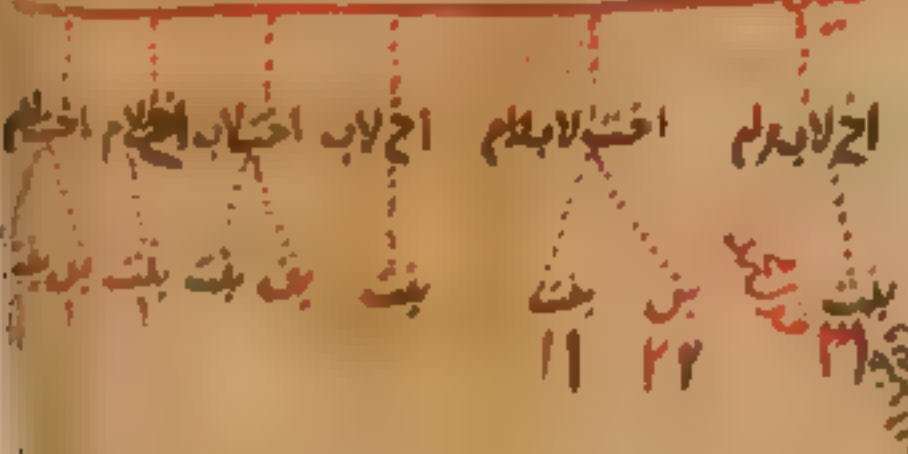
اولاهم بالميراث اقربهم الي الميت وان استوتوا في القرب فولد العصبية
 اولى من ولد ذوي الارحام كقيدت بن اخ و ابن بنت اخيت كلاهما
 لابي وامر اولاب او احد عمالاب وامر والاخر لابي المال كله لبيت
 ابن الاخ لانها ولد العصبية ولو كانا لامر المال بينهما للذكر مثل حظ



الاثنين عند ابي يوسف رحمه الله باعتبار الابدان وعند محمد بن حماد انما
 باعتبار الاصول وان استوتوا في القرب وليس بينهم ولد عصبية او كان كلم
 اولاد العصبية او بعضهم اولاد العصبية وبعضهم اولاد اصحاب الفرائض ابوا
 يوسف يعتبر الاقوي ومحمد بن حماد يقسم المال علي الاخوة والاخوات مع اعتبار
 عددهم الفروع والميراث في الاصول فما اصاب كل فريق يقسم بين فروعهم كما
 في الصنف الاول ثلث بنات اخوة متفرقين وثلاثة بنين وثلاث بنات
 اخوات متفرقات عند ابي يوسف رحمه الله يقسم كل المال بين فرع بني
 الايمان ثم بين فرع بني العلات ثم بين فرع بني الاخيان للذكر مثل حظ
 الانثيين ارباعا باعتبار الابدان وعند محمد بن حماد يقسم ثلث المال بين فرع
 بني الاخيان علي السوية اثلثا لا استواء اصولهم في القسمة والباقي بين
 بني الايمان انصافا باعتبار عدد الفروع في الاصول نصفه لبيت الاخ
 نصيب ابيها والنصف الاخر بين ولدي الاخت للذكر مثل حظ الانثيين
 باعتبار الابدان ونصحه من تسعه ولو ترك ثلث بني اخوة متفرقين

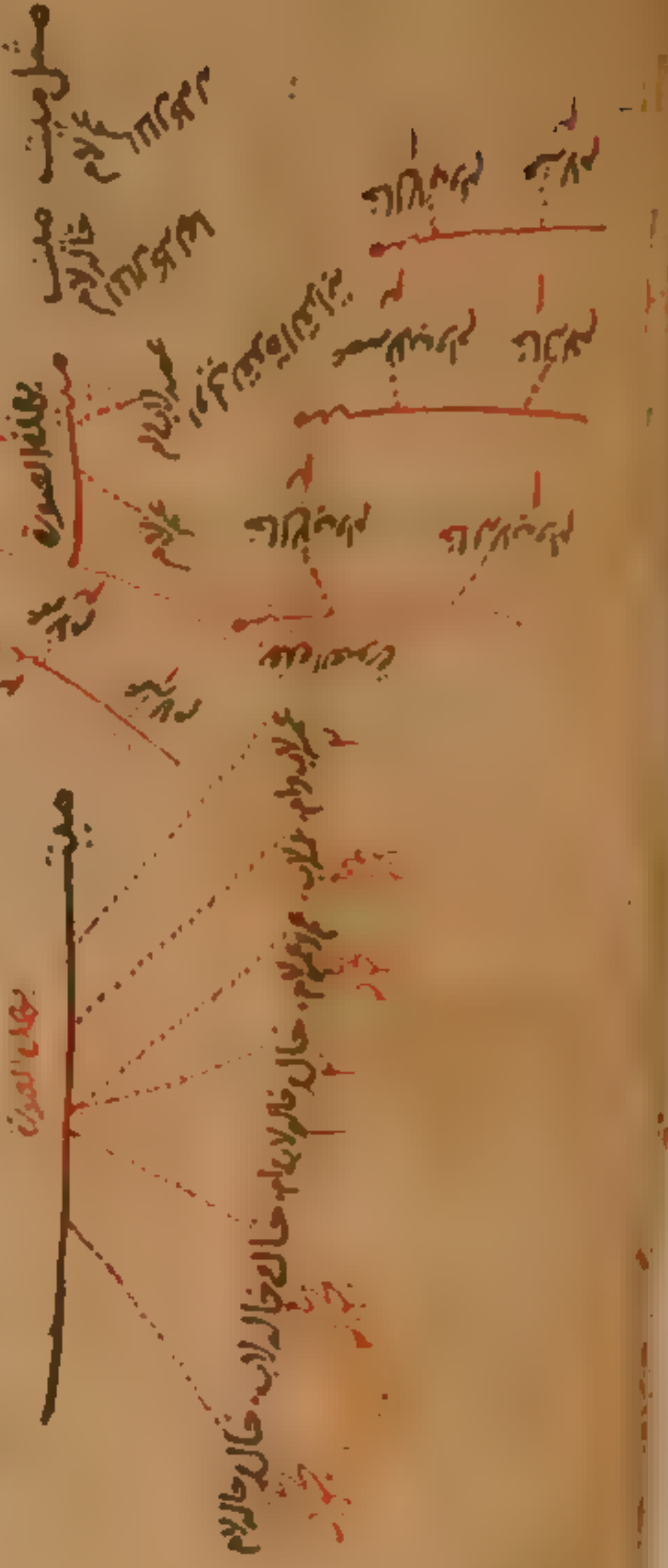
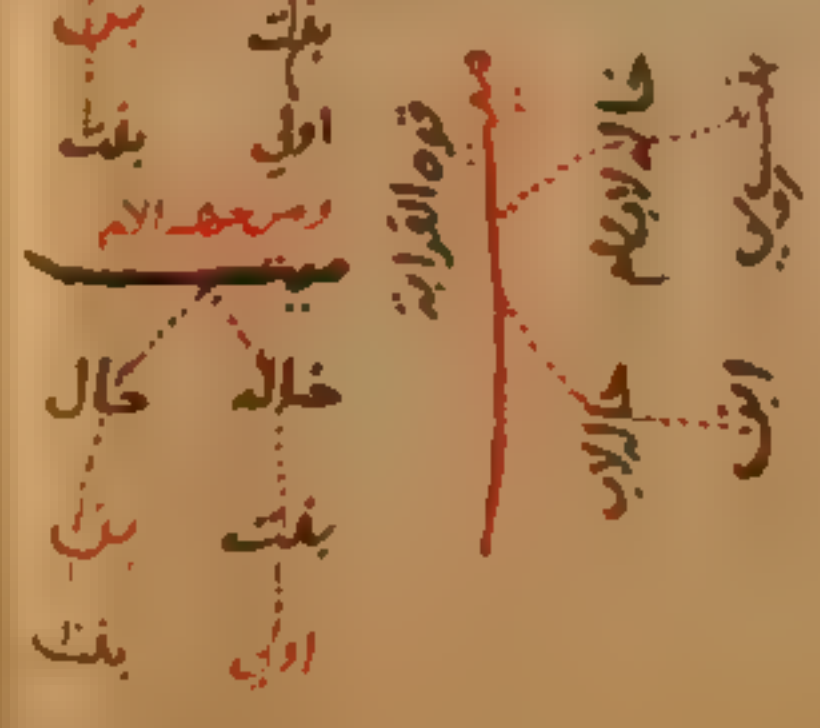


ابو عبد الله يورث الفروع القرباء نظر الى الارث مستوفين
 هذا يعني ان نصيب كل فرع لا يورث لقرابة كما في حقيقة
 العصبية ومحمد بن حماد يقسم الميراث بين الاخوات انصافا
 لثلاثة اخوات لبيت الاخت لابي وامر والباقي لبيت خمس
 ثم ينزل نصيب كل واحد الي ولدها حيدر

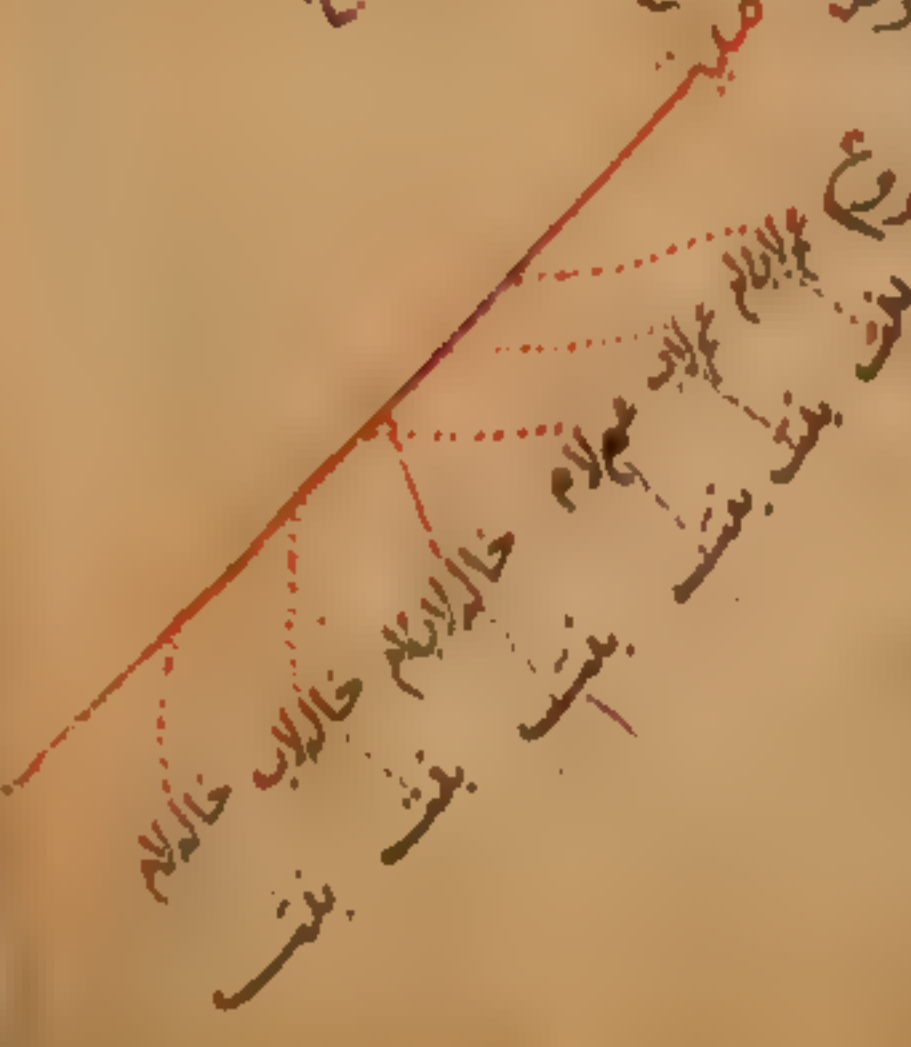
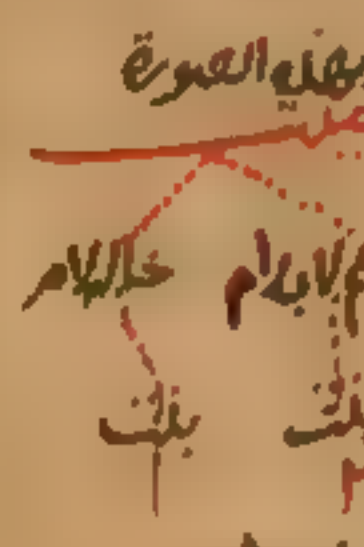


المال كله لبنت ابن الاخ لاب وامر بالانفاق لانها ولد العصبه ولها ايضا قوة
 القرابة **فصل** في الصنف الرابع للمحكم بينهم انه لو انفرد ولد
 منهم استحق المال كله لعدم المنازحه وان اجتمعوا وكان حيز فرايتهم محدا
 كالعمات والاخوان والمالات فالأقوى منهم اولى بالاجماع اعني من كان لاب
 وامر اولى من كان لاب ومن كان لاب ولي من كان لامر كانوا اولادها
 وان كانوا ذكورا واناثا واستوت قوايتهم فللذكر مثل حظ الانثيين كعم
 وعممة كلاهما لامر او خال وخالة كلاهما لاب وامر اولادهم وان كان
 حيز قوايتهم مختلفا لا اعتبار لقوة القرابة كعمه لاب وامر وخالة لامر او خال
 لاب وامر وعمه لامر فالثلاثان لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثالث لقوة
 الام وهو نصيب الام ثم ما اصاب كل فريق ينقسم بينهم كما لو اخذ حيز
 قوايتهم **فصل** في اولادهم للمحكم بينهم كلهم في الصنف الاول

اعني اولادهم بالميراث اقربهم الي الميت من اي جهة كان وان استورا في القرب
 وكان حيز قوايتهم محدا فمن كان له قوة القرابة فهو اولى بالاجماع



وان استورا في القرب والقرابة وكان حيز قوايتهم محدا فولد العصبه اولى كبنيت
 العم وابن العم كلاهما لاب وامر اولاد المال كله لبنت العم وان كان احدهما
 لاب وامر والاخر لابي المال كله لمن كان له قوة القرابة في طاهر الرواية قياسا
 على خالة لا يرث مع كونها ولدي رحي على ولي لقوة القرابة من الخالة لامر
 مع كونها ولدا لدارته لان الترجيح لمعني في العدة وهو قوة القرابة اولى
 من الترجيح لمعني في غيره وهو الادل بالوارث وقال بعضهم للمال
 كله لبنت العم لاب لانها ولد العصبه وان استورا في القرب ولكن
 اختلفت حيز قوايتهم لا اعتبار لقوة القرابة ولا لولد العصبه في طاهر
 الرواية قياسا على عمه لاب وامر مع كونها ذات القربانين وولد
 الوارث من البنتين هي ليست باولى من الخالة لاب لئلا يثنى لمن يثني
 بقرابة الام ويعتبر فيهم قوة القرابة ثم عند اب يوسف ما اصاب كل
 فريق ينقسم على ابدان فردهم مع اعتبار عدد الجهات في الفرع وعند
 محمد رحمه الله ينقسم المال على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع
 بقرابة الاب ويعتبر فيهم قوة القرابة ثم ولد العصبه والثالث لمن يثني



اكثر مدة الحمل لم تكن اقوت بانقضاء العدة يورث عنه وان جات
 بولدها لاكثر مدة الحمل لا يورث وان كان من غيره وجأت بولد لاقل من
 ستة اشهر يورث وان جأت به تمام اقل مدة الحمل لا يورث فان خرج
 اقل الولد ثم مات لا يورث ولو خرج اكثره ثم مات يورث فان خرج مستقيما ^{ربا}
 فالمعتبر صدقه يعني اذا خرج الصدق كله وان خرج منكوسا فالمعتبر
 شترته **الاصل في تصحيح مسائل الحمل** ان تصح المسئلة على تقديرين
 على تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير ان الحمل انثى **ثم** انظر بين المسلتين
 فان توافقا فاضرب وتفاوتا فاضرب في جميع الاخر وان تباينا فاضرب
 كل احد في جميع الاخر فالخامس تصحيح المسئلة **ثم** اضرب من
 كان له شيء من مسئلة ذكوره في مسئلة انوثته او في وفقها ومن كان
 له شيء من مسئلة انوثته في مسئلة ذكوره او في وفقها كما في الختني
ثم انظر في الخاصلين من الضرب ايهما اقل يعطى لذلك الوارث **والفضل**
 الذي بين موقوف من نصيبه في الوارث فاذا ظهر للحمل فان كان مستحقا

لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فباخذ ذلك والباقي مقسوم
 بين الورثة فتعطي كل واحد من الورثة ما كان موقفا من نصيبه كما
 اذا ترك بنتا وابوين وامراة حاملا فالمسئلة من اربعة وعشرين على
 تقدير ان الحمل ذكر وعلى تقدير ان الحمل انثى من سبعة وعشرين فاذا
 ضربت وفق احد في جميع الاخرى صار ما يعين كسرة عشر على
 تقدير ذكوره للمرأة سبعة وعشرون وللانثى لكل واحد ^{ثلاثون}
 وعلى تقدير انوثته للمرأة اربعة وعشرون ولكن احد من الابوين اثنان
 وثلاثون فيعطي للمرأة اربعة وعشرون ويوفق من نصيبها ثلثة اسهم
 ومن نصيب كل واحد من الابوين ^{اربعة} اسهم ويعطى للبنت ثلثة عشر شبرا لان
 الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين عند ابي حنيفة رحمه الله لان البنين
 اذا كانوا اربعة فنصيبها سهم واربعة اشباع سهم من اربعة وعشرين
 مضروب في تسعة فصار ثلثة عشر وهي لها والباقي موقوف وهو
 مائة وخمسة عشر شبرا فان ولدت بنتا واحدة او اكثر فجميع

كل واحد منهم لو رثته الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض وهذا هو

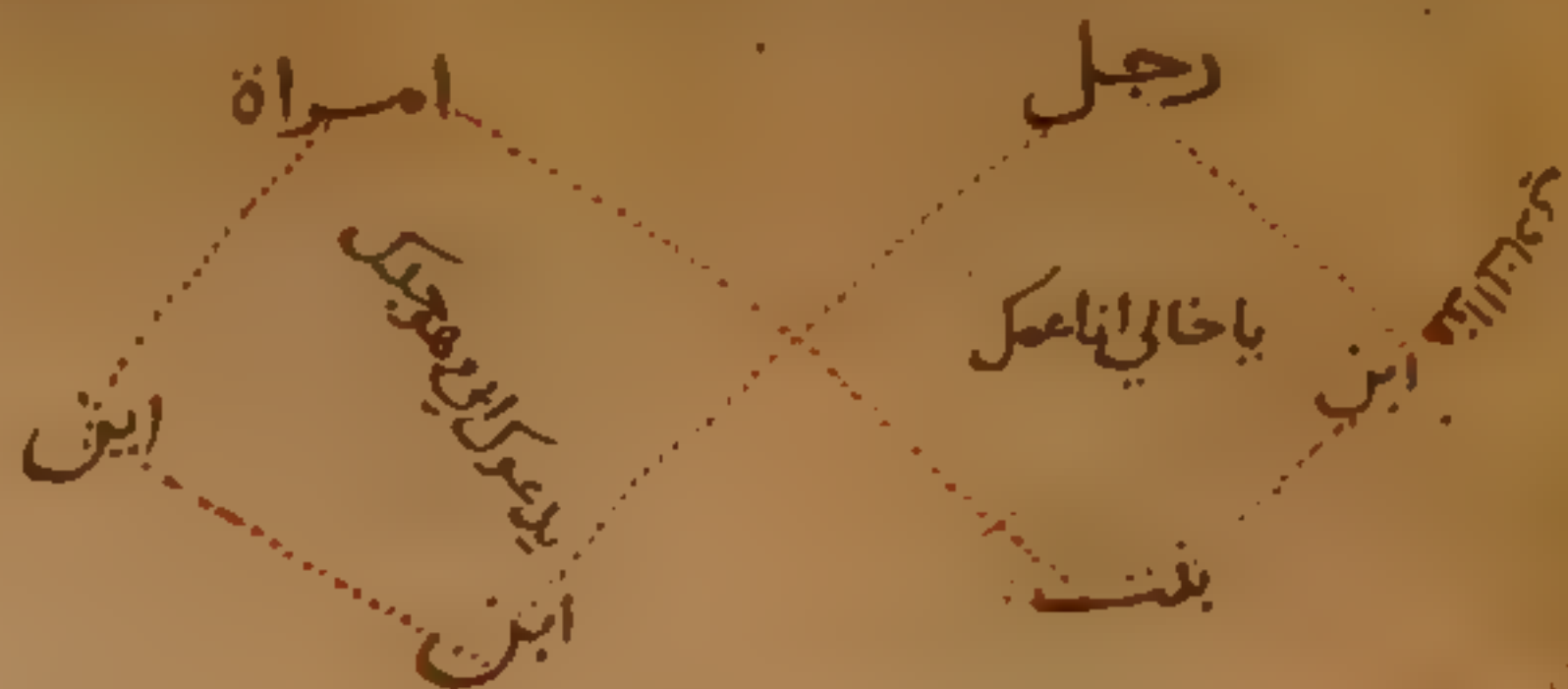
المختار وقال علي بن مسعود رضي الله عنهما يرث بعضهم من بعض

الا مضافا يرث كل واحد منهم من مال صاحبه **فما الفرائض السراجية** بلغ مقامه على الفقه
للتفصيل منها مشهور
عسب الوجع والمطالع

ووافق الفراع منها في يوم الثلاثاء
خامس شهر الله الحزم من سنة ١٢٠٠
وقام ما به على ما كانته نفسه محد
بمكة بمحمد السكاكيني المكي عامه
الله بلفظه المكي في جامع اوصليا
وغفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين

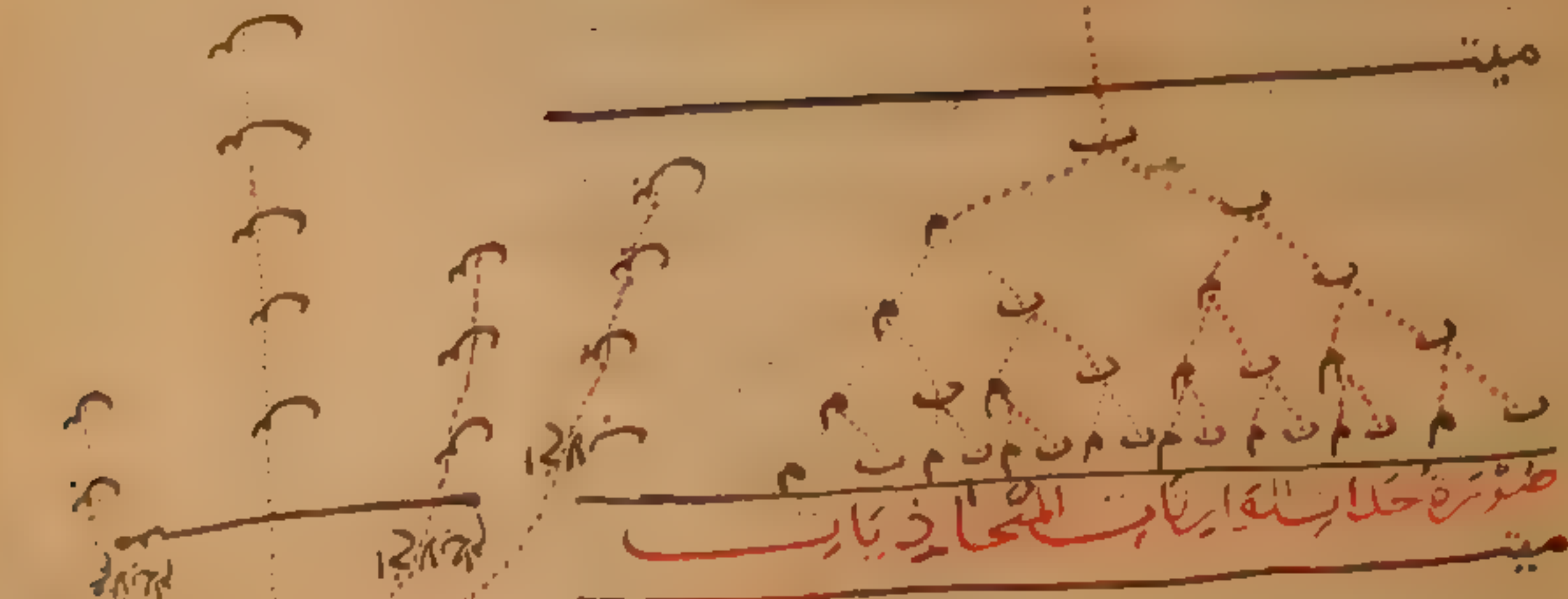
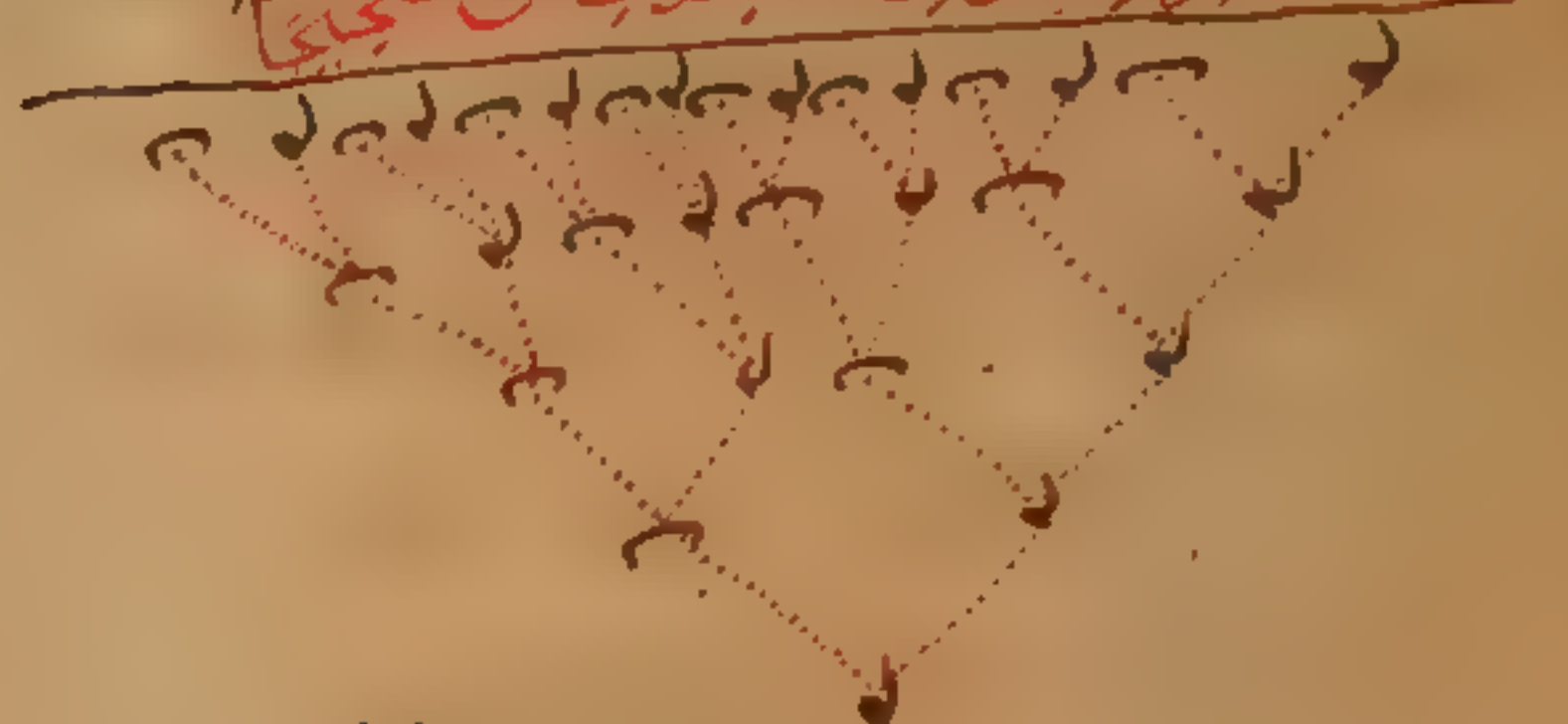


ميت رجل مات وترك معق الاب وابنه معق كين يقسم المال كله لاب
المعق ولا شيء للمعق الاب فكلما قال استادنا حميد الدين التوفادي رحمه الله حاكيا عن
الشيخ الفريسي رحمه الله قال انما هو رواية في فريضة وهو قوله ثم مولى العنقة ثم عصيته ثم
دليل الاصل الحق لا يخلو اما ان يكون للميت ولغيره فان كان للميت فله التكميل وان كان
لغيره فلا يخلو اما ان يكون تابعا قبل موته او بعده فان كان تابعا قبل موته فهو الدين وان كان تابعا
بعد موته فلا يخلو اما ان يكون تابعا قبل الميتة او لا في الوصية والثاني لا يرث



امراة مرت على النكاح تقسم الموروث بالسهم والتمتع بالزوج يقسم
توقعوا حتى مضت ايام ابي النكاح من نسيئة فان الدجارية لي نصف المنة
ان الدجارية وانما الدجارية التام وهذه امراة قد اعتقت عند النكاح تزوجت من خورت
واخذت منها ان ولدت جارية وابنتها اما فصلت فان يكن مولودا غلاما لم يزد من
شئها عظام فان يترك جنيتهما التام فبالاولا اخذت التام

صورة معرفة المراتب القابضات من الضحية



صورة خلاصة ايرادات المختار في باب

من جسد واحد

من جسد واحد

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعني

المسائل التي تليها واحدة واحدة للحكم فيها ان تقرب وقد عده روس سن

انفسهم في اصل المسئلة وعولها ان كان في سهاهم وروسي

والا ضرب كل روسهم فابطل منه تفصيل المسئلة

فان تترك ثلاث زوجات واربع بنات وجدتين وستة اعمام

فان تترك امراة وثلاث بنات واربع حواث وستة اخوات لاب

فان تترك ثلاث زوجات وابوين وثلاث بنات وثلاث عشق بنتا

فان تترك ستا وستين بنتا وحدة واختا لاب وامر

فان تترك اربع بنات وثلاث واربعه وعشرين اختا لاب

فان تترك امراة بنتا واربعه وعشرين بنتا ابن واربع حواث وعمرا

فان تترك ثلاث زوجات وستا وستين اختا لاب وابن عمك

فان تترك ثلاث زوجات وستا وستين بنتا ابنا واما واختا لاب

فان تترك امراة وثلاثا واربعين اختا لامر وخمس اخوة لاب

فان تترك امراة واختا لاب وامر واربعه وعشرين اختا لاب وابن اخ لاب وامر

فان تترك ثلاث زوجات وثلاث اخوات لاب واثنا عشر ابن اخ لاب

فان تترك زوجا واختين لاب وامر وثلاث عشرة حدة

فان تترك زوجا واربع اخوات لاب واثني وثلاثين اختا لامر

فان تترك امراة وستا واربع حواث ونسبين ابن ابن

فان تترك ثلاث زوجات وست عشرة بنتا وجدتين وستة بنين ابن

فان تترك زوجا واختين لامر وثلاثين اختا لاب

فان تترك زوجا وعشرة اخوة وعشرة اخوات لامر واربع اخوات لاب

فان تترك امراة وابوين وخمسين ابن ابن وثلاثين بنت ابن

المسائل المائلة للحكم فيها ان تقرب احد الاعلاء في اصل المسئلة

فان تترك ثلاث زوجات وستا وستين بنتا واربعه وعشرين حدة وستة اعمام

فان تترك ثلاث زوجات وثلاث اختا لاب واربعين اختا لامر وعشرين حدة

فان تترك اربع زوجات واما وعشرين ابن اخ لاب

فان تترك زوجا وامراة وعشرين اختا لاب وامر وستين اختا لامر وثلاثين حدة

فان

فان تترك زوجا واربعه وخمسين حدة وست عشرة اختا لاب

فان تترك ستا وثلاثين بنتا واثني وستين حدة وثمانية واربعين ابن اخ لاب

فان تترك زوجا وثلاثا واربعين اختا لامر وثلاثا وعشرين اختا لاب

فان تترك ثلاث زوجات وخمسا وستين اختا لاب وامر واثني وخمسين اختا لامر وستة بنات

فان تترك زوجا وستين اختا لاب وامر واربعه وخمسين اختا لامر وثلاث بنات

فان تترك اربع زوجات وثلاثا واربعين اختا لاب وامر واثني وثلاثين اختا لامر وستة بنات

فان تترك اربع زوجات واثني واربعين بنتا واربع عشرة حدة وستا وستين عمرا

المسائل المائلة للحكم فيها ان تقرب احد الاعلاء في جميع الناف

فان تترك امراة وثلاث حواث وخميس اخوات لامر وسبعة بنات اخ لاب

فان تترك ثلاث زوجات وثلاثا وعشرين بنتا وعشرين حدة وثلاث اعمام

فان تترك امراة وست بنات وثلاثا وعشرين حدة واثني ابن وست ابن

فان تترك امراة واربعين بنتا واثني عشرة حدة وسبعة بنات عم لاب

فان تترك ثلاث زوجات وعشرين حدة وثلاثا وعشرين اختا لامر واربع اخوات لاب

فان تترك اربع زوجات واختا لاب وامر وثلاثا واربعين اختا لاب وعشرين اختا لامر

فان تترك اربع زوجات واختا لاب وامر واربع عشرة حدة وستا وستين اختا لامر

فان تترك ثلاث زوجات وثلاثا بنتا واثني عشرة حدة وثلاث بنات وست ابن

المسائل الردية

فان تترك اربع زوجات وامراة وثلاثا وستين بنتا وثلاثا وستين حدة

فان تترك اربع زوجات وست حواث وست بنات

فان تترك اربع زوجات وثلاث عشق بنتا واثني عشرة حدة

فان تترك امراة وست بنات وستا وثلاثين حدة

فان تترك ثلاث زوجات وستا واثني عشرة بنتا ابن وثلاث عشق حدة

فان تترك اربع زوجات وثلاثا واربعين بنتا وامراة وستا وعشرين حدة

فان تترك امراة واثني وستين بنتا واربعه وثلاث بنات حدة

فان تترك ثلاث زوجات وخمسا واربعين اختا لامر وامراة وعشرين حدة

فان تترك زوجا وستا واثني وستين بنتا وستة بنات

فان تترك زوجا وستا واثني وستين بنتا وستة بنات

فان تترك زوجا وستا واثني وستين بنتا وستة بنات

فان تترك زوجا وستا واثني وستين بنتا وستة بنات

٢٨٨ **فان ترك** جد واربع وعشرين حلق واختا لاب وام وست عشر اختا لاب ٢٨٨
 فان ترك جد واربع زوجات وبنتا واربعين اختا لاب ٢٨٨
 فان ترك جد واربع زوجات وبنتا واربع وعشرين بنت ابن واختا لاب وام ٢٨٨
 فان ترك جد واختا لاب وام وبنتا واربعين اختا لاب ٢٨٨

باب المناشحة

فان ترك امرأة وبنتين ١٢ ثم ماتت احدي البنات قبل القسمة عن ام واخت لاب وام ٨٥
 وبالاختصار من ١٥ **فان** ترك زوجة وابنتين ثم ماتت احد البنات قبل القسمة عن زوجة
 واخ لاب وام وابنتين وام وبنت ١٩٢٥ **فان** ترك امرأة وابنتين وبنتا ثم ماتت احد
 البنات قبل القسمة عن ام واخت لاب وام واخ لاب ثم ماتت الاخت قبل القسمة عن ام
 واخ لاب ١٢٥ وبالاختصار من ١٥ **فان** ترك اما وثلاث بنات واربع اخوات لاب
 وام ثم ماتت احد هذه البنات قبل القسمة عن جد وبنت واختين لاب وام واربع اخوات
 ثم ماتت احدي الاختين قبل القسمة عن زوج وحلق واخت لاب وام واربع اخوات
 الاخت قبل القسمة عن زوج وحلق واربع اخوات ثم ماتت الحقة قبل القسمة عن اربعة بنات
 ٢٤٨ وبالاختصار من ٢٧ **فان** ترك اما وزوجة وبنتين ثم ماتت احدي البنات
 قبل القسمة عن زوج وحلق واخت لاب وام ثم ماتت الاخت قبل القسمة عن زوج وحلق
 وبنت ثم ماتت الحقة قبل القسمة عن ام وبنتين ٨٥٥ **فان** ترك ابوين وبنتين
 ثم ماتت احدي البنات قبل القسمة عن جد وحلق واخت لاب وام علي قول اب
 خيفة رضى الله عنه ١٨ وبالاختصار من ٩ وعلي قولها ٢٤ سميت هذه المسئلة
 ما مر به لانها واقعة في خلافة ماورن فلم يخرجها الاخي ابن التمر رحمه الله والحاكم
فان ترك ابا واما وابنا وبنتين ثم مات الاب قبل القسمة عن جد وحلق واختين لاب
 وام عند اب خيفة رحمه الله ١٨ وعندها ٧٢ **فان** ترك اما واما وابنا وثلاث
 بنات ثم مات الاب قبل القسمة عن جد وحلق واختين لاب وام واختين لاب ثم
 ماتت احدي الاختين لاب قبل القسمة عن جد وحلق واخت لاب وام واختين لاب
 ثم ماتت الاخت لاب قبل القسمة عن جد وحلق واخت لاب وام عند اب خيفة
 رحمه الله ٩٠ وعندها ٢٧٥ **فان** ترك اما وثلاث بنات ثم ماتت احدي البنات
 قبل القسمة عن جد واختين لاب وام ثم ماتت احدي الاختين قبل القسمة عن جد
 وزوج وبنت واخت لاب وام ثم ماتت البنت قبل القسمة عن جد واب وبنت

٢٧٥ **فان** ترك امرأة وابنا وبنتا ثم ماتت البنت قبل القسمة عن ام واخ لاب وام
 ٧٢ وبالاختصار من ٦ **فان** ترك امرأة وبنتين وام وبنتا ثم ماتت المرأة
 عن بنت واخ لاب ٧٢ وبالاختصار من ٢٤ **فان** ترك زوجة وابنتين
 وبنتا ثم ماتت احد البنات قبل القسمة عن ام واخ لاب وام واخت لاب وام ثم ماتت
 اخ لاب وام قبل القسمة عن ام وزوجة وبنت واخت لاب وام ٢١٦ **فان** ترك

26

علي بن محمد بن محمد بن محمد
 ورضي الله عن اجدادهم
 اسم اجدادهم
 ليس

حواشي على السراجة في الفايقرن

باب في
اعداد الانقسام
على المساء
ثم ضرب الـ
عدد الموقوف
وخمس حداث
ان تعلم ما لكل واحد
بعضها في بعض
وهو ثلاثة يكن
كل واحد وقسم
ذلك في نصيب الحدا
هذا فقس ابداء
في الاوقاف على
الموقوف مثاله
محمي علمه والحدائق
واللاخوات لاب غانم
لام اربعة على اربعة
سبعة وثلاثة و
مئة في سبع يكن خمسة
يكن خمسة وثلاثين وهو
ثلاثة في سبعة يكن احدى
وثمانين وهو ما لم احط

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, particularly along the left edge where it might have been bound. There is no text or other markings on the page.

والاصول هي هذه الباب الثاني
اصول المسئلة اولها فان
من الاصول فلا حاجة بها الي
فهي وان وقع كسطرنا
ان يقع على صف صف او على

جواش على السراجية في القمار

نام و

حدين لورثته قبل عمل المسيلة اذا
 وارثان ان تعلم نصيب كل واحد
 في العدد الذي كبريدان تعلم ما لكل
 ما في بعضو فما اجمع ضربته في
 احد منهم مثال اربع رز
 وثلاث اخوات لام فاذا ار
 سيلة وفقت ثم ضربت الاعداد
 ثم ضرب المايه والخمسه في نصيب
 لكل واحد من الزوجات واذا رث ابن
 وبعضها في بعض فلن اربعة وثمنا
 وثمانيه وسنين وهو ما لكل واحد من
 السهام ردت الاعداد التي رقت
 ضرب الاعداد المجمعة في وفق
 اخوات لاب واربع عشر لاصلام
 ولكن يوافق بالاضاف فردا لثمه
 فوق بالاضاف فردا لثمه الى نصف
 للاضاف فردا لاربعة عشر على سب
 ما لكل واحد من الخدان وفقت ثم
 سلافين في وفق نصيب الخدان وهو
 ان تعرف ما لكل اخت لاب وفقت
 في وفق نصيبهم وهو اربعة بكر
 فاعمال نصيب ان تساءله تعالى

على السهام ولا توافق
 العمل في ذلك ان تف
 اعداد الباقيه بعض
 فما اجمع هو مالكو
 سبع اخوات لاب
 من الزوجات قبل عمل الم
 فيكون مائه وخم
 ثلثمائه وخمسة عشر وهو
 ثم ضربت الاعداد الباقيه
 وتوسمها ثلثي مائه
 ان كانت الاعداد توافق
 ساب ماضي غير انك
 مره وست جدات وعشر
 اثنان على مائه غير مقسم
 على عشر لا يصح ولكن يوا
 عشر لا يقسم على توافق
 فاذا اردت ان تعرف
 ثلثي اثنى ثم ضربت الحبه وال
 نصيب كل جد واذا ارد
 وعشرين ثم ضربت ذلك
 اجد على هذا القياس

اعداد لا تنقسم
على اربعة
ثم تضرب الاربعة
عدد الموقوف
وخمس حداث
ان تعلم ما لكل واحد
بعضها في بعض
وهو ثلاثة يكن
كل واحد وقفتين
ذلك في تضيق الحدا
هذا فقس ارباع
في الاوقاف على
الموقوف مثاله
محمي علمه والحدائق
واللاخوات لاب غانم
لام اربعة على اربعة
سبعة وثلاثة و
مئة في سبع يكن خمسة
يكن خمسة وثلاثين
ثلاثة في سبعة يكن احدى
وثمانين وهو ما لكل واحد

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A vertical crease is visible along the left edge, suggesting it was once part of a bound volume. There is no text or other markings on the page.

سوال جواب سوال جواب سوال جواب سوال جواب
وَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ هَارُونَ

سوال جواب سوال جواب سوال جواب سوال جواب
رَبِّكَ مَطِيٌّ رَّحِيمٌ نَّوْزٌ رَّحِيمٌ رَّحِيمٌ رَّحِيمٌ
سوال جواب سوال جواب سوال جواب سوال جواب
حَقٌّ عَيْنٌ كَلْبٌ أَيْتٌ سَرِبٌ مَا لَدُنَّ تَحْقِيقٌ

بسم الله الرحمن الرحيم **كتاب المسئلة على المسئلة**
الجواب عن قوله تعالى من بعد وصيه يوصي بها اودن فنقول الله تعالى يا ابا المرحومون
المقدم بدليل انه ذكر الاء اولاً ثم الوصية ثم الدين ولهذا المعنى يا ابا العصبه ثم بصاحبه الفرض
وان كان صاحب الفرض من بعد ما على العصبه ولهذا ذكر فرض الانثى من النساء من فرض الواحد
وان كان فرض الواحد من بعد ما على الانثى **قوله** يا ابا المرحومين **قوله** يا ابا المرحومين
سواء كانت المسئلة مختلفة او اجتماعية لاجماع الامة باجمعهم **قوله** يا ابا المرحومين
فوق الارحام قريب من جهة الاقرب في اللغة وفي اصطلاح الفرضيين اسم لكل قريب ليس يتركب
سهم ولا عصبه سواء كان من قبل الاقرب او الاب **باب معرفة الفرض مستحقها**
قوله في كتاب الله لا يحد الفرض غير كتاب الله تعالى ويتركب الباقي للام والسبع والشمع
والعشر العقول **قوله** الفرض المطلق اراد به ان لا ينقص من السدس البنت لانه يسقط
مع الابن مع الابن لا نقول المسئلة فلا ينقص السدس **قوله** والفرض والعصبه وذلك
مع الابنة او ابنة الابن والعصبه المحض عند عدم الولد وولد الابن ذلك في الاول كله
ذلك ولهم يدركه الباقي لان كلمة ذلك اشان وكفاية عن النساء بالمقدور وقد امكن صرحت
كلمة ذلك الى السدس المتقدم اما العصبه فليس ينقص مقدور فلا يكون **قوله** في
القسمة والاستحقاق سواء فان قيل ذكر الاستحقاق مستدرك لانه ذكر من بقوله

الاولاد الامم للواحد السدس فنقول ذكر المذكر والمؤنث لان الواحد يتناول المذكر والمؤنث
وان كان لفظ الاولاد يتناول المذكر والمؤنث فلم يرد ذكر كان بظن ان الانثى لا يستحق ذلك
فان قيل ذكر الاستحقاق مستدرج لان من ضرورة الاستحقاق في الاستحقاق الاستحقاق القسمة
قلنا هذا فاسد لانه لا يلزم الا تدري ان الاخت لا ياب وام عصبه مع البنت مستحق الباقي
والاخ لا ياب وام ايضا يستحق الباقي مع البنت وهما يستويان في الاستحقاق وعند الاجتماع لا يستويان
قوله النصف عند علم الولد وولد الابن وان سفل ذكر في الاول بكلمة العار وفي الثاني بكلمة
أولاً في الاول يحتاج الى استحقاق النصف عدم كليهما وفي الثاني عدم احدهما وكذا في شبههما في
سائر المواضع فاحفظ ذلك **قوله** الثلثان للابنتين فصاعداً فان قيل ينبغي ان لا يستحق الاثنان
من البنات الثلثين لان الله تعالى قال فان كن نسائ ففوق الثلثين شرط الاستحقاق الثلثين ان تكون
البنات فوق الثلثين ولانه ذكر بلفظ الجمع واقل الجمع ثلثة فنقول الجواب عنه من وجوه احدها
ان الجمع يذكر ويراد به الثلثية كما في قوله تعالى وكما تحبهم شاهدين وقوله تعالى قد صفت فلوكما
خصوصاً في القرابيض فلجمع اثنان وقد قال عليه الصلاة والسلام الاثنان فانوهما جماعة قد قيل
انه في حق الميراث والثاني ان كلمة فوق يذكر ويراد به اثنان كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق
اي ضربوا الاعناق والثالث ان هذه الآية مخصوصة بقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما
الثلثان مما ترك فلما جعل للابنتين الثلثين ثبت الاختصاص في البنتين ايضاً لان القربة
في البنت أكثر لثبوت التخصيص بدلالة النص **تسمى مع ما في باب الابن مسئلة**
البنت لان التشبيح هو النسبة اي ينسب بعض الابن الى البعض في النسبة
فنقول العرب اشبه النار اذا اوقدها فعمل هذا تكون فيه اصابة النسب **قوله** الاستحقاق
في القربة واحترام من القرب اليهم وان استوفى في القرب لا يصير عصبه كالاخت لا ياب وام مع الاخ
لا ياب وهما في القرب سواء ولا جعل عصبه معه **قوله** واجعلوا الاخوات مع البنات عصبته
يفهم من النص ان البنات عصبه حتى تجعل معها عصبه فقطع المصنف عن الاحتمال بقوله رلن
الباقي حتى يصير الاخوات عصبه دون البنات فان قيل هذا النص يقتضي ان الاخت الام ايضا
تكون عصبه مع البنت قلنا بل لا لانه عرفت النص القاطع وهو قوله تعالى يورث كلالة والكلالة
من ليس له والد ولا ولد فسقطت الاخت لام مع البنت فخرجت عن مقتضى الحديث **قوله**
ويسقط بنوا العلات ايضاً لا ياب وام **قوله** فان قيل ينبغي ان الاخت لا ياتسقط لانها
صاحبة فرض وهو عصبه والعصبه لا يجب صاحب الفرض كالاخت الام قلنا الاخت لا ياب
كالاخت لا ياب وام فتصير عصبه مع الاخ لا ياب وام كاخته لا ياب وام وله ثلثة القربة يجب
خلاف الاخت لام لانها لا تصير عصبه حال **قوله** الام ثلثة ما ينبغي فان قيل الله تعالى جعل
للأم الثلث فينصرف الى الكامل كما يروى فانما عطا ثلثاً لابي في يكون محالاً للنص قلنا كما

والمراد بالاخت

تسمى

ان شاء الله تعالى

جعل لام ثلث الكل جعل لا لا ايضا مثلي نصيبا لام فوجب التوفيق توحيدها على الشبهين
حظها والتوفيق فيما قلنا يعرف بالتأمل **قوله** رورثا بواه فلامه الثلث شارح الاب
والام ثم جعل لام الثلث الحكمة فيه والله اعلم انما سهل لانها قل النصيبين وبيان ان اول اخوة مونة
والثاني ان صاحب الغرض اذا اجتمع مع العصبية يقدم ذكر صاحب الغرض **قوله** ولو
كان مكان الاب جد فلام ثلث جميع المال والفرق بين الاب والجد في استحقاق اللام ثلث المال
على قول اب حنفية ومحمد جميعهما اللذان الام لا يفضل على الاب في صورة ما انما يفضل الام على
الجد في الميراث بدليل ان الام تاخذ الثلث مع الاب والجد محجور معه **قوله** الاب
لا يحجب الام والام تحجب الاب والفرق ان الجدة كالام والحج على نوعين محجب قرب
وحجب نسبه والام تحجب محجب القرب والاب تحجب محجب النسبة **قوله** يقسم السدس
بينهما انصافا عند ابى يوسف باعتبار الابدان والفرق عند ابى يوسف بين جدة ذات
قربتين وبين بنت ذات قربتين ان الجدة وان كثرت تستحق السدس لا غير فلو اعتبرنا
الجهة واعطينا الثلث البنت السدس يصير كأنها استحققت السدس مرة اخرى فاحتجا
فصار ثلث الجدة لا تستحق الثلث حال ولا كذلك البنت لانها تستحق الكل وكل المال يتكرر
تستحق الكل مرة ثم تستحق الكل مرة اخرى وذلك جازي ومكرر آخر وهو **قوله**
عليه الصلاة والسلام اطعموا الجدة السدس ذكر مطلقا من غير قيد الجهة فيتنصف
قضية الاطلاق للفظ كذا لا يكون تغيير للنص ولا كذلك في البنات لانهن يستحقن بالقرب
والقربة مختلفة فيكون الاستحقاق متفارا لقوله تعالى والوالدان والارحام بعضهم اولى ببعض
باب العصبية عصبية بغيره وعصبية مع غيره **قوله** والفرق بين العصبية
بغيره ومع غيره ان البنات لا تصاق فيلتصق بالبنت والابن في العصبية وكلمة مع للقران
تكون عصبية وحدها مع وجود البنت دون البنت والثاني ان ابنا للسبيبية يقال كتب
بالقلم اي صار القلم سبيبا لكما ينبغي فيكون الابن سبيبا لعصوبتها لانه ينبغي ان يكون السبب
تأثير في نفسه حتى يؤثر في غيره وهذا كذلك لان الابن عصبية بنفسه فيكون مؤثرا
في عصبية غيره وفي البنت ولا كذلك كلمة مع لان كلمة مع للشرط وتأثير للشرط في وجود
الحكم وانما قلنا انه شرط لانه ليس للبنت تأثير في العصبية فلا تكون مؤثرة في حق الغير
بل وجودها شرط **قوله** **قوله** يرحمون بقوة القرابة فان قيل ينبغي ان لا يرحم بقوة القرابة لانه
يكون ترجيح بكثرة العلة لان العلة هي القرابة فتقول الجواب عنه من وجوه احدها بالنص
وهو قوله عليه الصلاة والسلام ان اعيان بني الام والثاني الاجماع والثالث انه ترجيح للمال لا بكثرة
العلة لان المرحم في حق احدهما معني في ذات القرابة وهو الاول بالاب وفي الاخر معني في حال
وهو اتصاله من الجانبين **قوله** القرابة اعني به ان ذا القربتين اولى فان قيل فاي ضرر

دعته الى التفسير فانه وان لم يفسر كان عاذا قيل له كان يرد عليه نقض لان الاخ لا يرحم
القرابة وليس يرحم على الاخ لام فكذا لا يرحم الاب وام ينبغي ان لا يرحم على الاخ لان فان
قيل عدم الرجحان في الاخ لا يرحم على الاخ لام لانه لقوة القرابة رجحان بل لان الاخ لا يرحم
بعصبية فتقول فاذ لم تعتبر جهة الام في العصبية بقي جهة الاب في العصبية معتبرة
ان لا يرحم الاخ لا يرحم على الاخ لا يرحم لان جهة الام ليست معتبرة في العصبية وفي كل واحد
منهما جهة واحدة وهي جهة الابوة ومع هذا يرحم نعم ان الرجحان باعتبار الجهة لا باعتبار
قوة القرابة فاحتجيج الى التفسير فان قيل قوله فارجع من النسوة والام لا يرحم على الاخ لا يرحم
والثلثان يكفي للبيان ولا حاجة الى قوله ومن لا فرض لها من اللانث واخوها عصبية لا
يصير عصبية لانه يكون تكرارا **قوله** كان يكفي ان لو اقتصر على قوله فارجع من النسوة
لانها حينئذ كان يكون من جميع النسوة المستثنى اربعا واما ان تعرض بالوصف بقوله
اللاتي فرضهن النصف والثلثان علمنا ان الاستثنا من النساء اللاتي اصحاب فرض
فاحتجيج الى البيان مرة اخرى للمتي لا فرض لها من اللانث فاي شي حكما تبين بقوله
لا فرض لها من اللانث واخوها عصبية لا يصير عصبية مع اخيها **قوله** **قوله**
فان قيل كلمة ما الغير العقلية وكلمة من للعقلاء كما يقال ما في الدار فخرابه شاة او فرس ويقال من في الدار
فجوابه ان يرد او عمنه وهذا المذكور رد وعقل فنبغي ان يقول من اعتق كما قال بعضهم الامن اعتق فتقول
الجواب عنه انه جاء في الحديث بكلمة ما والحكمة والحكمة والله اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم انما ذكر
العبيد بكلمة ما لان العبد ملحق بالدراب والبيادات بيانه ان الرق في الاصل جزاء الكفر والحق
نفسه بالبهائم حيث لم يعرف الله تعالى ولم يقر بوجدها ينته مع ان الله تعالى اعطاهم الله العرفان
والمعرفة وهي العقل ولم يستعملوا الآلة فالحقوا انفسهم بالبهائم والذي اعقل له ولانه لما
استنكفوا عن عبادة الله تعالى جعلهم الله عبيد عبيده وجازاهم الله بضرب الرق والملك
للعباد عليهم كالبهائم حتى يتابع في الاسواق وتشتري بمنزلة البهائم فصارت الرق ضعفا
حكما وعجزا لانه اضعف من الحر حيث لم يصير اهلا للكرامات مثل الشهادات والولايات
والقضاء والمالكية للمال لكن في البقا صار من الامور الحكيمة اي صار يقاوان اسم حكم الله تعالى
الهارج عبيده كسائر الامور الحكيمة فلاجل هذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة ما ثم لما اعتق
فصار حيا تقدر ان المرأة لما اعتقته صار حيا حكما ما كالهذه الاشياء فصارت حيا بالادبي
فلها ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بكلمة من قوله او اعتق من اعتق واعتبر هذا بقوله صلى
الله عليه وسلم ان جزبي ولد والده الا ان جده مملوكا فيشتريه فيعتقه جعل الاعتاق
جزا الوالد لما فيه من معنى الحياة **قوله** **قوله** **قوله** بعضهم اخرجوا هذا اللفظ من
الحديث لغيره عن التصوير والتخرج قلنا تصحيحه وتصويره امرأة قالت لعبد

ان مت فانت حر ثم ارتدت والعياد بالله تعالى وحلفت بدار الحرب وحكم القاضي بغيره
وعتق من يدها ثم جات مسلمة كما عرف او نقول الاحتاج الى هذا التكلف بل نقول انها تستحق
الارت بعد الموت لانها سبقت الارث في حياتها فترت بعد وفاتها كالصياد اذا وضع شباك
ثم مات ثم تعلق بها صيد يصير ملكا له وان كان قد حصل بعد الموت مثلا ما تنسب
المرأة ثم مات ابو العبد ساعة لطيفة فورث ثمرات العبد بغير المرأة من المال الذي ورث
العبد المذموم من ابيه ونقص ديونها منه ونقص وصاياها منه ولا تعني بايراث العتقة من
مذمومها سوى هذا **قوله** كفلان بنات للكبري ثلثون ديناراً هذا اذا كان بينهما موافقة اما
اذا كانت بينهما مباينة مثل ان يشتري احدهما بسبع دنانير والاخرى بتسعة دنانير يجعل
لجميع عدد الروس وان كان فيه كسر مثل ان يشتري احدهما بسبع دنانير ونصف والاخرى
بتسعة دنانير فيجمع ويسقط فيصير ستة عشر ونصف ثم ينظر ان كان نوعين حجب نقصان وحجب
حومان وقد تم التفسير ثم يدور قال والوارثة ترفع فلا يرد الاشكال وذكر في بعض النسخ
والوارثة فيه ترفعان ترفع الاشكال على هذا الكناز فرفع الاشكال فنقول والوارثة فيه اي في
باب الحجب فرفعان فيكون كلاما مبتدأ فيندفع الاشكال ولا يصرف قوله فيه اي قوله وجب حجب
وان كان اقرب اليه لندفع الاشكال فان قيل بان يرفع لا يجوز بحال والذي لا حجب
بحال لا يكون من باب الحجب فلم يذكر في المحجب قلنا لما نوقف علم المحجب من غير المحجب احتاج الى
ذكره **قوله** وهذا مبني على اصلين فان قيل الاصل الاول يكفي وهو قوله ان كل من يدلي بالبيت
بشخص لا يبرئ مع وجود ذلك الشخص فلا حاجة الى الثاني وهو قوله الاقرب فالاقرب لانه
يعلم من الاول قلنا على احتاج فلا يعلم من الاول لانه اذا ترك ابنا وابن آخر لا يدرى
بذلك الابن ولكن يحجب بالاقرب وكذلك في الاخ وابن الاخ وكذلك في الاعمام فان قوله الاقرب
لما الاقرب كان يكفي لان من يكون اقرب ينسب من هو بعد منه اليه فلا حاجة الى الاصل
الاول قلنا لا يكفي لان اطلاق اقرب من اطلاق الاب فلا ينسب اليها **قوله** المحجور لا حجب
فان قيل المحجور ليس من باب الحجب فلم يذكر في المحجب قلنا للمناسبة وهو عدم الاستحقاق
نظر الى انه لا يستحق كون مناسبا فيليق ذكره في باب **باب مخارج**
الفروض **قوله** احاد احاد فان قيل قوله احاد مرة كان يكفي لان معناه يكان
فيكون تلاحق الحاجة الى التكرار قلنا لا يجوز لانه كما نظيره في الحديث صلوة الليل شتي
مشتي **قوله** فاذا اجامشتي وثلاث وهما من نوع واحد فان قيل معناه من كل واحد من
النوعين ولا يتصور ان يجتمع النوع الاول ثلاث لان الربع والثلث لا يجتمعان فلا
يشتمل فيكون مصروفا الى النوع الثاني وحده قلنا بل يشتمل في كل واحد من ابان مات شخص
والدعي رجل انما زوجته وادعاه اخراته زوجها امراته فاقامنا البينة فيقضي الربع

هذا هو الوجه في قوله
فان قيل قوله احاد
فان قيل قوله احاد
فان قيل قوله احاد

والثلث في الحكم فاحتمل ان يكون ختم شيكلا **قوله** واذا اختلط الثلث بكل الثاني لا يتصور
على قولنا ولكن يتصور على قول ابن مسعود رضي الله عنه فان عنده تقول الى احد الثلثين
صورته امرأة وامر واختان اب وامر واختان لامر وابن رقيق **باب العول**
قوله العول ان يزداد على المخرج من اجزائه اي مثل اجزائه مسايل الفرائض منقسمة
على ثلث اقسام عادله عايله عازله العادلة المنقسمة بلاكسروا عايله مسايل العول
والعازله مسايل الرد **قوله** مجموع المخرج سبعة فان قيل الفروض ستة ينبغي ان تكون
المخرج ستة او خمسة لان مخرج الثلث والثلثين واحد فيبقى خمسة لان فرض مخرج على
حدة قلنا عندنا انفراد كذلك ولكن عند الاجتماع والاختلاط تصير سبعة فمادة عند
الاختلاط لان عند الاختلاط الربع بكل الثاني لو بيع بعضه صار اثني عشر وعند اختلاط الثلث
بكل الثاني لو بيع بعضه صار اربعة وعشرين فمخرجان مع خمسة صار سبعة **قوله**
الستة تقول اي عشق وتراوشفعا واثني عشر لا تقول الاوترا لان في الستة فرضا
وتراوشفعا والستة والنصف وفرضا شفعا وهو الثلث والثلثان فلهذا تقول وتراوشفعا
وشفعا بخلاف اثني عشر لانه لا يختلط شيء الا بالربع وهو تراوشفعا تقول وتراوشفعا
فانه لا يكون قط اصل المسئلة من اثني عشر الا ان يكون فيها صاحب الربع **قوله**
للمسئلة المنبرية يعني اجاب علي رضي الله عنه على المنبر ان تجا الا صار شفعاء وشفعاء
في قراءة الخطبة **فصل في معرفة التماثل** قوله تداخل العددين المختلفين
ذكر الاختلاف فيه للتمييز عن التماثل وحذا العدد ما هو نصف حاشيته اذا
اجتمعوا فيكون اجتماعها في القرب والبعد **قوله** اي يقينه لان في التوافق
لا يقينه **قوله** فهما متوافقان بالربع لان العدد العاد مخرج جزء الرقيق هذا دعوى
الاطراد لان كون كل عدد عاد مخرجا لجزء الرقيق مطرد فيكون علة لجزء الرقيق
فصل في معرفة نصيب كل فرد وجه آخر في طريق النسبة وهو ان
تنسب واحد في عالم الله تعالى الى مدسهم ثم تضرب مثل ذلك النسبة من نصيبهم
في المضروب او من المضروب في نصيبهم فالحاج نصيب كل واحد من احاد ذلك
الفريق **فصل في قسمة التركات** فان قيل ذكر في الاصل الاول والمباينة
في هذا الفصل ثم الموافقة وفي الثاني الموافقة ثم المباينة اي الفائدة فيه قلنا
فيه فائدة التجميع وهو ذكر الموافقة عقيب الموافقة ومن صرفة قسمة
التركات ثلث زوجات واربع اخوات اب وامر وثلاثة اعمام اصل المسئلة من
اثني عشر والتصحيح من ستة وثلاثين والتركة ثمانية واربعون في الموافقة
في المباينة احد عشر دينار وفي الديون شخص على البيت عشرون ديناراً

30

ستة مضروبة في خمسة فتصير ثلاثين للبنات الاخير وواحد مضروب في ستة
والابن مع البنت سبعة مضروب في ستة يقسم على بينهما ونصيب البطن الثالث ثلثة مضروب
في ستة فتصير ثمانية عشر تسعة للبنين يقسم على اولادهم والتسعة على اثنين لا يستقيم
فتضرب عدد الدروس وهو اثنان في اصل المسئلة وهو ثلثون فتصير ستين ومنها
فان قيل لا يستقيم نصيب البنات الست وهو التسعة وتشتغل بالضرب قبل قسمته
الموقوف وقد خالفنا الاصل **فقول** انه لا فائدة في قسمة الموقوف لانه لو قسم
بكون الكسر مثل هذا الكسر فيصير عدد الدروس المنصور عليها اثنين اثنين يكون
ثلثة فتكسر فيضرب الواحد منها في اربعة فتصير ثمانية مضروب في ثمانية لا يكثر
العمل ولا يشق على الحاسب تصحيح مسئلة اخذ الصفة من الاصل والعدد من الفرع **فقول**
نقسم في البطن الثاني سباعا لان اختصاص الابان غير ممكن ولا اختصار السهام يجعل الابن
اربع بنات وقت قسمة واحدة في الوسط وجعل البنت الاخرى اثنين باعتبار عدد الفروع فاصل
المسئلة من سبعة لابن اربعة مقسومة على بنتي فتد ونصيب ثلث بنات يقسم في البطن
الثالث انصافا فينكسر السبع انصافا والنصف الذي انكسر اذا قسمت على ابنتي بنت
ينكسر بالربع فيضرب بخرج الربع فيخرج السبع هذا احدا الوجهين وهو اختصارها
واجوبها والطريق الثاني نصيب ثلث بنات لا ينقسم على اثنين الذي اختصرا باعتبار
الابان فتضرب اثنين في اصل المسئلة وهو سبعة فيصير اربعة عشر فليفتي بنت الابن
اربعة مضروبة في اثنين صارت ثمانية ونصيب الابن مع البنت وهو في التقدير
ثمان ثلثة اسهم مضروبة في اثنين فتد ثلثة اسهم لبنت ابنة لابن مستقيم
وثلثة لابني بنت لا يستقيم ولا يوافق مضروب عدد الدروس وهو اثنان في اصل المسئلة
وهو اربعة عشر فيصير ثمانية وعشرين لبنتي بنت الابن ثمانية مضروبة في اثنين
تصير ثمانية عشر ونصيب بنته بنت الابن ثلثة مضروبة في اثنين فتصير ستة
ونصيب ابني بنت البنت ثلثة مضروبة في اثنين فتصير ستة **فصل**
في المصنف الثاني واعلم ان في المصنف الثاني لا سائر احد العدد من الفرع
والصفة من الاصل لانه يتم الاصول في الباب وانما يعتبر ههنا اعتبار الجهات ولكن
اعتبار الجهة في البطن الاول لا في البطن الثاني الاخر كما هو قول محمد رحمه الله تعالى
في المصنف الاول ولم يذكر خلاف قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ولا يحتمل ان يكون
مختلفا فيه وقد قال شيخنا سلام بن الدين رحمه الله تعالى قد اورد خلاف ابي يوسف
في بعض النسخ ولا يخفى الا سلام بن ابي الخير الذي نورد له ضربه لم يذكر وقال الاصح
ان ههنا ليس بمختلف بل هو كما هو قول محمد رحمه الله تعالى في المصنف الاول

نعم

في قسم في اول بطن اختل مع اعتبار الجهات بالاجماع وقد خالف ابي يوسف رحمه الله تعالى
ههنا اصله في موضعين احدهما ان ههنا يقسم المال على اول بطن وقع الاختلاف فيه مع
اعتبار الجهات ثم يقسم على البطن الاخير مع اعتبار الجهة والفرق ان الاختلاف ههنا يغير
الجهة لانه يجعل الشخص من جهة الام والاخر من جهة الاب ولا شك ان الارث
فيها مختلف ما ههنا لا لا يعتبر الجهة لانه لا يخرج به الشخص عن كونه ولد للبنت
والاختلاف الجهة في الاب والام اعتبار في غير هذا الموضع كما في العمة والحالة وكذا في
هنا والثاني ان في الجدان الصحيحات لم يعتبر الجهة بل سوي وجعل المال
انصافا بين الجددة التي لها ترابيد واحدة والتي لها ترابيد في الجدات
الفاسدات باعتبار الجهات والفرق بينهما ان بنت ذوي الارحام بمنزلة ميراث
العصبة فانه يستحق كل واحد منهم كل المال فيستحق مرة بعد اخرى بخلاف صاحبة
الفرض فانها تستحق السدس مرة واحدة فلو اعتبرنا الجهة تصير كأنها تستحق
السدس مرارا وذكرا لا يجوز **فصل في المصنف الرابع** قوله
اعني من كان لاب وام او لي ممن كان لاب ومن كان لاب او لي ممن كان لام
هذا يشكل على قول محمد رحمه الله تعالى وهو ان محمد في الفصل الثالث جعل ثلث المال
ممن كان لاب وام وثلث المال ممن كان لام وههنا جعل كل المال ممن كان لاب وام
وخرم من كان لام وقد خالف اصله وهو اصل القسمة على اعتبار الاصول فالجواب
ان بقول محمد اعتبار الاصل ممكن وههنا غير ممكن لان كل واحد منهما من جهة الاب
او من جهة الام لان الكلام فيما اذا كان خير فترابيدهم مخدرا فلا يمكن القسمة على الاصول
بخلاف ثمة لانه تمكن القسمة على الاخوة والاضرات ثم الدفع الى اولادهم **فصل**
في اولادهم قوله وان كان احدهما اب وام والآخر اب كابن العمة لاب المال
كله لابن العمة في ظاهر الرواية لان الترجيح لمعني فيه وهو قوة القرابة اي الجهتان من جهة
الاب ومن جهة الام معني فيه اولى من الترجيح لمعني فيه وهو الاداء بالوارث لان الارث
معني قائم بالغير وهو الاصل لان الترجيح بقوة القرابة ترجيح بالذات والترجيح بالاداء
بالمال والترجيح بالذات مقدم على الترجيح بالمال كما عرف في اصول الفقهاء في الترجيح
في القياس **قوله** وعند محمد رحمه الله تعالى يقسم المال على اول بطن اختل مع اعتبار
عدد الفروع والجهات في الاصول كما في المصنف الاول **مورد** ترك ابن العمة وبنت
العم لام وبنت الخال وابن الخالة فالثلثان لابن العم وبنت العم والثلث لابن الخالة
وبنت الخال ثم يقسم الثلثان على العم والعمالة ثلثان سهمان لبنت العم وسهم لابن العم
وكذا الثلث يقسم على الخال والخالة **فان قيل** ان القسمة في البطن الاول على قول محمد رحمه الله تعالى

32

عند الاختلاف وهو العلم والعمة لا يتصور الا في الاعمام والعمة لا يكون الاختلاف
في اولاد العمة والاعمام لامر واما اذا وقع الاختلاف في الاعمام والعمة في البطن الاول
كلاهما الاب وامر الاب فالقسمة في البطن الاول لا يصور **قوله** ترك ابنا العمة لاب
وامر بنت عم لاب وامر فانه لو قسم في البطن الاول يكون كل المال للعم لاب وامر لا يقسم **قوله**
الجواب مثل هذا جائز كما في الصنف الثاني في الاجداد والجدات ترك الامام اب
وامر ام اب الاب وامر اب اب الامام اب اب الاب مصورة في الدائرة وغير هذه
الصورة ايضا فانه يقسم في البطن الثاني الذي وقع الاختلاف اثلاثا وان كان اب الام
لا يرث مع امه فكذا هنا وهذا لان في تلك المسئلة يقسم على اب الام وامر الام نصيب
الامر دون تركه الميت لان نصيبه لا يصار تركه وله استحقاق في تركته وكذا هنا
يقسم على العم والعمة نصيب الاب والعمة استحقاق في ملك الاب وان لم تكن وارثة
بالنسبة الى الميت **قوله** وان كانت العمة لا تستحق مع وجود العم في هذه المسئلة
ولكن تقسم عليها اثلاثا في المال بان وارثا من ابها وعن اخيها فاذا كان هذا اير في المسئلة يقسم
هنا اثلاثا التمييز السهام وتبينها الا استحقاق هكذا سمعت عن شيخ الاسلام حم الدين الكاشغري
رحمه الله تعالى وقال ايضا ينبغي ان يكون هكذا يعني يقسم اثلاثا وان لم يكن هنا صريح النقل
ولكن قوله يقسم على اول بطن يختلف مع اعتبار عدد الفروع واليهات في الاصول كما في الصنف
الاول يدل على هذا وهو ان يقسم اثلاثا لكن ليس بصريح فلاجل هذا لم يصور مولانا الشيخ
الامام سراج الدين نور الله توره هذه المسئلة في جز المسائل لعدم صريح النقل **فصل**
في الخنثى قوله اسوال الخنثى عند اي حنفية واصحابه رحمه الله عرفوا مذهب
ابي يوسف ومحمد رحمه الله مثل قول ابي حنيفة رحمه الله لا فرق ولكن اختلافهما في جرح قول
الشعبي لان قول الشعبي قوله ان قال في الدين حمه الله تعالى **قوله** يعتبر السهام والقول
اعتبار السهام انه يقدر سهم الخنثى بنصف نصيب الابن والبنت والقول هو ان تجمع الانصبا
وهو نصيب الابن والبنت والخنثى **قوله** الابن سهم والبنت نصف سهم والخنثى ثلثا رابع
سهم والكسر بالربع فيضرب سهم في مخرج الربع يكون اربعاً ويضرب نصف سهم في
مخرج الربع يكون سهمين نصيبا وستا وتضرب ثلثا الاربع في مخرج الربع تكون ثلثة
تكون تسعة اربعة اربعاء وهي تسع اربعاء فتضرب في اربع تصير تسعة وثلثين
فاذا جمع تصير تسعة ومحمد ايضا يعتبر السهام اي يقدر سهم الخنثى بنصف نصيب
ولكن لا يعتبر القول وفرق ما بين قول محمد وقول ابي يوسف رحمه الله تعالى
في الخنثى ان ابا يوسف يعتبر نصف النصيبين في الابن والبنت لا في الخنثى اي يعطي نصف
نصيب الابن والبنت لا نصف نصيب الخنثى على تقديرين ومحمد يعتبر في نصيب

قوله لا يقسم
على ابها وعن اخيها
فاذا كان هذا اير
في المسئلة يقسم

الخنثى دون الابن والبنت اي يعطي للخنثى نصف نصيب الخنثى لو كان ذكر او نصف
نصيب الخنثى لو كان انثى فيعتبر نفس الخنثى دون غيره وابو يوسف اعتبر في غيره وهو الابن والبنت
فاعتبر هذا ولهذا وقع التفاوت بين ابي يوسف ومحمد حمه الله في المقدار لان محمد اعطى للخنثى
ثلثة عشر ونصف نصيب الابن والبنت ثلثة عشر ونصف فانتقص على قول محمد
من نصف النصيبين باعتبار انه يعتبر في حاله الخنثى دون حالة الابن والبنت
قوله في الخنثى في الحقيقة يضرب في مخرج الكسر والكسر هنا بالنصف
ومخرج النصف اثنان فيضرب في الاثنين لانه لا بد ان يكون نصيب الميت وترا عند
الاجتماع مع الابن **فصل في الحمل** فان قيل كان الفتوى على نصيب واحد
فلم صور المسئلة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو اربع بنين اربعة بنات قيل
له صور المسئلة على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان التصوير لحنفية يصح مسائل
الحمل فاذا عرف ذلك يعرف الباقي بالطريق الاول ولان العمل في رفق الاربع اصعب من
العمل برفق الواحد فلما صور هكذا وان لم تكن الفتوى عليه **قوله** فان قيل قوله
وقد اقرت بانقضاء العدة لا فائدة فيه لان عدة الوفاة اربعة اشهر وعشر
والعدة تنقضي بمضي اربعة اشهر وعشر سواء اقرت بانقضاء العدة او لم تقر
فقول ليس المراد انها اقرت بانقضاء العدة انها قالت مصت عدة اربعة اشهر وعشر
وانما المراد بالاقترار انها تقر بانها اقرت حيضا في مدة اربعة اشهر وعشر وهي ليست
حامل اي اخبرت عن فراغ الرحم وهذا الكلام يتأتى في كل موضع وجبت العدة بالاشهر
في ذوات الحيض لان الحيض في الاشهر شرطا لانقضاء العدة لانه يعلم بانها ليست
حامل اما انقضاء المدة بالزمان محسوس معلوم ولا حاجة الى الاقرار **قوله**
الحمل من الغير في الماخ لامر وكذا الابن اذا كان ربيعا ولما مرأة حامل او قاتل
قوله مستقيما اخروج الراس ولا المتكوس خروج الرجل ولا **فصل في الغريم والحريم**
صورة الغريم والحريم في احوال ما تاتوا احد هما ابن والآخر بنت فان الذي له ابن ماله
كله لابن والذي له بنت نصف ماله يكون للبنت والباقي يكون لابن الا عند
علي وابن مسعود رضي الله عنهما يرث بعضهم من بعض الاما ورث كل واحد منهم
من مال صاحبه وتفسير ذلك ما فسرهم الحسن بن زياد رحمه الله قال في زوجين
مترقا في سفينة وترك كل واحد منهما اخا وستين دينارا فعند مال المرأة
اخيها ومال الزوج لاخيه وعلي قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما المرأة
ورث ربع مال الزوج وذلك خمسة عشر والباقي اخ الزوج ويرث الزوج نصف مال
لمرأة وذلك ثلثون فيميت الزوج او لا فيرث الزوج منها نصف ما تركت وهو

33

قوله مستقيما
اخروج الراس ولا
المتكوس خروج
الرجل ولا

ثلثون لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك الزوج او لا يورث الزوج منه
 ربع ماله وهو خمسة عشر لقوله تعالى وللعن الزوج مما تركتم ثم ينتقل الى ورثة كل واحد
 منها ما ورث من صاحبه ايضا وصار في الحاصل لاه الزوج خمسة وعشرون لانه كان
 له خمسة واربعون وقد استحق من الزوج ثلثين وصار له خمسة وسبعون ولاخ المرأة
 خمسة واربعون لانها ورثت من زوجها خمسة عشر وثلثون يعني من تركها جملة ذلك
 خمسة واربعون فيكون ذلك لاه المرأة والساكن فيهم كتاب المشكلات بعون الله وسيرتبه
 وراثة اعراف منسوخة على يد كاتبه لنفسه محمد بن محمد
 السكاكيني في القرن الرابع عشر من ربيع الاول سنة ١٢٥٠
 وخمس مائة من قضاة القضاة والقضاة والقضاة
 بطرقة ودعاه بالحق والحق والحق
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم تسليما ابدًا
 رحمه الله
 عبد القادر
 اجمعين

34 شرح الفرائض السراجية للشيخ
 العلامة شهاب الدين
 المعروف بملوك جمال
 الدين نقشبند
 الشيرازي
 رحمه الله تعالى

هذا احد قوليه القديم وحقيق مقصود المصنف وقوف على تبيين محال الالفاظ منها فنقول للترك في اللغة
ما يتركه الشخص ويقيم في الاصطلاح ما يفي بعد الميت من مال صاينا عن خلق حق الغير بعينه قول من ماله اختار عن اهل
قوله صاينا عن خلق حق الغير بعينه احترامهما يتعلق حق الغير بعينه كالعبد الجاني والرهون وقوله بعينه
اشارة الى انه لو تعلق لا بعينه فانه دخل في التركة لانه من الدين والحق ما خول من خلق اذا ثبت فيكون الحق يعني
الثابت بحسب العرف والعوي وفي الاصطلاح هو الثابت المشتمل على الفائدة المطلوبة اما التجهيز والتكفين
لمشتمل على ستر العورة واظهار كرامة الادي وامسا قصصا الدين المشتمل على ابرؤ ذمة المديون
واما تنفيذ الوصايا المشتمل على تنفيذ تصرف الوصي وايضا النفع الوصي له وامسا خمسة التركة مشتملة
على صيانة الحرم عن الانقطاع وايضا النفع للوارث **قوله** مرتبة معنى الترتيب ايراد عدة اشياء على وجه
يراعي به التقديم والتأخير ويأتي في هذه الحقوق الاربع ان التجهيز والتكفين مقدم على البواقي لان حال
الميت حال الاحتمال التأخير اذا التأخير بوجوب طوق الفساد به بخلاف غيره والدين مقدم على الوصية لما
روي عن علي رضي الله عنه انه قال شهدت النبي عليه قدم الدين على الوصية والدين واجب قبل الوصية
تبرع بالدية بالواجب اولى والوصية مقدم على الميراث لقوله من بعد وصية يوصي بها او دين
فاخر الميراث عنها وفي الآية او يعني الوارث في الجمع المطلق وفي الترتيب وذكر الوصية مقدما على الدين
للاهتمام في تنفيذها والتجهيز جميع ما يحتاج اليه الميت حتى القبر فعلى هذا يكون التكفين دخلا في التجهيز
لأن ذكره على سبيل الانفراد لزيادة الاهتمام فيه لان ذكره للناس بعد العام يدل على اصالته في هذا المقام
وهو مقام الاهتمام والبواقي من العام نوابه **قوله** من غير ترتيب ولا اعتبار يتعلق بقوله يبدأ
والترتيب هو الاسراف والتفكير ضده اشارة الى انه يعتبر حال الانسان في ماله باعتباره حاله في حياته
اي كيف في اوسط تربيته لا الاسراف بموت حق الورثة والغرماء والتفكير بحال الميت فامتنع ذكره
قوله ثم تقضي ديونه المراد من الديون هي الديون التي تتعلق بها مطالبة العباد احتراز عن
الديون التي تتعلق بها مطالبة الله كدين الزكاة ودين الكفارة وغيرهما اذا عرفت هذا فنقول
ان الحقوق التي تتعلق بتركة الميت اربعة التجهيز والتكفين وقصصا الديون وتنفيذ الوصايا وقسمة
التركة والاولى على الخصاص عليها ان الحق لا يخرج من ان يكون له او لغيره فان كان له فهو التجهيز والتكفين
وان كان لغيره فلا يخرج من ان يكون ثابتا قبل الموت او يكون ثابتا بالموت فان كان ثابتا قبل الموت فهو
الدين وان كان ثابتا بالموت فاما ان يكون ثبوته من قبل الميت او من قبل غيره فان كان من قبل الميت
فهو الوصية والا فهو قسمة التركة وانما احتصر اخراج الوصية من الثلث من غير نزاع لما روي
عن النبي عليه انه قال ان الله تم جعل الثلث للفقراء في اعماركم زيادة لكم في اعمالكم **قوله**
ثم يقسم الباقي بين ورثته اي يقسم الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين والدين والوصية بين
ورثته الميت ثلثة اشياء الكتاب والسنة واجماع الامة اي المجتهدين لان جهات قسمة تركة
الميت اما بالوحي وبغير الوحي فان كان بالوحي فاما بالوحي المتلوا وبغير المتلوا فان كان المتلوا

الامر
الامر

هذا احد قوليه القديم وحقيق مقصود المصنف وقوف على تبيين محال الالفاظ منها فنقول للترك في اللغة ما يتركه الشخص ويقيم في الاصطلاح ما يفي بعد الميت من مال صاينا عن خلق حق الغير بعينه قول من ماله اختار عن اهل قوله صاينا عن خلق حق الغير بعينه احترامهما يتعلق حق الغير بعينه كالعبد الجاني والرهون وقوله بعينه اشارة الى انه لو تعلق لا بعينه فانه دخل في التركة لانه من الدين والحق ما خول من خلق اذا ثبت فيكون الحق يعني الثابت بحسب العرف والعوي وفي الاصطلاح هو الثابت المشتمل على الفائدة المطلوبة اما التجهيز والتكفين لمشتمل على ستر العورة واظهار كرامة الادي وامسا قصصا الدين المشتمل على ابرؤ ذمة المديون وامسا تنفيذ الوصايا المشتمل على تنفيذ تصرف الوصي وايضا النفع الوصي له وامسا خمسة التركة مشتملة على صيانة الحرم عن الانقطاع وايضا النفع للوارث قوله مرتبة معنى الترتيب ايراد عدة اشياء على وجه يراعى به التقديم والتأخير ويأتي في هذه الحقوق الاربع ان التجهيز والتكفين مقدم على البواقي لان حال الميت حال الاحتمال التأخير اذا التأخير بوجوب طوق الفساد به بخلاف غيره والدين مقدم على الوصية لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال شهدت النبي عليه قدم الدين على الوصية والدين واجب قبل الوصية تبرع بالدية بالواجب اولى والوصية مقدم على الميراث لقوله من بعد وصية يوصي بها او دين فاخر الميراث عنها وفي الآية او يعني الوارث في الجمع المطلق وفي الترتيب وذكر الوصية مقدما على الدين للاهتمام في تنفيذها والتجهيز جميع ما يحتاج اليه الميت حتى القبر فعلى هذا يكون التكفين دخلا في التجهيز لأن ذكره على سبيل الانفراد لزيادة الاهتمام فيه لان ذكره للناس بعد العام يدل على اصالته في هذا المقام وهو مقام الاهتمام والبواقي من العام نوابه قوله من غير ترتيب ولا اعتبار يتعلق بقوله يبدأ والترتيب هو الاسراف والتفكير ضده اشارة الى انه يعتبر حال الانسان في ماله باعتباره حاله في حياته اي كيف في اوسط تربيته لا الاسراف بموت حق الورثة والغرماء والتفكير بحال الميت فامتنع ذكره قوله ثم تقضي ديونه المراد من الديون هي الديون التي تتعلق بها مطالبة العباد احتراز عن الديون التي تتعلق بها مطالبة الله كدين الزكاة ودين الكفارة وغيرهما اذا عرفت هذا فنقول ان الحقوق التي تتعلق بتركة الميت اربعة التجهيز والتكفين وقصصا الديون وتنفيذ الوصايا وقسمة التركة والاولى على الخصاص عليها ان الحق لا يخرج من ان يكون له او لغيره فان كان له فهو التجهيز والتكفين وان كان لغيره فلا يخرج من ان يكون ثابتا قبل الموت او يكون ثابتا بالموت فان كان ثابتا قبل الموت فهو الدين وان كان ثابتا بالموت فاما ان يكون ثبوته من قبل الميت او من قبل غيره فان كان من قبل الميت فهو الوصية والا فهو قسمة التركة وانما احتصر اخراج الوصية من الثلث من غير نزاع لما روي عن النبي عليه انه قال ان الله تم جعل الثلث للفقراء في اعماركم زيادة لكم في اعمالكم قوله ثم يقسم الباقي بين ورثته اي يقسم الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين والدين والوصية بين ورثته الميت ثلثة اشياء الكتاب والسنة واجماع الامة اي المجتهدين لان جهات قسمة تركة الميت اما بالوحي وبغير الوحي فان كان بالوحي فاما بالوحي المتلوا وبغير المتلوا فان كان المتلوا

فهو كتاب الله وان كان بغير المتلوا فهو سنة الرسول وان كان بغير الوحي فاما باجتهاد المجتهدين
اولا فان كان باجتهاد المجتهدين فهو اجماع الامة وان كان بغيره فاما من عند القاسم او من عند
غيره فان كان من عند القاسم فهو الالهام وان كان من عند غيره فهو التقليد كلاهما باطلان لعدم كونهما
حجة واعلم انه لا مدخل للقياس في قسمة تركة الميت لان الجاري في الموارث انما هو التقدير والتقدير
مستند الى التوقيف والتوقيف هو القياس والقياس وبيان التناهي بين التوقيف والقياس بان يقال مستند
التوقيف هو العقل ومستند القياس هو العقل ولا مدخل للعقل في قسمة التركة فيلزم ان لا مدخل
للقياس فيها ايضا فثبت ان القسمة ليست لابا الكتاب والسنة او الاجماع اما الثابت بالكتاب
فاحوال الزوج والزوجة والاب والام والبنين والبنات والاخوة والاخوات وعليك بالنفع في اية
الوصية واما الثابت بالسنة فالحج والعمرة والوصية لقوله عليه اظعموا الجذات السدس
وكحال الاخوات لقوله عليه اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة المراد بها الاخوات لاب وام
اولاب وكحال غيرها لقوله عليه الحقوا الفرائض باهلها فما ابقت فلا ولي عصبة ذكر اي اعطوا
قوي السهام سهما منهم فما فضل فلا قرب العصباء من الذكر كالابن واما الثابت بالاجماع
فكذلك الابن وان سفلت فانها تقوم مقام البنات اذا عرفت ذلك الاختلاف فانها تترك مع الاخت
لاب وام وغير ذلك **قوله** يبدأ باصحاب الفرائض الى آخره يبدأ اولا عند القسمة في الاعطاء باصحاب
الفرائض ثم الباقي من المصارف على الترتيب الواقع في الكتاب والمصارف المرتبة لتركه الميت تسعة
احباب الفرائض والعصبة النسبية والعصبة السببية والرد وذو الارحام ومولي المولات
والمقرلة بالنسب على الغير والموصي له بما زاد على الثلث وبيت المال اربعة منها اتفاقية والخمس
منها خلافية اما الاتفاقية فهي الثلث الاول وبيت المال واما الخلافية فاعداها والديين على
ان المجموع تسعة هو ان ما يستحق به مصرف المال من تركة اما ان يكون نفس القرابة او غيرها
فان كان نفس القرابة فاما ان يكون دخلا تحت تقدير الشارع اولانا فان كان دخلا فاما ان يكون
الاستحقاق بمجرد التقدير او بعدم الوارث بعده فان كان الاول فهو احوال الفرائض وان كان
الثاني فهو الرد وان لم يكن دخلا تحت تقدير الشارع فلا يخاف اما ان يتمكن على احوال المال بعد
كل فرض ولا فان تمكن فهو العصبة النسبية والاندرا الاحرام وان كان غير القرابة فاما
ان يكون بينه وبين الميت تعلوق ما اولانا فان لم يكن فهو بيت المال وان كان فاما ان يكون هذا
التعلوق لاجل المكان التقرب الى الله تعالى اولانا فان كان فلا يخاف من ان يكون التقرب عابدا الى الميت
اولا للوارث فان كان عابدا الى الوارث فهو العصبة السببية وان كان عابدا الى الميت
فهو الموصي له وان لم يكن لاجل التقرب فاما ان يكون التعلوق بطريق الانشاء او بطريق الاخبار فهو
المقرلة بالنسب على الغير هذا بيان لخصر فيها واما بيان ترتيبها التي تقدم البعض في الاعطاء
وتأخير البعض الاخر فيه فهو ان صاحب الفرض مقدم على غيره بالنص المتقدم وهو قوله عليه

الاستحقاق
بين القسمة
والتوقيف
الثابت
بالكتاب
بالاجماع
الاختلاف
تتبع مع الاخت
لاب وام
نفس
والمصارف
المرتبة
نفسه

فان كان بطريق الانشاء
فهو الموصي له وان لم يكن
لنفسه او لغيره

البيان

للقول الفرائض ما لها الحديث ثم العصبية مقدم على البواقي لذكر ثم العصبية السببية بالاجماع ثم الرد بانها
 فخر وعليه رضي ثم ردوا الارحام حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ورواه لوارث له
 ثم مولى الموالاة لقولهم والذين عاقدت ابائكم فانتم نصيبهم والمواورثون بقولهم الموالاة نقلا عن ابي القاسم
 ولما روي ان عمر رضي الله عنه سئل عن رجل زاني فمات ولا وارث له فقال عمر هو اولى الناس ميراثه ثم المقله
 بالنسبة على الغير لانه بالنسبة الى الموصي له اقوى لانه من جهة الاقرار له كالوارث الحقيقي ولا شك انه مقدم على
 الموصي له فكذلك من منزلة الموصي له بما زاد على الثلث لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يا معشر
 همدان ما قبلت من العرب اولى بان يموت الرجل منهم ولا وارث له غيركم فاذا كان كذلك فليضع احدكم
 ماله حيث يشاء لمساك من ماله لو اراد رجل ان يصرف ماله الى شخص معين من غير ان يصره شخص اخر جاز
 ذلك كما لو تصدق به في حال صحته فانه جاز من غير ان يصره في شيء من المال اذ لا يمكن لهذا المال ان يصير
 ذلك لجميع المسلمين كالركاز **قوله** وهو الذي لم يصرها موقفا اي في كتاب الله وسنة الرسول وباجماع الامة
 هذا هو تعريف اصحاب الفرائض **قوله** من جهة النسب شارة الى ان العلة التي توارث بها شيان نسب وسبب النسب
 نوعان زوجية وولاء والميراث بالزوجية ايضا نوعان ميراثه منها وميراثها منه وكذا الولاء نوعان
 ولاعتاقه وولاء امواله وفي ولاء الموالاة قد توارثان من الجانبين وفي ولاء العتاقة لا ارث للاسفل من الاعلى
 وانما الارث للاعلى من الاسفل **قوله** والعصبية كل من اخذ ما بقية الفرائض اي اصحاب الفرائض وعند
 الانفراد عن اصحاب الفرائض يخرج جميع المال الى جميعه ويقبضه **قوله** التعريف منقوض بالنتيجة التي تصير عصبية
 مع الابن فانها عصبية بالاتفاق ولا يصدق التعريف عليها لانها لا تحوز جميع المال عند الانفراد وكذا منقوض
 بالعمة مع احد الزوجين فانها تاتخذ الباقي بعد فرض احد الزوجين وعند الانفراد تحوز جميع المال
 لكنها ليست بعصبية **الجواب** عن الاول بان يقال انها تحوز المال لغيرتين جهة الفرض وجهة
 الرد وليس بشرط الاحراز كونه لجهة واحدة وعن الثاني بان يقال لا نسب انما تأخذ ما بقية الفرائض
 لان الميراث من الفرائض جميع انقسام الفرائض التي هي فرض نسبي وفرض سببي يخرج عنه لان اخذها
 مختص ببقية فرض خاص وهو فرض احد الزوجين **قوله** ثم عصبية الضمير المحرر للمولى العتاقة وارتفع
 بالعطف على المولى لا يجوز للميراث ان يلزم ان يكون المصروف عشرة اشعة وان لا يكون عصبية مولى العتاقة
 عصبية من جهة السلب وان يكون العصبية من جهة السبب مقصودا على مولى العتاقة والكل صحيح
قوله ثم الرد على ذي الفروض النسبية بقدر حقوقهم اي عندنا رد ما اخذ كل من اصحاب الفرائض
 ما يستحقه من النصف والثلث والثلثين وغير ذلك **قوله** ثم مولى الموالاة وفي هذا المعادة اي
 المصادقة في اللغة وفي الاصطلاح ان يقول الرجل المحرم للمسلم البالغ العاقل لثله قولا باليتك وعاقلة
 فيقول مثل فقلت وشروط هذه العقد الموجبة للتوارث ان يقول كل واحد من المتعاقدين
 لصاحبه اذا مته فمالي لك وامثا اذا سكنت الاخر فانه يورث الساكن من القابل دون العكس
 وان لا يكون لكل واحد منهما وارث يصير عتقا للموالاة **قوله** ثم المقله بالنسبة على الغير هذا

هذا هو تعريف اصحاب الفرائض
 من جهة النسب شارة الى ان العلة التي توارث بها شيان نسب وسبب النسب
 نوعان زوجية وولاء والميراث بالزوجية ايضا نوعان ميراثه منها وميراثها منه وكذا الولاء نوعان
 ولاعتاقه وولاء امواله وفي ولاء الموالاة قد توارثان من الجانبين وفي ولاء العتاقة لا ارث للاسفل من الاعلى
 وانما الارث للاعلى من الاسفل

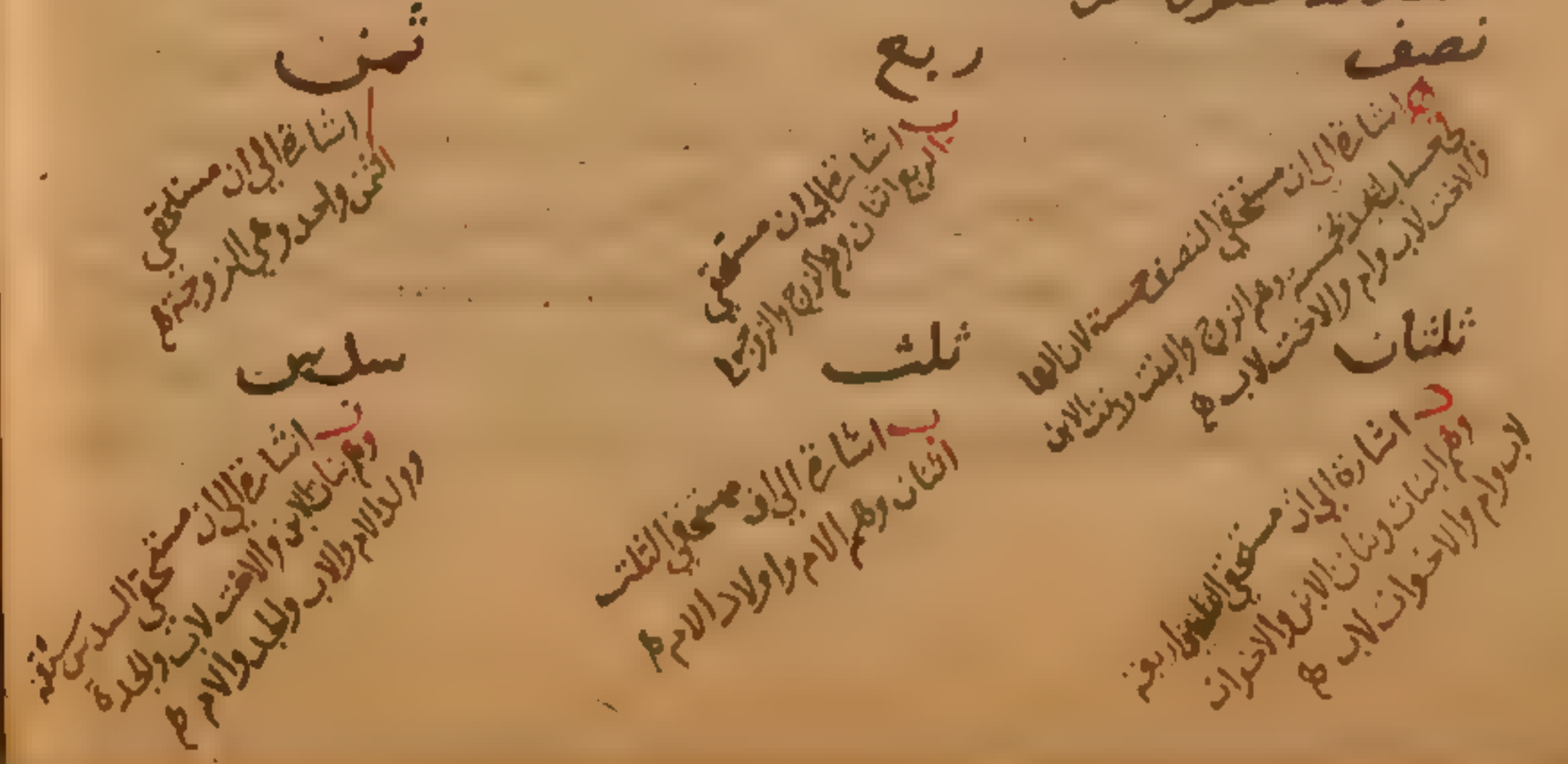
اذ لم يكن الميت وارث معروف وفقدان المقرات مصر على التوارث ويكون المقر له مجهول النسب ولم يثبت
 نسبه بالتوارث الغير المقر عليه فان لم يكن واحد من هذه الشرايط الا الاخير لم يكن المقر له مستحقا للارث والدليل على
 استحقاقه عند وجود هذه الشرايط هو ان المقر له لا يقر الا اقرارا بالانساب فلو اقر بالانساب واقر بالمال
 والاقرار بالنسب باطل لان الاقرار اقرارا على الغير والاقرار على الغير باطل لان الاقرار بالنسب باطل والاقرار بالمال صحيح
 واما فائدة قوله لم يثبت نسبه باقراة من ذلك الغير فانه لو اقر بان هذا اخوه وشهد معه رجل اخر على
 ان المقر له اخوه وهو ابن ابيه وليس له نسب معروفا لان صدقه فانه يثبت نسبه من ابيه باقراره متضمنا الي
 شهادة ذلك الغير وتصديقه وكذلك صدقة الورثة وهم من اهل الاقرار وعند ذلك لا فائدة في جوفه
 عن قراره قبل المات وفي الاول فائدة **قوله** والموصي له بما زاد على الثلث **قوله** ان سائله ستة وفيها تقدير
 تقدر الاجارة وتقدير عدم الاجارة فيصير المستحق التقدير ليصير المجموع اثني عشر احدى اهل المات من
 زوجة واوصي بنصف ماله فعلى تقدير اجارة الزوجة تلك الوصية المسئلة من ثمانية وعلى تقدير عدم الاجارة من
 ستة الثانية رجل مات عن زوجة واوصي ثلثي ماله فعلى تقدير الاجارة المسئلة من اثني عشر وعلى تقدير
 عدم الاجارة من ستة الثالثة رجل مات عن زوجة واوصي بجميع ماله فعلى تقدير الاجارة كل المال للموصي
 له وعلى تقدير عدم الاجارة من ستة **الرابعة** امرأة ماتت عن زوج واوصت بنصف ماله فعلى
 تقدير الاجارة المسئلة من ثمانية وعلى تقدير عدم الاجارة من ستة الخامسة امرأة ماتت عن
 زوج واوصت ثلثي ماله فعلى تقدير الاجارة المسئلة من ستة وعلى تقدير عدم الاجارة من ثلثة السادسة
 امرأة ماتت عن زوج واوصت بكل ماله فعلى تقدير الاجارة كل الماله للموصي له وعلى تقدير عدم الاجارة
 من ثلثة وطريق استخراج هذه المسائل هو انه اذا كان للوارث زوجة يطلب مخرج على تقدير الاجارة
 فيخرج الوصية او لا ثم يخرج الصبيح للزوجة وما بقي فليبت المال وعلى تقدير عدم الاجارة يخرج الثلث
 او لا ثم يخرج الربع الصحيح ثم يضم الباقي الى الثلث لستم الوصية فلو بقي شيء منه فليبت المال ايضا وكذا اذا
 كان للوارث زوجا الا ان فرضه نصف فاما المانع من الارث اربعة الى اخره قد اشرنا الى ان علة
 الارث احد الامرين اما نسب او سبب فكما تحقق النسب والسبب تحقق الارث الا اذا كان سببا مانعا من الارث
 والسبب المانع من الارث اربعة الرق والقتل واختلاف الدينين واختلاف الوارثين اما الرق على قسمين
 رق وافر ورق ناقص فالرق الوافر مالم يتعلق به حق العتق كالعتق القرائي العبد الثام والرق ناقص
 ما يتعلق به حق العتق وهو اربعة مديرو مكاتب وامر الولد ومقتق البعض عند ابي حنيفة رحمه الله
 القتل فهو القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص كقتل الولد والده بسيف وخوذة او يتعلق به وجوب
 الكفارة كقتل المرأة بوطي زوجها واما اختلاف الدينين فهو الاختلاف الذي بين الاسلام وغيره من الملل
 لا الاختلاف الواقع بين الملل غير الاسلام ايضا كما بين اليهودي والنصراني مثلا فانها يتوارثان واما
 الاختلاف المانع من الارث فكما بين المسلم والذمي واما اختلاف الدارين فهو ما حقيق كما بين الحربي
 والذمي اذا كان الذمي في دار الاسلام والحربي في دار الحرب والاختلاف حقيقة لا يد من اعتباره حكما

هذا هو تعريف اصحاب الفرائض
 من جهة النسب شارة الى ان العلة التي توارث بها شيان نسب وسبب النسب
 نوعان زوجية وولاء والميراث بالزوجية ايضا نوعان ميراثه منها وميراثها منه وكذا الولاء نوعان
 ولاعتاقه وولاء امواله وفي ولاء الموالاة قد توارثان من الجانبين وفي ولاء العتاقة لا ارث للاسفل من الاعلى
 وانما الارث للاعلى من الاسفل

الربع

قتل الزوجة
 امرأته
 بوطه

اذ لا عبرة لمجرد الاختلاف حقيقة كما بين المستامن والمزني وما حكم كما بين المستامن والذي اذا كان في دار الاسلام حقيقة وكما بين المزني من دارين مختلفين اذا كانا في دار الحرب حقيقة واختلاف الاداريات باعتبار اختلاف المنفعة والملك لا انقطاع العصمة فيما بينهم حيث لو اتفق الملاقاة بينهم في طريق لصدقت منهم القتل والقتل بالاسلح والاسلح وانما قدم المنفعة على الملك وان كان الملك اصلا لا يغير مملو الا بسبب المنفعة والاتباع لا يقال الا ان ان القتل المانع من الارث كما هو بالقيد المذكور وهو ان يعلق به وجوب القصاص وجوب الكفارة فانما نجد تقولا غير موصوف به وهو مانع من الارث كقول الولد له **لا انا** لانتم انتما القيد المذكور فيه فان وجوب القصاص يعلق به لكن بسبب شبهة ناشئة من الاثارة لم يحكم بالقصاص بل حكم بالسقوط ولهذا حكم بالدية في ماله وحكم على عاقلة كما حكم في القتل الخطا وغيره واذا عرفت هذا نقول لا دليل على اخصار موانع الارث على الاربع المذكورة كما هو ان المانع من الارث وهو ما ان يكون انقطاع التناصروا والاو اختلاف الدارين والثاني لا يخفى من ان يكون عدم اهلية تملك المال والاو الاول المذكور فموجب الثاني لا يخفى اما ان يكون انقطاع الولاية والاو الاول اختلاف الدارين والثاني القتل بنوعيه او نقول ان المانع اما ان يكون بصفة تقبل الزوال او لم يكن فان لم يكن فهو القتل وان كان فلا يخفى من ان يكون زوالا ممكنا من قبل الموصوف او لم يكن فان لم يكن فهو الحق وان كان فلا يخفى من ان يكون تغيير الملة بينهما ممكنا او لم يكن فان كان فهو اختلاف الدينين والافا اختلاف الدارين **فرض** **مقتضى** **فرض** هذا باب تعرف فيما افترض نفسها اي السلام ومن يستحق تلك الفروض اما الفروض فهي على تسعين مقدمة في كتاب الله ثم ومقدمة بالاجماع والفروض المقدمة في كتاب الله ثم ستة النصف والرابع والثلثان والثلث والسدس على التضعيف والتضعيف فان النصف ضعف الربع والربع ضعف الثمن والثمن ضعف الثلث والثلث ضعف النصف والثلث ضعف السدس وان السدس نصف الثلث والثلث نصف الثمن والنصف ضعف الربع والربع نصف النصف والنصف ويمكن ذكر صورة يستحضرها جميع المستحقين لهذه الفروض الستة بان يقال تضع في مقابلة النوع الثاني الاول من الفروض وهو النصف والربع والثلثان **هنا** وفي مقابلة النوع الثاني وهو الثلثان والثلث والسدس حروف قولنا **ب** وكل حرف من كل من هاتين الكلمتين يقابل كل فرض من النوعين **ب** يشا وكل حرف في مقابلة كل فرض الى عدد مستحق في ذلك على حسب حساب العدد وتلك الصورة هكذا



والفروض المقدمة بالاجماع دون الكتاب كثلث الباقي وهو فرض الام في احاديثها وكالسبع والسبع 38 وغير ذلك في باب العول فان كلها بالاجماع ليست بمقدمة في كتاب الله ثم ولذا كقيد المصنف قوله في كتاب الله ثم احتراز عن ذلك **هنا** واصحاب هذه السهام الى آخره **هنا** شروع في بيان المستحقين للفروض الستة وهو اثنا عشر نفرا اي نفسها وانما نفسها النفس لان النفس لا يستعمل فيما فوق العشرة بل يستعمل فيما دونها وفي الثلثة وما ورثها وايضا لا يستعمل في طائفة النساء وهن رجال وساتعنين فيفسر بالنفس تصحى الاستعمال الشمول للنفس وعدم شمول ذلك واصحاب الفروض اثنا عشر نفسا اربعة من الرجال وثمان من النساء اصلا طائفة الرجال وهم الاب والجد الصبي ونعمي بالاب وسبياني ونعمي بالجد والام والزوج وامسا طائفة النساء فهي الزوجة والبيت وبنات الابن والاختلاب وام والاختلاب والاخت لام والام والجد الصبي وهي التي اذا نسبت الى الميت تنسب الى امه بينهما فاذا كانت لشخص حدثان في الدرجة الثانية تكون كلتاها صحيحتين لانها اما ام الام واما ام الاب والدليل على ان اصحاب الفروض اثنا عشر هو ان صاحب الفروض ما من قبل الرجال او من قبل النساء وكل منهما اما بنسب او بسبب فان كان بسبب فهو الزوج والزوجة وان كان بنسب فاما بواسطة او لا بواسطة فان لم يكن بواسطة فاما ان ينسب هو الى الميت او ينسب الميت اليه فان كان الاول فهو البنت وان كان الثاني فهو الاب والام وان كان بواسطة فهو ايضا اما ان ينسب الى الميت او ينسب الميت اليه او ينسب الي الغير فان كان الاول فهو بنت الابن وان كان الثاني فهو الاجداد والجدات وان كان الثالث فلا يخفى من ان يكون عينا وهو الاختلاب لا علم او ملة وهو الاختلاب او اخيف وهو الاخ لام والاخت لام اما الاب الى آخره **هنا** هذا شروع في بيان احوال اصحاب الفروض مفضلا بعد ما ذكرهم اجمالا وقرم طائفة الرجال على طائفة النساء واصلا منهم والظنهم وقدم الاب على الجد لان الجد تحت الاب من غير عكس والمجاور مقدم على المجرب واذا تحقق من ان نقول ان الاب اسوا لثنا الفرض المطلق وهو السدس والفرض والتعصيب والتعصيب المحض اي المحض والمراد به اي الخالي عن الفرض ما الفرض المطلق فهو اذا كان للميت ابن او ابن لابن وان سفل واما الفرض والتعصيب فهو اذا كان للميت بنت وبنات لابن وان سفلت واما التعصيب المحض فهو اذا كان للميت ولد وولاد لابن والدليل على اخصار الاحوال الثلث ظاهر لانه لا يخفى من ان يكون للميت فرع او لا فان لم يكن محال التعصيب المحض وان كان فلا يخفى من ان يكون ذكر او لان كان ذكر فهو الفرض المطلق والا فهو الفرض والتعصيب واما فائدة العطف في الجاهلين الاولين والاولى والثالث فهي ان فيها يكتفي وجود احوال الولد بخلاف الثالث فانه لا يكتفي فيه عدم احدهما بل الشرط هناك عدمهما جميعا واما فائدة ذكر ذلك فيهما دون الثالث فلان المشار اليه فيهما معين الموجد وهو السدس والتعصيب الثاني تتبع له خلاف الثالث فانه تعصيب محض ليس مشتمل على وجود حتى تصح الاشارة اليه **هنا** والجد الصبي الى آخره **هنا** بيان احوال الجد والوارث وهو الجد الصبي واما قيده بالصبي ليجز الجد الفاسد لا فرض له وانما عرفت ليعلم من تعريفه الجد الفاسد لكونه في مقابلة واستلزام العلم باحد الثقات بل العلم بالاخر ويعلم من معرفة الجد الفاسد للجد الصبي لكونه ما حوز الي

بيان الفرض

هذا الذي في الفرض المذكور

الام والاختلاب

الام والاختلاب

تعريفها غير مبين فقال الجدل الصحيح هو الذي اذا نسب اليه البشتم يتوسط الامم بينهما كجد الاب **قوله** كالب
خبر بعد خبر لقوله للجد الصحيح اي للجد الصحيح كالب في الاحوال المذكورة قال اب عيني اذا كان للجد ابن
او ابنا لابن خاله الفرض المطلق وهو السدس واذا كانت له ابنة او ابنة الابن خاله الفرض والتعصيب
واذا لم يكن له واحد اصلا في الالة التعصيب **المحض قول** اب في اربع مسائل استفتنا من المحمديين وقد
قوله كالب كالب تقديره للجد الصحيح كالب في جميع المسائل الا في اربع مسائل فان الجدل في هذه المسائل ليس
كالب ووعد ذكرها بقوله وتذكرها ان شاء الله ثم ونحن نبين جميعها هنا تبسيلا للتفهم فينبغي ودفعنا
للتبع عنهم فنقول **المسئلة الاولى** ان بني الاعيان والعلماء كلهم يسقطون الاب بالاتفاق والجد عند ابو حنيفة
خلافه الا في يوسف ومحمد رحمهما فان الجدل عندهما ليس كالب في هذه المسئلة **المسئلة الثانية** ان الام تأخذ مع
احد الزوجين والاب ثلث الباقي من المركة لكن لو كان مكان الاب جد فثاخذ ثلث الكل عند ابو حنيفة رحم
خلافه الا في يوسف فانها عنده تأخذ ثلث الباقي ايضا فلا يكون الجدل كالب في هذه المسئلة ايضا **المسئلة**
الثالثة ان الام الاب تجزيان كالب عندنا خلافه لا احمد بن حنبل رحم ولا تجزي بالجد بالاتفاق فلا يكون الجدل
كالب في هذه المسئلة ايضا **المسئلة الرابعة** ان المعتق اذا ترك له الما المعتق وانتم ان لا كماله لا ينفذ
اي حنيفة ومحمد رحم خلافه الا في يوسف رحم فان سدس له لا الاب عنده ولو ترك ابن المعتق وجده
او لا كماله لابن بالاتفاق فلا يكون الجدل كالب في هذه المسئلة ايضا فهذه هي المسائل الاربعة التي ليس للجد فيها
كالب فاحفظها بقلب سليم وانما قدم للجد علي ولاد الام لان الجدل تجزي اولاد الام والماحب مقدم علي الجوز
قوله ويسقط بالاب اي للجد يسقط بوجود اب لم يمت لكون الاب اصلا في قرابته الي الميثلان نسبة
للجد الي الميثلان ما هو متوسط الاب وارثه من الميثلان منهم من الاب ولا شك ان المتوسط والمنوب اصل علي غيره
فاذا كان الاب موجودا تحقق سقوط الجدل لسقوط النايب عند وجود المنوب فالحاصل ان الجدل احوال اربعة الفرض
المطلق والفرض مع التعصيب والتعصيب المحض والسقوط لانه لا يخ من ان يكون له حاجب عن الارث او ان
كان خاله السقوط وان لم يكن فالنقسم كما مر في احوال الاب من غير فرق **م** واما اولاد الام الي اخراج هذا
بيان للاحوال الاخ لام من طائفة الرجال الا انه لما كان حكم الاختلاف حكم الاخ المذكور رجوع بينهما او ذكر
احوالهما مرة واحدة لانه لو لم يذكر احوالها ههنا وذكر احواله فقط لوقع الاحتجاج الي ذكر احوالها
في فصول النساء وقد ثبت ان النكاح حكمها حكمه من غير فصل فجمع بينهما قصرا للمسافة وعلي
سبيل الاستطراد فالمراد من اولاد الام الاخوة لام والاخوان لام ولها احوال ثلث احديها السدس
اذا لم يكن منها غير واحد وثانيها الثلث اذا كان منها اثنان فصاعدا ابي ثلث نصيبا لاثني وثلاثا
فوق لاثني وثلاثا وهو منصوب علي الحال من العدد تقديره قد مضى عدد كلهم الي حالة الصعود
قوله ذكرهم وانا نعلم في القسمة والاستحقاق سواء هذا الشارة الي ان لا فرق بين ذكرهم وانا نعلم عند
الاجتماع بل كلاهما في القسمة والاستحقاق سواء اما التساوي في القسمة فهو معني انه لا يفضل الذكر علي
الانثى عند قسمة النصيب المعين كالثلث مثلا اذا كان ذلك نصيبا لهم فلا يفضل الذكر علي الانثى بان يعطى له

وما اولاد
الأم

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with 'मन्त्र' (Mantra).

في هذا اليوم الميم يكرم بذكره
الكون في سجد

اثنتان من الثلث و واحد من الساتين كما فصل في اولاد الاب قال الله ثم فهم شركاء في الثلث اي متساوون فيه و
 التساوي في الاستحقاق فهو يعني انه عند الافراد تستحق الانثى ما يستحق الذكر منه لان اولاد الاب قال
 وله الخ او اخذوا من احد منها السدس ولا يفرق بين الاستحقاق والقسمة متساويان فيلزم الاستغناء بذكر
 عن الاخ لا ان تقول لو كان الامر كذلك لما انفك احدهما عن الآخر لكنه ينفك فمن ترك بنتا و اخوة فاما
 الباقي بعد نصيب البنت فهو كذلك لو كان مكان الاخوة اخوات ثم لم توجد الاختلاط من الاخوة والاخوات
 فيكون لكل الباقي لهم الا ان الذكر في القسمة مفضلون على الاناث معهما بعد ما انفكستوا في الاستحقاق فلا تكون
 المقسمة والاستحقاق امرين متساويين حتى يلزم الاستغناء عن احدهما بذكر الآخر والثالثة من حوالا
 السقوط يعني انه يسقطون بالولادة ولذا لا يثبت ذكر او انثى وان سقط والاب والجد بالاتفاق فلما حصل
 ان اولاد الام احوال الثلث السدس والثلث والعقود بارتبة اشخاص الولد وولد الابن والاب والجد
 بالاتفاق لانه لا يخفى ان يكون له حاجب او لانا كان حالهم السقوط وان لم يكن فاما ان يكون منهم واحد
 او لانا كان واحد حاله السدس والاخا لهم الثلث واما قدم اولاد الام على الزوج لان اولاد الام
 نسبي والزوج نسبي والنسبي مقدم على السبي واما للزوج في الثاني الى اخره هـ هذا بيان احوال
 الزوج فله حالان حالة النصف وحالة الربع أما النصف فعند عدم الولد وولد الابن يعني اذ لم يكن له بنت
 ابن وبنت ولا ابن ابن ولا بنت لابن واما الربع فعند وجود احد هؤلاء الذكور بن ولا يقال الا ان تقدم ذكر
 الربع على تقديم ذكر النصف اذ الربع خير من النصف لما مر والجزء مقدم على الكل لا تقول أما حالة النصف حالة
 عدم الحاجب وحالة الربع حالة وجود الحاجب والاصل في الاشياء الغدوم عند تعارض الوجود والعدم
 لان الوجود يحعارض والعارض هو خسر عا ليس بعارض هـ فصول النساء الى اخره ح لما فرغ من بيان احوال
 طائفة الرجال تفصيلا شرع في بيان احوال طائفة النساء ايضا تفصيلا واما شرط لفظة الفصول
 معناه تعيين اربعين الطائفتين وجمعها باعتبار اوضاعها الى الجمع وهو النساء أما الزوجات في الثاني حالة الربع
 وحالة الثمن أما حالة الربع فللزوجة الواحدة فصاعدا اي فمن فوقها اي الاربع اذ لم يكن للبنت ابن
 ابن لابن وان سقط وبنت وبنت لابن وان سقطت واما حالة الثمن فللواحدة فصاعدا اذا كان له بنت
 احد من الابن وابن الابن والبنت وبنت الابن وان سقطت واما قدم الزوجة على البنت لان الزوجة اصل
 بنت من حيث انها تولدت منها والاصل مقدم على الفرع قوله واما البنات الصليات صلب الميت اي من طائفة
 نساء البنات وهي اما بنات الميت نفسه وفي المراد بنات الصليات وبنات ابن الميت وقدم ذكر احوال
 الصليات على ذكر احوال بنات الابن لان بنات الصليات جنس الميت فيكون اقرب وبنات الابن جنس اجد الميت
 لكون بعد والا قرب مقدم على الابعاد بالضرورة واما بنات الصليات فاحوال ثلث النصف والثلثان والعصوة
 النصف وللواحدة واما الثلثان فلاثنين فصاعدا واما العصوة فهي اذا كانت مع ابن الميت
 يعصمها سواء كانت واحدة او اكثر والوا وفي وهو يعصمهن لانه فيقسم المان بينهما الذكر من حظ
 بين واما بنات الابن فهن بنات الصليات احوال المذكورة لهن واما قدمهن على الاخوات لان بنت الابن جزء الميت

واما بنيت
الحنين

تفہیم

في المضروب فتعطي له مقدار الما اصل منه من المبلغ فسهام العليا من الفريق الاول كانت في اصل المسئلة ثلثة والمضروب
اثنان ومن ضرب ثلثة في اثنين حصل ستة فله العليا من الفريق الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها كان
واحد والمضروب اثنان ومن ضرب واحد في اثنين حصل اثنان وهما الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها والطريق
الذي يوصل الى اصل الكل فرد من افراد كل فريق هو ان ينسب سهامهما من اصل المسئلة الى روسه وتعطي لكل فرد مثل
ثلثة النسبة قياسا على المضروب من المبلغ مثلا سهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها واحد ونسبة الثلثة
الى الواحد نسبة ثلثة امثال الدروس فنحن ايضا نعطي ثلثة امثال المضروب والمضروب اثنان وثلثة امثالها ستة
فالسنة العليا من الفريق الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها واحد ورأسها اثنان ونسبة الواحد الى
الاثنين نسبة نصف الدروس وكل واحد منهما نصف المضروب والمضروب اثنان ونصفه واحد وكل واحد واحد واحد
المسئلة الثانية ان يترك العليا من الفريق الاول والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها والسفلى من الفريق
الاول مع من يوازيها ابن واحد في المسئلة النصف والسدس وما بقي منها واقل ما فيه هذا المجموع ستة فاصل
المسئلة من الستة نصفها ثلثة للعليا من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى مع من يوازيها وما بقي اثنان للعصيات
هذا عمل القسمة وامسا عمل التصحيح فيه فان نقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها واحد والثلثة
على الواحد مستقيمة فلا حاجة الى المضرب وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها واحد ورأسها
اثنان وبين الواحد والاثنين مباينة واذا كان بين السهام والدروس مباينة وجا الكسر على طائفتين
او اكثر والحكم فيه ان يوقف كل روس تلك الطائفة وكل روس هذه الطائفة اثنان فنوقف اثنان
وسهام العصيات اثنان ورؤسهم خمسة وبين الاثنين والخمسة مباينة فكذلك توقف الخمسة
هذا ما نظرنه بين السهام والدروس في الاحوال الثلاثة فلان ينظر بين الدروس والدروس الموقوفين
في اربعة حالات هما ثلثة ومداخلة وموافقة ومباينة فان الموقوفة الاولى اثنان والموقوفة
الثانية خمسة وبين الاثنين والخمسة مباينة في الحكم ان يضرب كل احدهما في كل الاخرى ثم يقصر
الحاصل في اصل المسئلة فيحصل الحاصل منها مبلغ تصحيح المسئلة فنقول على احدهما اثنان وكل
الاخرى خمسة ومن ضرب الاثنين في الخمسة حصل خمسة ثم تضرب عشرة في اصل المسئلة وهي
الستة فتصير اثنين فالان حصل لنا العلم بثلثة اشياء اصل المسئلة من ستة والمضروب عشرة
والمبلغ ستون وبقي العمل ان الاخران فنقول بعد ما تقرط طريقها اما في العمل الاول فسهام العليا
من الفريق الاول ثلثة والمضروب عشرة وضرب الثلثة في عشرة ثلثون للعليا من الفريق الاول وسهام الوسطى
من الفريق الاول مع من يوازيها واحد والمضروب عشرة وضرب الواحد في عشرة عشرة للوسطى من
الفريق الاول مع من يوازيها وسهام العصيات اثنان والمضروب عشرة وضرب الاثنين في عشرة
عشرون للعصيات وامسا في العمل الثاني فسهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها واحد
ونسبة الثلثة الى الواحد نسبة ثلثة امثال الدروس فله العليا من الفريق الاول ثلثة امثال المضروب
وثلثة امثال المضروب ثمانون ثلثون المضروب عشرة ومثلها عشرة ومثلها عشرون وثلثة امثالها

بلغ مقابلة

ثلثون فله العليا من الفريق الاول من المبلغ وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها واحد ورأسها
اثنان ونسبة الواحد الى الاثنين نسبة نصف الدروس فكل فرد نصف المضروب والمضروب عشرة ونصفها
خمس فكل واحد خمسة خمسة وسهام العصيات اثنان ورؤسهم خمسة ونسبة الاثنين الى الخمسة
نسبة خمس الدروس فكل واحد من العصيات خمس المضروب وخمس المضروب الذي هو العشرة اثنان
وخمسها اربعة فكل فرد اربعة اربعة **المسئلة الثالثة** انه تترك العليا من الفريق الاول والوسطى من
من الفريق الاول مع من يوازيها والسفلى من الفريق الاول مع من يوازيها والسفلى من الفريق الثاني مع من
يوازيها مع ابن واحد في المسئلة النصف والسدس وما بقي منها فاصل المسئلة من الستة
نصفها ثلثة للعليا من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها وما بقي اثنان
فله العصيات هذا عمل القسمة وامسا عمل التصحيح فيه فان نقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها اثنان
واحد والثلثة على الواحد مستقيمة فلا حاجة الى المضرب وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها واحد
ورأسها اثنان وبين الواحد والاثنين مباينة فنوقف اثنان وسهام العصيات اثنان ورؤسهم سبعة
وبين الاثنين والسبعة مباينة فتوقف السبعة هذا هو النظر بين السهام والدروس في الاحوال الثلاثة
ثم تنظر بين الدروس والدروس الموقوفين في الاحوال اربعة فنقول بين الاثنين والسبعة مباينة فتضرب
الاثنين في السبعة فالحاصل اربعة عشر واصل المسئلة من الستة تضرب الحاصل في الستة فالمبلغ
اربعة وثمانون ولما ههنا العملان الاخران الاول ان يقال سهام العليا من الفريق الاول ثلثة والمضروب
اربعة عشر وضرب ثلثة في اربعة عشر اثنان واربعون للعليا من الفريق الاول وسهام الوسطى من
الفريق الاول مع من يوازيها واحد والمضروب اربعة عشر وضرب الواحد في اربعة عشر اربعة عشر
للسفلى من الفريق الاول مع من يوازيها وسهام العصيات اثنان والمضروب اربعة عشر وضرب الاثنين
في اربعة عشر ثمانية وعشرون فله العصيات والثاني ان يقال سهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها
واحد ونسبة الثلثة الى الواحد نسبة ثلثة امثال الدروس فلهام المبلغ ثلثة امثال المضروب والمضروب
اربعة عشر وثلثة امثالها اثنان واربعون للعليا من الفريق الاول وسهام الوسطى من الفريق الاول مع
من يوازيها واحد ورؤسها اثنان ونسبة الواحد الى الاثنين نصف الدروس فكل واحد واحد منها من
المبلغ نصف المضروب والمضروب اربعة عشر ونصفها سبعة فكل واحد منها سبعة سبعة
وسهام العصيات اثنان ورؤسهم سبعة ونسبة الاثنين الى السبعة نسبة سبعة الدروس فكل واحد
سبعها المضروب والمضروب اربعة عشر وسبعها اثنان وسبعها اربعة فكل واحد منها اربعة اربعة
المسئلة الرابعة انه تترك العليا من الفريق الاول والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها
والسفلى من الفريق الاول مع من يوازيها والسفلى من الفريق الثاني مع من يوازيها والسفلى من الفريق
الثالث مع ابن واحد في المسئلة النصف والسدس وما بقي فاصل المسئلة من الستة نصفها
ثلثة للعليا من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها وما بقي اثنان

نسبة

فللعصبات هذا عمل القسمة ثم تنظر بين السهام والروس في الاحوال الثلثة الاستقامة والموافقة
 والمباينة فنقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة وراسها واحد والثلثة على الواحد منقسمة فلاقا
 الى الضرب وسهم الوسطى من الفريق الاول مع من يوزنها واحد وراسها اثنان وبين الواحد والاثنين
 مباينة فتوقف الاثنان وسهام العليا اثنان وراسهم ثمانية وبين الاثنين والثمانية موافقة نصفية
 فنصف روس هذه الطائفة الذي هو اربعة موقوف هذا هو النظر بين السهام والروس في الاحوال
 الثلثة ثم تنظر بين الروس والروس الموقوفين في الاحوال الاربع المباعدة والمداخلة والموافقة
 والمباينة فنقول بين الروس والروس الموقوفين وهما الاثنان والاربعة مداخلة واذا كان بين الروس
 والروس الموقوفين مداخلة فالحكم فيه ان تضرب كل اعداد في اصل المسئلة لتجعل الماصل منه مبلغا
 لتصلح المسئلة فاكثر الاعداد اربعة واصل المسئلة ستة وضرب اربعة في الستة اربعة وعشرون
 فالمبلغ اربعة وعشرون فحصل لنا العلم بثلثة اشياء اصل المسئلة من الستة والمضروب اربعة
 والمبلغ اربعة وعشرون وبقي لنا العملان الاخران الاول ان نقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة
 والمضروب اربعة فضرب الثلثة في الاربعة اثنا عشر للعليا من الفريق الاول وسهام الوسطى
 من الفريق الاول مع من يوزنها واحد والمضروب اربعة وضرب واحد في الاربعة اربعة للوسطى
 من الفريق الاول مع من يوزنها واحد وسهام العصباء اثنان والمضروب اربعة وضرب الاثنين
 في الاربعة ثمانية فللعصبات والثاني ان نقول سهام العليا من الفريق الاول ثلثة وراسها واحد
 ونسبة الثلثة الى الواحد ثلثة امثال الروس فنعطي لها من المبلغ ثلثة امثال المضروب والمضروب
 اربعة وثلثة امثالها اثنا عشر وهو للعليا من الفريق الاول سهام الوسطى من الفريق الاول مع من
 يوزنها واحد وراسها اثنان ونسبة الواحد الى الاثنين نسبة نصف الروس فنعطي لكل واحد منها
 نصف المضروب من المبلغ والمضروب اربعة ونصف الاربعة اثنان فلكل واحد منهما اثنان وسهام
 العصباء اثنان وراسهم ثمانية ونسبة الاثنين الى الثمانية نسبة ربع الروس فنعطي كل واحد
 لكل فرد منهم ربع المضروب من المبلغ والمضروب اربعة وربعها واحد فلكل فرد منهم واحد واحد
 مسابيل التشبيه الاربعة يجوز ان يدعى وحسن توقيفهم وامام الاخوات لاب وام الى اخه من
 طائفة النساء التي هي ذوات السهام المقدر في الاخوات لاب وام وانما قدمها على الاخوات لاب
 لان اتصال الاول الى الميت بواسطة القرابتين واتصال الثانية بواسطة قرابة واحدة والاتصال
 بالقرابتين ولي من الاتصال بقرابة واحدة وللأخوات لاب وام خمس احوال النصف والثلثان
 والعصوية المشتركة والعصوية المحضة والسقوط اما النصف فهو اذا كانت واحدة
 واما الثلثان فهو اذا كانت اثنتين او اكثر واما العصوية المشتركة فهي اذا كانت مع الاخ لاب وام
 فنقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين واما العصوية المحضة فهي اذا كانت معها البنات الصلبية
 او بنات الابن فياخذ البنات فرضهن والباقي لهذه الاخوات والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا

في كل واحد من هذه الاحوال
 ما ذكرناه من السهام والروس
 في كل واحد من هذه الاحوال

نسبة

الماخوات
 لاب وام

42 الاخوات مع البنات عصبة والمراد من الاخوات الاخوات لاب وام والماخوات لاب لا الاخوات
 لام لانها محبة بالبنات لا يقال ذكر البنات والاخوات في الحديث بلفظ الجمع يدل على ان الاخوات
 الواحدة لو كانت مع البنات والاخوات او مع بنت واحدة لم تنصرف عصبة لاننا نقول الالف
 واللام فيها الجنس واذا دخل لام الجنس في الجمع بطل معنى الجمعية فيكون الواحد والجمع فيه على
 السوية ولهذا نص الفقهاء على ان رجلا لو حلف ان لا يتزوج النساء فتزوج واحدة حلت
 بخلاف ما لو ذكر نكاحا بالتنكير فانه لم تخشع له لم يتزوج ثلثا واما السقوط فهو باربعة
 اشخاص الابن وابن الابن والابن لا اتفاق والجد عند أبي حنيفة رحمه الله يصرن ابي الاخوات
 لاب وام عصبة بالاخ لاب وام واستنوا بهم ابي الاخوات والاخ في القرابة الى الميت والاخوات
 لاب كالاخوات لاب وام اي حكم الاخوات لاب حكم الاخوات لاب وام في الاحوال الخمس
 المذكورة لهن وانما قدمهن على الام لان الاخوات اذا ارادت على الواحدة المحبة لأم من
 الثلثة الى السادسة وبنات الابن والسقوط مع الموت اذا كانت معهن ثلثان فصاعدا من الاخوات
 احوالهن سبعة النصف اذا كانت واحدة والثلثان اذا كانت فوق واحدة بشرط ان
 لا يكون معهن الاخوات لاب وام والسدر بشرط ان يكون معهن واحدة من الاخوات
 لاب وام تكملة للثلثين والسقوط مع الموت اذا كانت معهن ثلثان فصاعدا من الاخوات
 لاب وام والعصوية المشتركة اذا كان مع الاخوات لاب اخ لاب في بعد فرض
 الاخوات لاب وام بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والعصوية المختصة اذا كانت للميت
 بنتا وبنت الابن والسقوط بالذكر خمسة اشخاص الابن وابن الابن والاخ لاب وام
 والاب بالاتفاق والجد عند أبي حنيفة رحمه الله والسادسة فائدة ذكره في ان قوله لان
 يكون معهن اخ لاب فيعصبنه حالة خامسة ليس مستغني عن الحالة الرابعة حيث لا يكون من
 جملة عدد الاحوال السبع قوله كما ذكرنا وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة
 دليل للحالة السادسة وفي العصوية المختصة قوله ونسوا الاعيان والعلات عين الشجر
 وخيار الاخوة ما يكون لاب وام فاصنافهم الى الاعيان اصنافا لبيان اذا لجوز اضافة الموصوف
 الى الصفة والعلة الصفة بمعنى اب وام واحد وامهات مختلفة واذا عرفت هذا فاعلم ان
 قوله هذا اعني ونسوا الاعيان والعلات اشارة الى الحالة الخامسة للاخوات لاب وام لان قال
 من قبل ان للاخوات لاب وام احوالا خمسة ولم يذكر الاحوال الاربع وايضا اشارة الى
 الحالة السابعة للاخوات لاب لانه ذكر ان لهن احوالا سبعة ولم يقل منها الا احوال الست
 بدليل قوله والسادسة وانما جمع بين هاتين الحالتين لانهما مذكورتا مرة واحدة فرائع
 تطويل الكلام فان قيل تشبه الاخوات لاب الاخوات لاب وام في احوالهن خمس فبني على ان يكون
 احوال الاخوات لاب ايضا خمسة لا سبعة قلنا مدار التشبيه على وجود وجه الشبه المشترك

ونسوا الاعيان
 والعلات
 ونسوا الاعيان والعلات
 ونسوا الاعيان والعلات

الاخوة ثم بنوا الاخوة وان سفلوا سوا كانوا اولاد اب وام اولاد اب وام اولاد اب وام
 ثم بنوا الامام وان سفلوا سوا كانوا من طرف الاب او من طرف الام ولم يبين كل واحد
 من هو يقرب الدرجة لوقع الالتباس كما بين الاب والابن وابن الابن وابن الابن
 والابن ابها ما في الاولوية لتساوي الجهتين فيها ان كانا قريبين اتصالا فينبغي ان لا يرجح كل منهما
 على الآخر وكذا بين الاب وابن الابن وابن الابن فاقرب الاب اقرب حقيقة لانه اتصالا بالميثاق بغير
 واسطة واتصال ابن الابن بالاب واسطة فينبغي ان يرجح الاب لكنه لما بين قرب
 الدرجة بما ذكر علم انه اراد بقرب الدرجة القرب الحكم وهو قرب الجهة الحقيقية
 وهو قرب الاتصال فصا لا قرب الى الميثاق ابن الابن دون الاب فسقط الاب بوجود
 ابن الابن في العصوبة **فان قيل** لما استوي جهتنا الاصل والفرعية في القرب فلم رجحت
 الفرعية على الاصل فهنا وكان الامر على العكس في سائر المواضع **فلما** لانه لا مدخل لاصالة
 الاصل في ادراك الفرع الى الميثاق وعلة استحقاقه الاخر لان علة الاصل الابوة وعلة الفرع
 البنوة وهما اموران متغايران فبطلت اصالة الاصل بالنسبة الى الفرع ورجحت علة الفرع
 على علة الاصل لانه البنوة سبب النسبة الى الميثاق والابوة والترجيح في حكم الميراث ليست بالنسبة
 الى الميثاق الاجماع وتفسير جزر الميثاق بالبنين وبنو البنين احتراز عن البنات وكذا تفسير الاصل بالاب
 ثم بلديهما الاول بالميراث منها عند وجودهما وكذا تفسير لبقوله اب الاب احتراز عن الجد
 الفاسد وكذا تفسير جزر اب الميثاق بالاخوة ثم بنو الاخوة احتراز عن اخوات وكذا تفسير
 جزر جد الميثاق بالاعمام ثم بنو الاعمام احتراز عن العمات فان هذه المحترازات كلها ليست عسبة
 فلم يفسر لا بنفس المحترز بغير المحترز **فان قيل** قد ظهر من ذكرنا في تعريف العصبة بنفسه
 ان المراد من الاصل المذكور ليست بالبنات وان المراد بالجد المذكور هو الفاسد فما
 الحاجة الى تفسيرهم احترازاً عنها وعن الجد الفاسد **فلما** نعم الا انه صرح بتفسيرهم تأكيداً
 للامر المظهر وهو اثبات حكم الارث لشخص واثبات حكم الحرمان لشخص **اخروم** ثم يرجحون بقوة القرابة الى
 ما مر قد كان في الترجيح بين العصبات بقرب الدرجة ثم لو كان التساوي بينهم في الدرجة يرجحون
 بقوة القرابة والمراد بالترجيح بقوة القرابة ان من كان ذا القرابتين فهو اولي بالميراث من هو ذو
 قرابة واحدة اذ الاول جهتان والثاني جهة واحدة ومن له جهتان فهو اقوي من له جهة واحدة
 فالاقوي هو الاول بالميراث **قوله** ذكرنا ان انا في تفصيل الذي للقرابتين اي سوا كان ذو
 القرابتين المراد ذكرنا انا في ترجيح ذي القرابتين اذا كان اثني على ذي القرابة الواحدة مخصص
 بالصنف الثالث كالاخت لاب وام اذا صارت عصبة مع البنت فالمراد من قوله يرجحون
 بقوة القرابة هو الصنف الثالث وهو الاخوة ونحوهم لان في الصنفين الاولين وهما جزر
 الميثاق واصله لا حي الترجيح بقوة القرابة وفي الصنف الرابع وان كان جاريا الا انه سيشرح

واحد منها

استحقاق كل منهما
مخالفة لعلة

الذي ذكره الترجيح بقوله وكذا الحكم في اعمام الميت الى اخيه وانما قلنا ان ذا القرابتين اولي بالميراث من ذي
 قرابة واحدة لقوله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات وغني باعيان بني الام
 خيارهم واشهرهم وقيل ان اب وام اي اخوة لاب وام والاخوات كذلك فان الاخ لاب وام
 او الاخت كذلك اذا صارت عصبة مع البنت اولي بالميراث من الاخ لاب وكذا ابن الاخ لاب وام
 اولي بالميراث من ابن الاخ لاب وهذا التمثيل اشارة الى ان ترجيح ذي القرابتين على ذي قرابة واحدة
 انما يكون اذا كان كلاهما من بطن واحد مثلاً اذا كان ذا القرابتين من البطن الاول كالاخ لاب وام
 فينبغي ان يكون ذا القرابة الواحدة ايضا من ذلك البطن الاول كالاخ لاب واذا كان ذا القرابتين من
 البطن الثاني فينبغي ان يكون ذا القرابة الواحدة ايضا من البطن الثاني فيرجح ابن الاخ لاب وام على ابن
 الاخ لاب وكذا في البطن الثالث وغيره وانما شرطنا في ذلك الترجيح انما اذا البطن فيهما لانه لو لا ذلك
 كان المعتبر الترجيح بقرب الدرجة دون قوة القرابة سوا كان له قوة القرابة ايضا ولم يكن
 كابن الاخ لاب فانه اولي من ابن الاخ لاب وام **قوله** وكذا حكم الاعمام الى اخيه اشارة الى ان الترجيح
 بقوة القرابة في الصنف الرابع اي كما يرجح بقوة القرابة في الصنف الثالث يرجح بها ايضا في الصنف
 الرابع وهو اعمام الميت فان الميراث من الميراث من الميراث **قوله** ثم في اعمام ابيه يعني يرجح
 الاب لاب وام في الميراث على عم الاب **قوله** ثم في اعمام جده اي يرجح عم جد الميت لاب وام على عم
 لاب في الميراث واعلم ايضا ان عم الميت مع عم ابيه ارفع من جده لواجتمع كان عم الميت
 اولي من كل منهما اي يرجح عمه عليهما بقرب الدرجة سوا كان له قوة القرابة ايضا ولم يكن لانا
 يعتبر الترجيح بقرب الدرجة في فروع الاعمام والترجيح بقوة القرابة ايضا اما الترجيح بقرب
 الدرجة فهو اذا كان فرع من هود والقرابتين وفرع من هود وقرابة واحدة مختلفين في
 الدرجة كابن العم لاب فانه اولي من ابن ابن العم لاب وام اما الترجيح بقوة القرابة فهو اذا
 كان الفرعان المذكوران متساويين في الدرجة كابن العم لاب وام فانه اولي من ابن العم لاب وقس
 على عم الميت ابيه وعم جده في الترجيح بين م واما العصبة بغيره الى اخيه القسم الثاني من العصبات
 النسبية هو العصبة بغيره وهي كل اثني ذات فرض تصير عصبة باخيهما وهي اربع من طائفة النساء
 اللاتي فرضهن النصف والثلاثان حال صيرورتهن عصبات باخوتهن **قوله** فارجع خبر مبتدأ
 وهو قوله واما العصبة بغيره وقوله يصرون في موضع الحال ان الاربع مبتدأ وقوله يصرون خبره
 وقوله كما ذكرنا في الاثبات اشارة الى ذكر الاربع من النسوة احد بهن في البنت التي تصير عصبة
 بالابن والثانية هي بنت الابن التي تصير عصبة بابن الابن والثالثة الاخت لاب وام التي تصير عصبة بالاخ
 لاب وام والرابعة الاخت لاب التي تصير عصبة بالاخ لاب **والدليل** على ان العصبة بغيره اربع
 هو ان العصبة بغيره اما فرع للميت او غير فرع للميت فان كان فرع للميت فاما ان يكون فرعاً
 اوليا اي بلا واسطة او لم يكن فان كان غير فرع للميت فاما ان يكون ذا القرابتين او ذا القرابة

قوله ثم بنوا الاخوة وان سفلوا سوا كانوا اولاد اب وام واذا كان من طرف الام ولم يبين كل واحد
 من هو يقرب الدرجة لوقع الالتباس كما بين الاب والابن وابن الابن وابن الابن والابن ابها ما في الاولوية لتساوي
 الجهتين فيها ان كانا قريبين اتصالا فينبغي ان لا يرجح كل منهما على الآخر وكذا بين الاب وابن الابن وابن الابن فاقرب
 الاب اقرب حقيقة لانه اتصالا بالميثاق بغير واسطة واتصال ابن الابن بالاب واسطة فينبغي ان يرجح الاب لكنه لما بين
 قرب الدرجة بما ذكر علم انه اراد بقرب الدرجة القرب الحكم وهو قرب الجهة الحقيقية وهو قرب الاتصال فصا لا قرب
 الى الميثاق ابن الابن دون الاب فسقط الاب بوجود ابن الابن في العصوبة فان قيل لما استوي جهتنا الاصل والفرعية في القرب
 فلم رجحت الفرعية على الاصل فهنا وكان الامر على العكس في سائر المواضع فلما لانه لا مدخل لاصالة الاصل في ادراك الفرع
 الى الميثاق وعلة استحقاقه الاخر لان علة الاصل الابوة وعلة الفرع البنوة وهما اموران متغايران فبطلت اصالة الاصل
 بالنسبة الى الفرع ورجحت علة الفرع على علة الاصل لانه البنوة سبب النسبة الى الميثاق والابوة والترجيح في حكم الميراث ليست
 بالنسبة الى الميثاق الاجماع وتفسير جزر الميثاق بالبنين وبنو البنين احتراز عن البنات وكذا تفسير الاصل بالاب ثم بلديهما
 الاول بالميراث منها عند وجودهما وكذا تفسير لبقوله اب الاب احتراز عن الجد الفاسد وكذا تفسير جزر اب الميثاق بالاخوة
 ثم بنو الاخوة احتراز عن اخوات وكذا تفسير جزر جد الميثاق بالاعمام ثم بنو الاعمام احتراز عن العمات فان هذه المحترازات
 كلها ليست عسبة فلم يفسر لا بنفس المحترز بغير المحترز فان قيل قد ظهر من ذكرنا في تعريف العصبة بنفسه ان المراد من
 الاصل المذكور ليست بالبنات وان المراد بالجد المذكور هو الفاسد فما الحاجة الى تفسيرهم احترازاً عنها وعن الجد الفاسد فلما
 نعم الا انه صرح بتفسيرهم تأكيداً للامر المظهر وهو اثبات حكم الارث لشخص واثبات حكم الحرمان لشخص اخروم ثم يرجحون
 بقوة القرابة الى ما مر قد كان في الترجيح بين العصبات بقرب الدرجة ثم لو كان التساوي بينهم في الدرجة يرجحون بقوة القرابة
 والمراد بالترجيح بقوة القرابة ان من كان ذا القرابتين فهو اولي بالميراث من هو ذو قرابة واحدة اذ الاول جهتان والثاني جهة
 واحدة ومن له جهتان فهو اقوي من له جهة واحدة فالاقوي هو الاول بالميراث قوله ذكرنا ان انا في تفصيل الذي للقرابتين اي سوا كان
 ذو القرابتين المراد ذكرنا انا في ترجيح ذي القرابتين اذا كان اثني على ذي القرابة الواحدة مخصص بالصنف الثالث كالاخت لاب وام
 اذا صارت عصبة مع البنت فالمراد من قوله يرجحون بقوة القرابة هو الصنف الثالث وهو الاخوة ونحوهم لان في الصنفين الاولين وهما جزر
 الميثاق واصله لا حي الترجيح بقوة القرابة وفي الصنف الرابع وان كان جاريا الا انه سيشرح

قوله ثم بنوا الاخوة وان سفلوا سوا كانوا اولاد اب وام واذا كان من طرف الام ولم يبين كل واحد من هو يقرب الدرجة لوقع الالتباس كما بين الاب والابن وابن الابن وابن الابن والابن ابها ما في الاولوية لتساوي الجهتين فيها ان كانا قريبين اتصالا فينبغي ان لا يرجح كل منهما على الآخر وكذا بين الاب وابن الابن وابن الابن فاقرب الاب اقرب حقيقة لانه اتصالا بالميثاق بغير واسطة واتصال ابن الابن بالاب واسطة فينبغي ان يرجح الاب لكنه لما بين قرب الدرجة بما ذكر علم انه اراد بقرب الدرجة القرب الحكم وهو قرب الجهة الحقيقية وهو قرب الاتصال فصا لا قرب الى الميثاق ابن الابن دون الاب فسقط الاب بوجود ابن الابن في العصوبة فان قيل لما استوي جهتنا الاصل والفرعية في القرب فلم رجحت الفرعية على الاصل فهنا وكان الامر على العكس في سائر المواضع فلما لانه لا مدخل لاصالة الاصل في ادراك الفرع الى الميثاق وعلة استحقاقه الاخر لان علة الاصل الابوة وعلة الفرع البنوة وهما اموران متغايران فبطلت اصالة الاصل بالنسبة الى الفرع ورجحت علة الفرع على علة الاصل لانه البنوة سبب النسبة الى الميثاق والابوة والترجيح في حكم الميراث ليست بالنسبة الى الميثاق الاجماع وتفسير جزر الميثاق بالبنين وبنو البنين احتراز عن البنات وكذا تفسير الاصل بالاب ثم بلديهما الاول بالميراث منها عند وجودهما وكذا تفسير لبقوله اب الاب احتراز عن الجد الفاسد وكذا تفسير جزر اب الميثاق بالاخوة ثم بنو الاخوة احتراز عن اخوات وكذا تفسير جزر جد الميثاق بالاعمام ثم بنو الاعمام احتراز عن العمات فان هذه المحترازات كلها ليست عسبة فلم يفسر لا بنفس المحترز بغير المحترز فان قيل قد ظهر من ذكرنا في تعريف العصبة بنفسه ان المراد من الاصل المذكور ليست بالبنات وان المراد بالجد المذكور هو الفاسد فما الحاجة الى تفسيرهم احترازاً عنها وعن الجد الفاسد فلما نعم الا انه صرح بتفسيرهم تأكيداً للامر المظهر وهو اثبات حكم الارث لشخص واثبات حكم الحرمان لشخص اخروم ثم يرجحون بقوة القرابة الى ما مر قد كان في الترجيح بين العصبات بقرب الدرجة ثم لو كان التساوي بينهم في الدرجة يرجحون بقوة القرابة والمراد بالترجيح بقوة القرابة ان من كان ذا القرابتين فهو اولي بالميراث من هو ذو قرابة واحدة اذ الاول جهتان والثاني جهة واحدة ومن له جهتان فهو اقوي من له جهة واحدة فالاقوي هو الاول بالميراث قوله ذكرنا ان انا في تفصيل الذي للقرابتين اي سوا كان ذو القرابتين المراد ذكرنا انا في ترجيح ذي القرابتين اذا كان اثني على ذي القرابة الواحدة مخصص بالصنف الثالث كالاخت لاب وام اذا صارت عصبة مع البنت فالمراد من قوله يرجحون بقوة القرابة هو الصنف الثالث وهو الاخوة ونحوهم لان في الصنفين الاولين وهما جزر الميثاق واصله لا حي الترجيح بقوة القرابة وفي الصنف الرابع وان كان جاريا الا انه سيشرح

وقفا عصبية تقدر او لو كان في احدهما كسر مثل ان تشتري احدهما بسبع ونصف وتسعة الحكم
فيه ان تسع جميع ما ادت كل واحدة منهما على النصف ثم ينظر ان كان بينهما موافقة يوخذ وقفا او يجعل
عصبية والا فجميع ما اذا تقدر هذا فنقول بين المعطيات التي في الثلثون وبين المعطيات التي في العشرين
موافقة عشرة فجعل عشر الجميع عصبية عشر الثلثين ثلثة وعشر العشرين اثنان فلنفرض ان الاب ترك ثلث
بنات وخمس عصبات في المسيلة الثلثان وما بقي فاصل المسيلة من الثلثة ثلثاها اثنان البنات وروهن
ثلثة وبين الاثنين والثلثة مبانة فالثلثة موقوفة وما بقي منها واحد فللعصبات وروهن خمسة
وبين الواحد والخمس مبانة فالمسعة موقوفة ثم ننظر بين الروس والروس للموقوفتين في الحال
الاربعة المماثلة والمدخلية والموافقة والمبانة احدهما ثلثة والاخرى خمسة وبين الثلثة والخمس
مبانة ومتي كان بين الروس والروس للموقوفة مبانة فلحكم فيه ان تضرب كل الاحدي التي في الثلثة
في كل الاخرى التي في الخمسة فتصير خمسة عشر واصل المسيلة من الثلثة وضرب الخمسة عشر في الثلثة يصير
خمس واربعين فالمبلغ ليس الا ثلثة واربعين ثم نعمل بالعلمين للتقدم من احدهما ما يعلم به نصيب
كل فريق وتاينها ما يعلم به نصيب كل فرد من افراد كل فريق وقد مر طريقهما فنقول في العمل الاول سهام
البنات اثنان والمضروب خمسة عشر والاثنان في خمسة عشر ثلثون فالثلثون للبنات وسهام
العصبات واحد والمضروب خمسة عشر والواحد في خمسة عشر خمسة عشر فللعصبات ونقول
في العمل الثاني سهام البنات اثنان وروهن ثلثة ونسبة الاثنين الى الثلثة نسبة ثلثي الروس وثلثا
المضروب عشرة فلكل واحد عشرة وسهام العصبات واحد وروهن خمسة ونسبة الواحد
الى الخمسة نسبة خمس للروس فلكل واحد من المبلغ خمس المضروب والمضروب خمسة عشر
وخمسها ثلثة فثلثة الاخماس التي في التسعة لثلث البنات التي لها الثلثون دينارا والخمسين
وهي الكبرى وقد كان لها من جهة الفرض عشرة ايضا فيكون مجموع نصيب الكبرى تسعة عشر
والنساء اثباتان وهما الستة للبنات التي لها من الخمسين عشرة دينارا وهي الصغرى وقد كان
لها ايضا من جهة الفرض عشرة في مجموع نصيب الصغرى ستة عشر ولم يبق للوسطى شيء من
الخمس عشرة اذ لا يدخل لها في الاول تحت المسيلة الديارية بعون الله وحسن توفيقه
باب المحجب الى اخيه لما فرغ من بيان الارث واصحابه شرع في بيان المحجب بعد الارث
واصحابه والمحجب في اللغة المنع وفي الشرع منع شخص بوجوده من الارث شخصاً آخر لا يفتقر في
ذات المنع قولنا لا يفتقر اليها اخيه احتراز عن القاتل والرتيق والكافر والمجانن والدار وهو اي
الحجب على نوعين احدهما حجب نقصان والثاني حجب حرمان **الحجب النقصان** فهو المنع
عن سهم اعلي الي سهم ادني وذلك يعني حجب النقصان الخمسة نفر للزوج والزوجة والام وبنت
الابن والاخت لاب وقد مر بيان في صدر الكتاب ولا يأس بان تعيد مبانة تيسير العمل للمحققين
فنقول اما الزوج فهو ينزل من النصف الى الربع بوجوده ولللميت او وجود ولد ابنته

فانما هو المحجب

والاخرى

47 **واما الزوجة** فهي تنزل من الربع الى الثمن بوجود الولد او ولد الابن **واما الام** فهي تنزل من الثلث الى
السدس عند وجود الولد او ولد الابن او يكون من الاخوة والاخوات اثنان **واما بنت الابن** فهي تنزل
من النصف الى الثلثين الى السدس اذا كانت معها اخت لاب وام **الحجب الحرمان** فهو منع
النصف او من الثلثين الى السدس اذا كانت معها اخت لاب وام **الحجب الحرمان** فهو منع
شخص بوجوده من الارث شخصاً آخر بالكلية قوله بالكلية احتراز عن القسم الاول من الحجب
والثاني في حكم الحجب فريقان فريق منها لا يحجبون بحال البتة يعني لا يحجبون في جميع الاحوال
ولا يقطعون عن الميراث بحيث لا رجوع في الحكم بعدم البتة وفريق منها يحجبون بحال ولا يحجبون
بحال كسبا في بيانهم والفريق الذين لا يحجبون بحال في جميع الاحوال ستة انفس ثلثة منهم رجال
وثلثة نساء فمن الرجال الابن فانه عصبية دايم **والاب** فان له السدس او العصبة دايم **والزوج**
فان له احداً الامرين دايم **اما النصف والربع** ومن النساء البنت فان لها ايضا احداً الامر
الثلثة دايم **اما النصف والثلثان** او العصبة للذكر مثل حظ الانثيين والام ايضا فان لها
دايم **اما السدس** او ثلث الكل او ثلث ما بقي والزوجة فان لها ايضا احداً الامرين **اما الزوج والنسب**
وانما قدم في ترتيب الرجال ذكر الابن على ذكر الاب لان الابن جزء الميت والاب اصل الميت للرجل
مقدم على اصل وانما قدم ذكر الاب على الزوج لان الاب سبي والزوج سبي والنسب مقدم
على السبي وقس ترتيب النساء على هذا الترتيب **قوله** خمسة نفر للزوجين في اخيه الام في قوله
للزوجين زايد للثا كيد لان الزوجين بدل من قوله خمسة نفر باعادة العامل والاصل عددها
قوله والورثة فيه الضمير في فيه راجع الى المحجب دون حجب الحرمان لانه لو كان راجعاً الى حجب
الحرمان لورد اشكال وتقريره ان يقال انه لو جاز عودهم اليه لزم انقسام الشيء الى نفسه والغير
لانهم يلزم ان يكون الفريق الذي لا يحجبون بحال قسماً من له حجب حرمان وهو ظاهر البطلان
فان قيل علي تقدير رجوع الضمير الى المحجب يلزم ايضا لان الفريق الاول لا يحجبون بحال
ليسوا ممن يصدق عليهم الحجب **قوله** على هذا التقدير تقدير المضاف في فيه تقديره والورثة في
حكم الحجب كما مر ولكم يجوز ان يكون ايجاباً ويجوز ان يكون سلبياً فلا اشكال في هذا ما قالوه فها
رعيه نظر لان الضمير المذكور كما يجوز ان يرجع الى المحجب بذلك التقدير كذلك يجوز ان يرجع الى
حجب حرمان بذلك التقدير لان المعنى في هذا والورثة في حكم حجب الحرمان فريقان والحكم
كما يمكن ان يكون ايجابياً يمكن ان يكون سلبياً فيصير الحكم على احد الفريقين بانهم ليسوا بمحجبين
حجب حرمان وهذا الحكم حكم من احكام حجب الحرمان فلما استوي رجوع الضمير الى المحجبين وتأويل
واحد رجوعه الى احد المحجبين بمرجح وهو الاقربية فالاولى ان يرجع الضمير الى حجب حرمان ولا
اشكال فعليك بالتأمل فيما ذكرنا فانه مما اعيا فيه ذوالعقل السليم والطبع المستقيم **قوله**
وفريق يرون حال هذا هو الفريق الثاني من الفريقين في حجب الحرمان اي فريق منهم يرون

الذين

م فاذاجا في السائل الى آخره هذا شروع في بيان مخارج الفروض بحسب الانفراد والاختلاط
 اما بيان ما ورد في المسئلة بحسب الانفراد فنقول اذا جاز في السائل من هذه الفروض
 التي هي النوعان المذكوران احاد احاد فخرج كل فرض سمي ذلك الفرض اي فخرج كل فرض
 ما يتنازع في ذلك الفرض في الاسم من الاعداد مثلا كان في المسئلة ربع فخرج منه سبعة من الاعداد
 وهو الاربعة ولو كان في المسئلة ثمن فخرج منه ثمانية وقس عليه الثلث والتلثين والتسديس
 النصف فانه لفظ ليس له مشترك في الاسم من الاعداد حتى يقال جميع بل يقال فخرج النصف
 هو الاثنان واذا جاز في السائل من هذه الفروض شيئين كالنصف والربع في مسئلة اوجا
 ثلث ثلث كالربع والنصف والثلث في مسئلة بان مات خنثى مشكل وادعى رجل له زوجته
 وامرأة انه زوجها فاما ما بينة ففقي فيها بالربع والثلثين فانه بنت فرضها نصف والحال
 ان ما هو مشي مثنى وامان ثلث ثلث يكون من نوع واحد من نوعي المقدور الستة وهو احتراز عن
 مسائل الاختلاط فلما خرج ان يقال كل عدد يكون مخرجا لجزء في كل العدد ايضا يكون مخرجا
 لضعف ذلك الجزء والاضاعافه كالستة في النوع الثاني فانها مخرج للسدس ومخرج ايضا
 لضعف السدس وهو الثلث ومخرج لضعف ضعف السدس وهو الثلثان فالستة تكون مخرجا
 للسدس ولضعفه ولضعف ضعفه وكذا الثمانية في النوع الاول فانها مخرج للثمن ومخرج
 لضعفه وهو الربع ومخرج لضعف ضعفه وهو النصف فالثمانية مخرج للثمن ولضعف ضعفه
 م واذا اختلط الى آخره اما بيان ما ورد في المسئلة من الفروض بحسب الاختلاط من النوعين
 فنقول اذا اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني اي يكون في المسئلة نصف
 مع الثلثين والثلث والسدس جميعا او اختلط النصف من النوع الاول ببعض النوع
 الثاني اي يكون النصف مع الثلثين او مع الثلث او مع السدس فخرج في كل الستة اما كون
 المخرج من الستة عند اختلاط النصف ببعض النوع الثاني فلان مخرج النصف اثنان ومخرج
 الثلثين والثلث الثلثة وضرب الاثنين في الثلثة تكون ستة فالمخرج هو الستة وكذا في النصف
 مع السدس فان مخرج النصف الاثنان ومخرج السدس ستة ويصل الاثنين والستة موافقة
 نصفية وضرب نصف الاثنين الذي هو الواحد في الستة يكون ستة فالمخرج هو الستة
 واما كون المخرج هو الستة عند اختلاط النصف بكل النوع الثاني فلان مخرج النصف اثنان
 ومخرج السدس من الستة ويصل الاثنين والستة موافقة نصفية وضرب الاثنين في نصف
 الستة الذي هو الثلثة يكون ستة ايضا فلهذا هو حكم النصف في الاختلاط بكل النوع الثاني او ببعضه
 شمس اختلط الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني او ببعضه فالمخرج من اثني عشر
 اما كون المخرج من اثني عشر عند اختلاط الربع ببعض النوع الثاني فلان مخرج الثلث من الثاني
 من الثلثة ومخرج الربع من الاربعة وضرب الثلثة في الاربعة يكون اثني عشر واما كون المخرج

اذا اختلط
 النصف
 من النوع
 الاول

من اثني عشر عند اختلاط الربع بكل النوع الثاني فلان مخرج السدس من الستة ومخرج الربع من الاربعة ومن
 الستة والاربعة موافقة نصفية وضرب نصف الستة الذي هو الثلثة في الاربعة يكون اثني عشر وهذا
 هو حكم الربع في الاختلاط بكل النوع الثاني او ببعضه شمس اذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني
 او ببعضه فالمخرج من اربعة وعشرين اما كون المخرج من اربعة وعشرين عند اختلاط الثمن ببعض
 الثاني فلان مخرج الثمن من الاول من الثمانية ومخرج الثلث من الثاني من الثلثة وضرب الثلثة في
 الثمانية تكون اربعة وعشرين واما كون المخرج من اربعة وعشرين عند اختلاط الثمن بكل
 الثاني فلان مخرج الثمن من الثمانية ومخرج السدس من الستة ويصل الثمانية والستة موافقة نصفية
 وضرب نصف الستة الذي هو الثلثة في الثمانية يكون اربعة وعشرين لا يقال اختلاط الثمن بكل
 الثاني غير ممكن لان صاحب الثلثة الام او الام والام تنقسم من الثلث الى السدس والام
 الام تخرج من جميع الثلث عند وجود صاحب الثمن والثلثين لانا نقول صحبة هذه المسئلة
 انما هي على اصل ابن مسعود رضي الله عنه وهو ان المخرج من ثلثي النصفان عنده لا على
 اصلنا فقامل في مسئلة فيها امرأة وامر واختان لاب وامر واختان لام وابن مخرج عندها
 اصل المسئلة من اثني عشر وتقول لي سبعة عشر لابن كالأعدم وعنده من اربعة
 وعشرين وتقول لي احد وثلثين والابن ثلثي الزوجة من الربع الى الثمن **باب العول**
 الى آخره العول في اللغة رفع الابل ذنبه عند البول وفي الشرع عبارة عن ان يزداد جزء من اجزاء
 المخرج على المخرج اذا ضاق ذلك المخرج عن فرض وفي هذا التعريف مسامحة اذا لم يرد على المخرج
 ليس من اجزاء المخرج والا لولا ان يقال العول ان يزداد على المخرج مثل اجزاء المخرج **قوله** واعلم
 تنبيه على ان ليس كل مخرج من الخارج يعول بل بعض منها وبعضها لا يعول فاراد المصنفان تعيين
 كل واحد من النوعين وانما التزم هذا التنبيه ليلزم التوقف في تعيين المسئلة عند الاختلاف
 الى العول **فقوله** ان جميع الخارج التي تنقسم عليها المسائل سبعة اربعة منها اربعة من السبعة
 لا تعول وهي الاثنان والثلثة والاربعة والثمانية اما ان الاثنين لا تعول فلان الاثنين مخرج
 النصف وفي المسئلة لا يحتاج النصف حتى يحتاج الى العول بل المخرج هو النصفان والنصف
 وما بقي واما ان الثلثة لا تعول فلان الثلثة مخرج الثلث والثلثين وفي المسئلة لا يحتاج الثلثان مع الثلثة ولا الثلث
 مع مثله والثلثين يحتاج الى العول واما ان الاربعة لا تعول فلان الاربعة مخرج الربع وفي الاربعة لا يوجد اكثر
 من الربع حتى يصح العول واما الثمانية لا تعول فلان الثمانية مخرج الثمن وفي الثمانية لا يوجد اكثر من
 الثمن والنصف يحتاج الى العول فلا تعول هذه الاربعة وثلثة من تلك السبعة تعول وفي الستة واثنا
 عشر واربعة وعشرون اما الستة فهي تعول الى العشرة وترا وشفا مثلا تقول الستة ثمانية الى السبعة
 اذا كان في المسئلة النصف والثلثان وترا تعول الى الثمانية اذا كان في المسئلة النصف والثلثان
 والسدس وترا تعول الى التسعة اذا كان في المسئلة النصف والثلثان والثلثة وترا تعول الى العشر

لان التباين في المخرج فلا يكون
 من اجزائه ولا يكون من اجزائه
 وانما العول ان يزداد على المخرج
 مثل اجزاء المخرج
 وانما العول ان يزداد على المخرج
 مثل اجزاء المخرج
 وانما العول ان يزداد على المخرج
 مثل اجزاء المخرج

مع النطقة

٥٥ **قوله** على ثلاثة اشكال لتساوي التسعة او نقول في تعريفه **الاول** ان يكون اقل العددين جزءا مفردا من الاكثر **الثاني** مع التسعة فان الثلثة جزء من التسعة لكونه ثلثه **والثاني** ان الجزء بالمفرد احترازا عن الغير المفرد كالجزئين فصاعدا فلا يكون بين الستة والتسعة تلاخذا **الاست** ليس جزءا مفردا من التسعة بل جزاءها وتوافق العددين هو ان لا يعد الاقل منها الاكثر **ها اي** لا يعني الاقل الاكثر بطرح مثل الاقل وامثاله من الاكثر ولعل عد الاقل والاكثر عدد ثالثا يعني هاتين **لك المعنى** كالتبانية والعشرون متوافقان بالربيع لان العدد العاد لكل منهما وهو الاربعة تخرج لجزء الوفاق وهو الربيع فيقال بينهما موافقة **ربعية** وتباين العددين هو ان لا يعد الاقل والاكثر معا عدد ثالثا **اي** لا يعني العددين عدد ثالث مع ان لا يعد الاقل الاكثر والتباين في غير هذا المعنى عوض عن المتوافق اليه كالتسعة مع العشرة فانه لا عدد يعني التسعة والعشرة معا الا واحد والواحد ليس من الاعداد عند اهل الحساب لان الواحد مبدأ العدد ومبدأ الشئ خارج عنه فلا يكون عددا وقد يطلق على الموافقة اسم المشاركة وعلى المداخلة اسم المناسبة فانهم **وطريق** معرفة التوافق والتباين بين المقدارين **الاول** هذا شرع في بيان طريق تعرف به التوافق والتباين السابقان بتفسيرهما بين المقدارين **وانما** اختار لفظ المقدارين على العددين لان المقدار اعلم من العدد فيشمل العدد وغيره وهما مما يقع التباين بينهما ايضا كالثلثة مع الواحد فلا يلزم ان يقع التباين دايما بين العددين **وهذا** لك الطريقان ترفع من اقل مقدار الاقل الجانبين مرارا حتى تتفقا في درجة واحدة فان اتفق المقداران في واحد فلا وفاق بينهما اصلا بل بينهما التباين **الثاني** التسعة مع العشرة وان اتفق المقداران في عدد منها متوافقان في ذلك العدد كما عرفت **ثمانية** مع العشرين **انفا** وفي الاثنى عشرة الى توضيح اتفاق المقدارين في عدد اي فان اتفقا في الاثنى فلهما متوافقان بالنصف **كالاربعة** مع الستة فانهما قد اتفقا في الاثنى **لانا** لورفعنا من الجانبين شئ من قبل الاثنى بالاثنتين فيكون بين العددين التوافق النصفى ولو اتفقا في الثلثة فلهما متوافقان بالثلث **كالتسعة** مع الستة **لانا** لورفعنا من الجانبين ثلث ثلث لقبل الثلثة بالثلثة فيكون بينهما التوافق الثلثي **وكذا** لو اتفقا في الاربعة فلهما متوافقان بالربيع **كالثمانية** مع اثني عشر **لانا** لورفعت من الجانبين ربعا ربعا لاتفق العددان في الاربعة فيكون بينهما التوافق الربعي **هكذا** الى العشرة اي الحكم فيما جاوز من الاربعة الى العشرة كالحكم الذي بيناه في الاثنى والثلثة والاربعة يعني يتفقان في الخمس والسدس والسبع الى **آخره** **قوله** وفيما وراء العشرة الى آخره اي وان اتفق المقداران المختلفان فيما وراء العشرة في عدد فلهما متوافقان بالجزء اي بلفظ الجزاء **اغني** لو اتفقا في احد عشر مثلا فلهما متوافقان لجزء من احد عشر وفي خمسة عشر لجزء من خمسة عشر **كالاثنى** والعشرين مع الثلثة والثلثين فلهما متوافقان في احد عشر **لانا** لورفعت من الجانبين مقدار احد عشر لقبل احد عشر فيكون بينهما التوافق لجزء من احد عشر **وكذا** ان اتفقا في خمسة عشر فلهما متوافقان لجزء من خمسة عشر **كالثلثين** مع الخمسة والاربعين فانهما متوافقان في خمسة عشر **لانا** لورفعت من الجانبين مقدار خمسة عشر لقبل الخمسة عشر **فخمسة** عشر فيكون بينهما التوافق لجزء من خمسة عشر **ناعتهم** هذا اي فقس في سائر الاعداد مما اثر

ثم من ثم
ثلاثة ايام
ثم مثل الاول
فعلينا انما الامر في
وسيلة عشر واما الطريق
وعشرين فانه يترك الطريق
واولها انسان وهو ملا

ويستلزم كذا في العشرة وفيما وراءها **باب التصحيح** الى آخره هذا الباب في بيان كيفية
تصحيح مسائل هذا الفن وهو موقوف على بيان معنى التصحيح فنقول التصحيح في اللغة دفع السقم عن المرض
بالمعالجة وفي الشرع ازالة الكسر الواقع بين روس كل فريق وبين سهامهم من اصل المسئلة وإذا تحقق
هذا فاعلم انه يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة اصول ثلثة منها اذا تكون بين السهام والدروس اربعة
اما تكون بين الدروس والدروس لها الثلثة التي بين السهام والدروس فاحدها الاستقامة وهي ان تكون
سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب كما اذا تركت اربع ابوين وتبين فاصل
للمسئلة من الستة سدسها واحد للاب مستقيم عليه والسدس الآخر للام كذا في ثلثها اربعة للبنات
مستقيمة عليها فلا حاجة الى الضرب والثاني من تلك الثلثة الموافقة وهي ان يكون الكسر على
طايفة واحدة لكن بين سهام هذه الطايفة ورؤسهم توافق في ضرب وتقع عدد رؤسهم في اصل
المسئلة ان لم تكن المسئلة عولية مثال المسئلة العولية كما اذا تركت اربع ابوين وعشر بنات
فاصل المسئلة من الستة سدسها واحد للاب مستقيم عليه والسدس الآخر للام كذا في ثلثها اربعة للبنات
وهي اربعة ورؤسهن عشرة والاربعة غير مستقيمة عليهن لكن بين الاربعة والعش موافقة نصفية
فنصف روس هذه الطايفة وهو خمسة تضرب في اصل المسئلة الذي هو الستة فلما حصل يكون ثلثين
فالتصحيح من الثلثين ومثال المسئلة العولية كما اذا تركت امرأة زوجا وابوين وست بنات فاصل المسئلة
من اثني عشر تعول الى خمسة عشر اربع من اثني عشر ثلثة للزوج مستقيمة عليه وثلثها اربعة للابوين
مستقيمة عليهما وثلثها ثمانية للبنات ورؤسهن ستة والثمانية غير مستقيمة عليهن لكن
بين الثمانية والستة موافقة نصفية فيضرب نصف روس هذه الطايفة الذي هو الثلثة في
اصل المسئلة العولية الذي هو خمسة عشر فالمبلغ يكون خمسة واربعين فيكون التصحيح من
خمسة واربعين والثالث من تلك المسئلة التي بين السهام والدروس مباينة وهي التي لا تكون بين
سهام الطايفة التي وقع الكسر عليهم وبين رؤسهم موافقة في ضرب كل عدد رؤسهم في اصل المسئلة
كما اذا تركت امرأة زوجا وخمس اخوات لاف فاصل المسئلة من الستة نصفها ثلثة للزوج مستقيمة عليه
وثلثها اربعة للاخوات ورؤسهن خمسة والاربعة غير مستقيمة عليهن وليس بين الاربعة والخمس موافقة
فيكون بينهما مباينة واذا كان بين السهام والدروس مباينة فالحكم ان تضرب روس هذه الطايفة في اصل
المسئلة ويكون الحاصل تصحيح المسئلة كل روس هذه الطايفة خمسة واصل المسئلة من الستة تعول الى
السبعة فالمبلغ خمسة وثلثون فيكون التصحيح من خمسة وثلثين **م** واصل الاربعة الى آخره اما
الاصول الاربعة التي بين الدروس والدروس فاحدها المماثلة وهي ان يكون الكسر على طايفتين او اكثر
ولا يكون بين اعداد الدروس والدروس مباينة بل يكون مساواة فلحكم في المسئلة ان تضرب اعداد
في اصل المسئلة كما اذا تركت بنتا وثلث جدات وثلثة اعمام فاصل المسئلة من الستة سهام الجدات
واحد وهو السدس ورؤسهن ثلثة والواحد مباين للثلثة فثلثة موقوفة وسهام الاعمام ايضا واحد هو

ما بقي ورؤسهم ثلثة والواحد مباين للثلثة فثلثة موقوفة وسهام البنات اربعة ورؤسهن
ستة ومن الاربعة والستة موافقة نصفية فنصف روس هذه الطايفة موقوفة هذا هو النظر بين
السهام والدروس في الاحوال الثلثة الاستقامة والموافقة والمباينة ثم ننظر بين الدروس والدروس اربعة
في الاحوال الاربع المماثلة والمداخلة والموافقة والمباينة فنقول الدروس الموقوفة في ثلثة مواضع
في كل موضع ثلثة ولا شك ان بين الثلثة والمثلاثة مماثلة فلحكم ان تضرب اعداد اعداد في اصل المسئلة
فيكون المبلغ تصحيحا للمسئلة واحد اعداد ثلثة واصل المسئلة من الستة وضرب الستة
في الستة يكون ثمانية عشرا فتصحيح من ثمانية عشر والثاني من تلك الاصول الاربعة التي
ههنا بين الدروس والدروس الموقوفة هو المداخلة وهي ان يتداخل بعض اعداد الدروس الموقوفة
في البعض فلحكم في المسئلة ان تضرب اعداد اعداد في اصل المسئلة كما اذا ترك اربع زوجات
وثلث جدات واثنى عشر عمافا فاصل المسئلة من اثني عشر ربعها ثلثة للزوجات ورؤسهن اربعة
وبين الثلثة والاربعة مباينة فالاربعة موقوفة وسدسها اثنان للجدات ورؤسهن ثلثة بين
الاثنين والثلثة مباينة فتوقف الثلثة وما بقي منها سهام الاعمام وهي سبعة ورؤسهم اثنان عشر
وبين السبعة واثنى عشر مباينة فاثنى عشر موقوفة فالموقوفات باسرها ثلثة واربعة واثنى عشر
والثلثة والاربعة داخلة في اثنى عشر فتضرب اعداد اعداد في اصل المسئلة واكثر اعداد اثنى عشر
واصل ايضا من اثنى عشر وضرب اعدادها في الآخر يحصل منه مائة واربعة واربعون فتعجن تصحيح
المسئلة منها **والثالث** من الاصول الاربعة التي بين الدروس والدروس الموقوفة وهو الموافقة
وهي ان تضرب وفق بعض اعداد في جميع التالي ثم تضرب الحاصل منه في وفق الثالث لوراق المبلغ
الثالث والاف تضرب في كل الثالث ثم في كل الرابع ثم في اصل المسئلة فلما حصل يكون تصحيح المسئلة
كما اذا ترك اربع زوجات وثمانى عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة اعمام فاصل المسئلة من اربعة
وعشرين سهام الزوجات التي هي الثلث ثلثة ورؤسهن اربعة وبين الثلثة والاربعة مباينة فكل روس
هذه الطايفة التي هي الاربعة موقوفة وسهام البنات التي هي الثلثان ستة عشر ورؤسهن ثمانية عشرة
وبين الستة عشر وثمانى عشر موافقة نصفية فنصف روس هذه الطايفة الذي هو التسعة موقوفة
وسهام الجدات التي هي السدس اربعة ورؤسهن خمسة عشر وبينها مباينة وكل روس هذه الطايفة
التي هي خمسة عشر ايضا موقوفة وسهام العصباء واحد ورؤسهن ستة وبين الواحد والستة
مباينة فكل روس هذه الطايفة التي هي ستة موقوفة هذا هو النظر بين السهام والدروس في ثلاث حالات
ثم ننظر بين الدروس والدروس الموقوفة في اربع حالات مماثلة ومداخلة وموافقة ومباينة والاربعة
الموقوفة اربعة وستة وتسعة وخمسة عشر وليس بين الاربعة والستة مماثلة ومداخلة ومباينة
فتعجن ان يكون موافقة وفي الموافقة النصفية فلحكم ان يضرب وفق اعداد في كل الاخرى ثم ننظر
بين مبلغ هذا الضرب والدروس الموقوفة الثالثة في اربع حالات فنقول وفق اديها الذي هو نصفها

الى المضرب والقسمه خلاف الاولين اذ فيها يحتاج الى المضرب والقسمه وذلك الوجه هو ان تنسب
سهم كل فرد من افراد المسيلة الى عدد دروسهم ثم يعطى مثل تلك النسبة عن المبلغ قياسا على المضرب
لعل فرد من افراد ذلك الفريق وهو ظاهر **قوله** مفردا منصوبا على الحال من عدد دروسهم اي ينسب
الى عدد دروسهم في حال افراد عدد دروس ذلك الفريق دون عدد دروس جميع الورثة **قوله**
فصل في قسمة التركة بين الورثة والغرماء **الاجاز** المراد من قسمة التركة بين
الطائفتين هو القسمة بين افراد كل من الطائفتين بالطائفة باختصاص لا بين طائفة الورثة وطائفة
الغرماء بالاشتراك لعدم تصور ذلك بينهما لان التركة ان كانت وافية لجميع الديون مع بقا الزائد
عنها خرج الديون للغرماء وينقسم الباقي بين الورثة وان لم تكن وافية تنقسم التركة بين الغرماء دون الورثة
لعدم الزايد فعلى كل تقدير لا تكون القسمة بين الغرماء والورثة مغايرة ان تكون بين افراد كل طائفة منهما
واذا عرفت هذا فاعلم انه اذا اردنا ان نعرف نصيب كل فرد من التصحيح بالنسبة الى التركة
تنظر بين التركة والتصحيح ان كان بينهما مباينة تضرب نصيب كل فرد في كل التركة وتنقسم على كل
التصحيح فلما خرج نصيب كل فرد من التصحيح واذا كانت بينهما موافقة تضرب كل فرد في وقفة التركة
ثم تنقسم على وقفة التصحيح فلما خرج نصيب كل فرد من التصحيح مثلا في الصورة المذكورة كان التصحيح
من ثمانية عشر وقفة التركة ايضا ستة عشر وبين التصحيح والتركة موافقة نصفية
واذا كان كذلك فالمحكم انه ان تضرب نصيب كل فرد في نصف التركة وتنقسم على نصف التصحيح فلما خرج
نصيب كل فرد من التصحيح مثلا نصيب كل فرد من فريق البنات الثلاثين وتضرب الاثنين في نصف التركة
الذي هو ثمانية عشر تنقسم على نصف التصحيح الذي هو التسعة فيصير سهمها كاملا
وسبعة اشباع سهم فلما خرج الذي هو سهم وسبعة اشباع سهم نصيب كل فرد من فريق البنات
فينقص تسعان من السهمين الكاملين والسهم الواحد تسعة اشباع وعلى هذا نصيب كل فرد من فريق
المرات والاعمام ولو فرضت التركة سبعة عشر فلما خرج ان يضرب نصيب كل فرد من التصحيح في كل
التركة وينقسم المبلغ على كل التصحيح فلما خرج نصيب كل فرد من التصحيح مثلا نصيب كل فرد من
فريق البنات اثنتان فتضرب الاثنين في كل التركة التي هي سبعة عشر والمبلغ يكون اربعة وثلاثين وينقسم
هذا المبلغ على كل التصحيح الذي هو ثمانية عشر فيخرج سهم وثمانية اشباع سهم لان ستة عشر ثمانية
اشباع من ثمانية عشر فلو كان معه تسع اشباع لكان المجموع سهمين كاملين وعلى هذا فريق الجذات والاعمام
قوله في الوجهين اي في وجهي المباينة والموافقة فالالف واللام فيه عوض عن المضاف اليهم
هذا المعرفه نصيب كل فرد الى آخره **قوله** هذا هو الطريق الذي كان لمعرفة نصيب كل فرد من افراد كل فريق
من التصحيح اما الطريق لمعرفة نصيب كل فريق من التصحيح فهو ان يضرب نصيب كل فرد في
وقفة التركة وينقسم المبلغ على وقفة المسيلة فيكون الخارج نصيب ذلك الفريق من التصحيح ان كان
بين التركة والمسيلة موافقة وان كان بينهما مباينة تضرب نصيب كل فرد في كل التركة وينقسم

هذا هو الطريق الذي كان لمعرفة نصيب كل فرد من افراد كل فريق من التصحيح اما الطريق لمعرفة نصيب كل فريق من التصحيح فهو ان يضرب نصيب كل فرد في وقفة التركة وينقسم المبلغ على وقفة المسيلة فيكون الخارج نصيب ذلك الفريق من التصحيح ان كان بين التركة والمسيلة موافقة وان كان بينهما مباينة تضرب نصيب كل فرد في كل التركة وينقسم

المبلغ على كل المسيلة فلما خرج نصيب ذلك الفريق من التصحيح في صورة المماثلة مثلا كان المسيلة من ستة
ففرض ان التركة ثمانية فيكون بين المسيلة والتركة موافقة نصفية فنضرب نصيب فريق البنات الذي
هو اربعة في نصف التركة الذي هو اربعة ايضا فيحصل من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر ثم ينقسم الحاصل
على نصف المسيلة الذي هو ثلثة من الستة فلما خرج خمسة اشباع سهم فيكون نصيب البنات خمسة اشباع
وثلث سهم وعلى هذا نصيب كل فريق من الجذات والاعمام فان نصيب كل منهما واحد وضربه في الاربعة اربعة
فنقسم هذه الاربعة على الثلثة فيكون الخارج ثلث سهم فالانصبا الصحيحان خمسة اشباع سهم
فيصير المجموع سبعة والانصبا المكسرات ثلثان وثلث آخر فيصير هذا المجموع سهما واحدا وجملة المجموع
تكون ثمانية اشباع سهم ان كان التركة سبعة كان بين المسيلة التي هي الستة وبين التركة التي هي السبعة
مباينة فلما خرج ان يضرب نصيب كل فريق البنات الذي هو الاربعة في كل التركة التي هي سبعة فيكون
الحاصل منه ثمانية وعشرين فنقسم هذا الحاصل على كل المسيلة التي هي الستة فيكون الخارج منه اربعة
اشباع وثلثي سهم وهذا هو نصيب فريق البنات وعلى هذا نصيب كل فريق من الجذات والاعمام واحد
وضربه في السبعة سبعة فنقسم السبعة على الستة فتكون سهما وسدس سهم فلما خرج الذي هو
سهم وسدس سهم يكون نصيب كل فريق من الجذات والاعمام فالصحيحان من الانصبا اربعة اشباع سهم
والمكسرات ثلثان وسدس سهم فتكون هذه المكسرات سهما واحدا والمجموع من الصحيحات والمكسرات
سبعة اشباع **واما** في قضاء الديون **الاجاز** هذا شرع في بيان قسمة التركة بين الغرماء
ان لم تكن وافية بجميع الديون فعليك ان تعلم ان دين كل غريم من الغرماء بمنزلة سهام كل وارث
من الورثة في حق العمل وضرب سهام كل وارث من التصحيح في كل التركة ووقفاها مجموع الديون
بمنزلة التصحيح فلما خرج ان يضرب دين كل غريم في كل التركة وينقسم المبلغ على كل الديون
فلما خرج من هذا نصيب ذلك الغريم من التصحيح مثلا لو فرض ان الدينين عشرين لكل واحد ثلثة اشباع
دينار عليه ستة غرماء آخرين لكل واحد منهم الفان عليه والتصحيح كما كان من ثمانية عشر فنقسم
التركة ايضا عشرون دينارا ثم تنظر بين التركة والديون في الخاتين المباينة والموافقة فنظروا
بينهما المجدد الا الموافقة النصفية فنضرب دين كل غريم في نصف كل التركة ونقسم المبلغ على نصف
التصحيح فلما خرج نصيب ذلك الغريم فنقول مثلا نصيب دين كل غريم له ثلثة اشباع دينار ثلثة فنضربها
في نصف التركة الذي هو عشرة فيكون المبلغ ثلثين ثم نقسم الثلثين على نصف التصحيح الذي هو
تسعة فيكون الخارج ثلثة اشباع سهم وثلاثة اشباع سهم فنصيب هذين الغريمين ستة اشباع ستة
اشباع سهم وعلى ايضا ثلثا سهم ونصيب دين كل غريم من الغرماء الذين لكل منهم الفان عليه اثنتان
فنضرب الاثنين في نصف التركة فيصير المبلغ عشرين ثم نقسم العشرين على نصف التصحيح الذي
هو التسعة فلما خرج سهرا ونسعا سهم فتكون سهام هؤلاء الغرماء الستة الذين لكل منهم
الفان عليه اثني عشر سهرا واثنى عشر سهرا وهي ايضا سهم وثلثة اشباع سهم أعني ثلث سهم

53

وثلث سهم

بلغ مقابلة

فجميع سهام هذه الطائفة من الغرماء يكون ثلثة عشر سهما وثلث سهم وقد كان سهام الغرمين
السابقين ستة اسهم وثلثي سهم فيكون مجموع سهام الطائفتين عشرين سهما كاملا ثم لو فرضنا
التركة تسعة عشر نصيب دين كل الغريم الذي له ثلثة الاف وهو ثلثة في كل التركة اعني تسعة
عشر فيكون المبلغ سبعة وخمسين ثم نقسم هذا المبلغ على كل التصحيح الذي هو ثمانية عشر فلنا
ثلثة اسهم وسدس سهم وهو ثلثة بالنسبة الى ثمانية عشر فنصيب ذلك الغريم الذي له ثلثة
الف يكون ثلثة اسهم وسدس سهم فيكون مجموع نصيب الغرمين ستة اسهم وسدس سهم وهما
ثلثة اتساع سهم ثم نصيب دين ذلك الغريم من الغرماء الذين لكل منهم الفان وهو
الاثنان في كل التركة التي هي تسعة عشر فالمبلغ يكون ثمانية وثلثين ثم نقسم هذا المبلغ على كل
التصحيح الذي هو ثمانية عشر فلنا خارج سهمان وتسع واحد فنصيب كل غريم ذي الفين سهمان
وتسع سهم فيكون نصيب الغرماء الستة اثني عشر سهما وستة اسهم وهي ايضا ثلثة اسهم وقد كان
لغرمين السابقين ستة اسهم وسدس سهم والسدسان مع الثلثين سهم واحد فيكون مجموع انصبا
الغرماء تسعة عشر سهما **فصل في التخرج الى اخوة** هذا الفصل في بيان التخرج
وهو ان تصالح الورثة بشي معين من التركة على اخراج البعض منهم من الارث ثم يقسم باقي التركة بينهم بعد
تحقق الاخراج فللمخرج اي حين وقع التصالح بينهم شي معلوم على اخراج بعض من الورثة ان يطرح سهام
ذلك البعض من التصحيح ثم تقسم الباقي من التركة على سهام الباقيين كما اذا تركت الزوجة زوجها
واما وعما فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بينهم فللمخرج عند ذلك ان يطرح سهام الزوج
التي هي النصف من التصحيح وهو الثلثة ونقسم الباقي من التركة من بدل الصلح بين الام والعم بقدر سهامها
فسهام الام اثنان من الستة وسهام العم واحد فنقسم التركة على ثلثة اسهم سهمان للام وسهم للعم
باب الرد الى اخوة الرد في اللغة الرجوع والصرف وفي الاصطلاح عثرته المصنف
تعرين احدهما ان الرد ضد العول لان العول هو ان تفصل السهام على المخرج عند ضيقه والرد
ان يفضل المخرج على السهام عند فقدان ذوي السهام بعد اخذ من وجد منهم نصيبه فيكونان
متضادين او يقال ان تحقق التضاد بينهما من حيث ان حق ذوي المفروضين بعض العول
وزاد بالرد ونحوه ان يكون قوله وهو ضد العول حكما متضمنا للتعريف ومستلزما له
والتعريف الثاني ما فضل من فرض ذوي المفروض ولا مستحق له من العبات يرد على ذوي المفروض
بقدر حقوقهم من النوع الاول والثاني الاعلى الزوجين فانه لا يرد عليها وان كانا من اصحاب الفرض
وهذا القول قول جميع الصحابة رضي الله عنهم به اخذوا به في حنيفة رضي الله عنه وقال
زيد بن ثابت كل ما يفضل من ذوي المفروض عند انتفاء المستحق له فليبت المال وبه اخذوا لك
والشافعي رحمه الله تعالى واذا عرفتم هذا فاعلم ان مسأيل الرد اربعة المسئلة الاولى
ان يكون في المسئلة من يرد عليه من جنس واحد ولا يكون فيها من لا يرد عليه فللمخرج ان يجعل مسئلته

هذا هو الرد الى اخوة
وهو ان تصالح الورثة بشي معين من التركة على اخراج البعض منهم من الارث ثم يقسم باقي التركة بينهم بعد تحقق الاخراج فللمخرج اي حين وقع التصالح بينهم شي معلوم على اخراج بعض من الورثة ان يطرح سهام ذلك البعض من التصحيح ثم تقسم الباقي من التركة على سهام الباقيين كما اذا تركت الزوجة زوجها واما وعما فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بينهم فللمخرج عند ذلك ان يطرح سهام الزوج التي هي النصف من التصحيح وهو الثلثة ونقسم الباقي من التركة من بدل الصلح بين الام والعم بقدر سهامها فسهام الام اثنان من الستة وسهام العم واحد فنقسم التركة على ثلثة اسهم سهمان للام وسهم للعم باب الرد الى اخوة الرد في اللغة الرجوع والصرف وفي الاصطلاح عثرته المصنف تعرين احدهما ان الرد ضد العول لان العول هو ان تفصل السهام على المخرج عند ضيقه والرد ان يفضل المخرج على السهام عند فقدان ذوي السهام بعد اخذ من وجد منهم نصيبه فيكونان متضادين او يقال ان تحقق التضاد بينهما من حيث ان حق ذوي المفروضين بعض العول وزاد بالرد ونحوه ان يكون قوله وهو ضد العول حكما متضمنا للتعريف ومستلزما له والتعريف الثاني ما فضل من فرض ذوي المفروض ولا مستحق له من العبات يرد على ذوي المفروض بقدر حقوقهم من النوع الاول والثاني الاعلى الزوجين فانه لا يرد عليها وان كانا من اصحاب الفرض وهذا القول قول جميع الصحابة رضي الله عنهم به اخذوا به في حنيفة رضي الله عنه وقال زيد بن ثابت كل ما يفضل من ذوي المفروض عند انتفاء المستحق له فليبت المال وبه اخذوا لك والشافعي رحمه الله تعالى واذا عرفتم هذا فاعلم ان مسأيل الرد اربعة المسئلة الاولى ان يكون في المسئلة من يرد عليه من جنس واحد ولا يكون فيها من لا يرد عليه فللمخرج ان يجعل مسئلته

من روستهم كما اذا ترك بنتين فاصل المسئلة من ثلثة ثلثاها اثنان للثنتين وما بقي واحد فنرده عليهما **مسئلة**
ومن يرد عليه في المسئلة من جنس واحد وليس فيها من لا يرد عليه فيجعل المسئلة من روستهم من يرد عليه
وروسته اثنان فيجعل المسئلة من اثنان وعلى هذا في مسئلة اختير لزوجتين **المسئلة الثانية** من يرد عليه
ان يكون في المسئلة من يرد عليه جنسان فصاعدا مع عدم من لا يرد عليه فللمخرج ان يجعل مسئلته من سهامهم
كما اذا ترك اختا لام وختين فالمسئلة من اثنان لان سدس المسئلة اثنان فلو كان في المسئلة ثلث وسدس فالمسئلة
من الثلثة ولو كان نصف وسدس فالمسئلة من اربعة ولو كان فيها ثلثان وسدس ونصف وسدس
او نصف وثلث فالمسئلة من خمسة وهذا المخرج ظاهر لا يحتاج الى البيان **المسئلة الثالثة** من يرد عليه ان يكون
في المسئلة من يرد عليه من جنس واحد مع من لا يرد عليه ايضا اي احدا الزوجين اذا لا يتصور اجتماعهما في
مسئلة واحدة فللمخرج ان يعطي فرض من لا يرد عليه من اقل مخرج ثم يجعل الباقي من فرض من لا يرد عليه مقسما
على عدد روستهم من يرد عليه فان استقام فيها اي خلت هذه الطريقة وفي الاستقامة ونعت الطريقة او الخصلة في
من حيث انك تامين من مؤنة الضرب كما اذا تركت زوجا وثلث بنات في المسئلة ربع وثلثان فاصلها ما لا يخرج
ربعها ثلثة للزوج وثلثاها ثمانية للبنات وما بقي منها واحد فنرده فعلمنا ان المسئلة ردية وفيها من لا يرد
عليه ومن يرد عليه من جنس واحد فللمخرج ان يجعل مسئلته من حيث تفصل مسئلة من لا يرد
عليه عن مسئلة من يرد عليه فيجعل مسئلة من لا يرد عليه من اقل مخرج فرضه واقل مخرجه اربعة فمسئلة
من لا يرد عليه ايضا من اربعة فيجعل مسئلة من يرد عليه من روستهم وروستهم ثلثة فمسئلته ايضا من
ثلثة ثم يعطي فرض مسئلة من لا يرد عليه من اقل مخرج فرضه واحد للزوج فينظر بين مسئلة من
يبرد عليه وما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه في تلك حالات الاستقامة والمباينة والموافقة فما بقي من مخرج
فرض من لا يرد عليه ثلثة ومسئلة فرض من يرد عليه ايضا ثلثة والثلثة مستقيمة فلا حاجة الى الضرب ولو كان فيها
موافقة فللمخرج ان تضرب وفق مسئلة من يرد عليه في كل مخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ يكون تعين المسئلتين
كما اذا تركت زوجا وست بنات فان ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه ثلثة ومسئلة من يرد عليه ستة
من تلك حالات موافقة ثلثة فللمخرج ان يضرب ثلث مسئلة من يرد عليه في كل مخرج فرض من لا يرد عليه ثلث
مسئلة من يرد عليه اثنان وكل مخرج فرض من لا يرد عليه اربعة وضرب الاثنين في الاربعة ثمانية ثم تضرب
نصيب كل من كان في مسئلة من لا يرد عليه له شي في مسئلة من يرد عليه ويعطي الى اصل منه له ونصيب نصيب
كل من كان في مسئلة من يرد عليه له شي في تلك ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه ويعطي الى اصل منه في مسئلة
من لا يرد عليه كان للزوج واحد وضرب الواحد في الاثنين اثنان فهو للزوج وفي مسئلة من يرد عليه كان
للبنات ثلثة وضرب الستة في الواحد ستة فللبنات هذا ما ذكرنا ان عمل الرد ثم ينظر بين السهام والزوجات ثلث
حالات استقامة وموافقة ومباينة وسهام الزوج اثنان ورأسه واحد والاستقامة مستقيمة فلا حاجة الى الضرب ولو كان
بين ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وبين مسئلة من يرد عليه مباينة فللمخرج ان يضرب كل مسئلة من يرد

54

على الثلثة

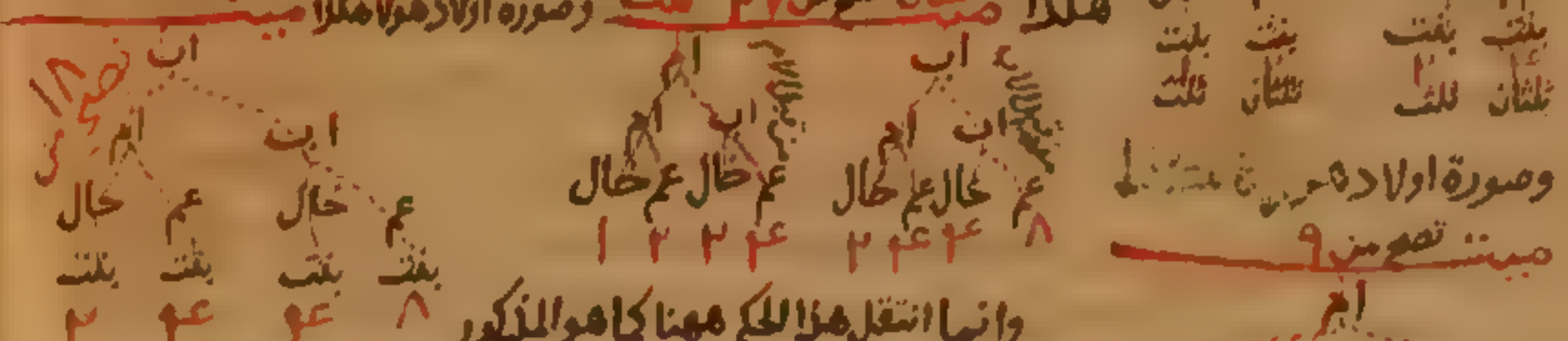
في مخرج الربع واقل مخرج الربع اربعة واصل المسيلة من خمسة وضرب الاربعة في خمسة عشرون فكان الجدة في المسيلة اثنان
وضرب الاثنين في الاربعة ثمانية فالحمد من اثنين وكان الاختلاف وام سهران ونصف سهم وضربها في الاربعة عشرة فالاخت
المذكورة من اثنين وكان للاختين اب نصف سهم وضرب في الاربعة اثنان فالاختين المذكورتين اثنان من اثنين وهو عشر
المال اذا تصحيح من العشرين وعشر اثنان **قوله** ولو كان الى اخيه هذا هو المسيلة الثانية وهي المسيلة للاضرار الجدة يعني
لو كان في المسيلة اخت واحد لا يمكن لها شي من المال كما اذا تركت جدا واختا اب وام واختا اب فالحمد افضل الامور
اما المقاسمة واما ثلث جميع المال فلو اعتبرنا المقاسمة الجدة كان له سهران لان المسيلة ح من الاربعة اذ روستها اربعة
والاخت لا بد من نصف الكل وهو ايضا سهران ولم يبق للاخت الا بشي واما ثلثا انما هي المسيلة للاضرار الجدة لانه لو لم تكن
الاخت لكانت في المسيلة كالمسيلة من ثلثة ولذا باعتبار المقاسمة سهران من ثلثة وهما ثلثان واذا كانت في المسيلة
اخت اب كانت المسيلة من اربعة فباعتبار المقاسمة كان ايضا الجدة سهران وهما نصف الكل ولاشك ان الثلثين ان يرد من
النصف فوجود الاخت لا يكون اضرارا الجدة في نصيبه **م** واذا اختلط بهما الى اخيه **ح** لو اختلط ذر وسهم من اصحاب
الفرايض في العلق كان الجدة بعد فرض ذي السهم افضل الامور الثلاثة اما المقاسمة واما ثلث باقي واما سدس جميع
المال اما الصورة التي فيها المقاسمة خير له فكلما اذا تركت زوجا وجدا واخا في المسيلة نصف ما بقي فاصل المسيلة
من اثنين نصفها واحد للزوج وما بقي واحد فالحمد منه افضل الامور المذكورة فلو اعتبرنا المقاسمة كان الجدة نصف
سهم اذ روستهم اثنان ولو اعتبرنا ثلث ما بقي كان الجدة ثلث سهم ولو اعتبرنا سدس جميع المال كان له ايضا ثلث سهم
فكل ان المقاسمة خير له فيكون النصف للجدة والنصف للاخ كما الكسر على مخرج النصف واقل مخرج النصف
اثنان واصل المسيلة ايضا من اثنين وضرب الاثنين في نفسه الاربعة فالتصحيح من اربعة فنقول كان للزوج
واحد وضربه في الاثنين ثلثان فالاثان من الاربعة للزوج وكان الجدة نصف وضربه في الاثنين واحد فيكون له ايضا
واحد من الاربعة واما الصورة التي فيها ثلث ما بقي خير للجدة فكلما اذا تركت زوجا وجدا واختا واخوين فاصل
للمسيلة من الستة سدسها واحد للجدة وما بقي منها خمسة فالحمد منها افضل الامور الثلاثة فلو اعتبرنا المقاسمة كان
للجدة سهم وثلثة اسباع سهم لان روستهم سبعة ونسبة الخمسة الى السبعة نسبة خمسة اسباع وللجدة يقوم
مقام الاختين فيكون الجدة عشرة اسباع اذ الخمسة تنقسم على السبعة يعني كل واحد من الخمسة يكون سبعة اسباع
فتقسم على روستهم السبعة باعتبار كون الجميع اخوات لكل واحدة منها خمسة اسباع فيكون للزوج عشرة
اسباع وفي سهم وثلثة اسباع ولو اعتبرنا ثلث ما بقي كان الجدة من الخمسة التي هي ما بقي سهم وثلثا سهم ولو اعتبرنا سدس
جميع المال كان الجدة من الستة سهم واحد فكلما ان ثلث ما بقي الذي هو سهم وثلثا سهم خير الى في ثلثة اسهم وثلث
سهم فيعطي للاخت نصف الكل وهو ثلثا سهم في ثلثة اسهم وثلث سهم كما الكسر على مخرج الثلث واقل مخرج الثلث ثلثة
واصل المسيلة من الستة وضرب الستة في الستة ثمانية عشر فيكون التصحيح من ثمانية عشر فنقول كان الجدة واحد
في اصل المسيلة وضربه في الثلثة ثلثة فالحمد ثلثة وكان الجدة سهم وثلثا سهم وضربه في الثلثة خمسة وهو الجدة وكان للاخت
اب وام ثلثة وضربها في الثلثة تسعة وهي ايضا للاخت وكان للاخوين ثلث سهم وضربه في الثلثة سهم وهو
لها واما الصورة التي فيها سدس جميع المال خير للجدة فكلما اذا تركت زوجا وجدا واختا واخوين فاصل المسيلة من

الستة

الستة سدسها واحد للجدة ونصفها ثلثة للبنات وما بقي منها اثنان فالحمد من الاثنين افضل الامور الثلاثة
فلو اعتبرنا المقاسمة وروستهم ثلثة كان الجدة ثلثا سهم ولو اعتبرنا ثلث ما بقي كان الجدة ايضا ثلثا سهم ولو اعتبرنا سدس
جميع المال كان له سهم كامل فكلما ان سدس جميع المال خير للجدة فيكون له سهم واحد للاخوين ايضا
سهم فكل منهن نصف سهم في الكسر على مخرج النصف واقل مخرج النصف اثنان فالاختين في الستة
اثنان فيكون التصحيح من اثني عشر فنقول كان الجدة في اصل المسيلة واحد وضربه في الاثنين اثنان فالحمد
اثنان وكان للبنات ثلثة وضربها في الاثنين ستة في ايضا لها ولجدة كان واحد وضربه في الاثنين اثنان فالحمد
ايضا اثنان وكان للاخوين ايضا واحد وضربه في الاثنين ثلثان فكل واحد منهما واحد من الاثنين **قوله**
ولو كان ثلث الباقي الى قوله في اصل المسيلة يتعلق بالمسيلة التي فيها ثلث ما بقي خير للجدة من المقاسمة وروستهم
جميع المال ابالمسيلة الاخيرة التي هي قوله فان تركت جدا الى اخيه وان كان الظاهر يشعر على انه يتعلق
بهذه فتأمل وقد اشترنا الى حلة من قبل ولا بأس باعادة هذه العانة للمستفيد من اب ولو كان في المسيلة
ثلث الباقي خيرا للجدة ولم يكن الباقي بعد فرض ذي السهم ثلث صحيح كما في مسيلة الجدة والمجلة والاخت
والاخوين لان اصل المسيلة في مسيلة الثلث من الستة سهم للجدة والباقي خمسة وثلثا سهم وثلثا سهم
للجدة وللأخت نصف الكل وهو ثلثة اسهم في ثلث سهم للاخوين فكل واحد من اثنين ليس الباقي ثلث صحيح فتضرب
مخرج الثلث الذي هو الثلثة في اصل المسيلة التي هي الستة ليعود الحاصل منه وهو ثمانية عشر مبالغا
لتصحيح المسيلة كما وقفت عليه **قوله** فان تركت جدا الى اخيه هذه مسيلة اخري فيها سدس جميع المال
خير للجدة كما اذا تركت الزوجة جدا وزوجا وبناتا واما واختا فان اصل المسيلة من اثني عشر ربعها ثلثة للزوج
ونصفها ستة للبنات وسدسها اثنان للام وما بقي منها واحد للاخت والجدة فالحمد منه افضل الامور
الثلاثة اما المقاسمة واما ثلث ما بقي واما سدس جميع المال فلو اعتبرنا المقاسمة وروستهم ثلثة فالثلاثين
السهم للجدة ولو اعتبرنا ثلث ما بقي كان الجدة ثلث سهم ولو اعتبرنا سدس جميع المال كان الجدة سهران فكلما ان
جميع المال خير له من المقاسمة ومن ثلث الباقي وعند اعتبار السدس للجدة فنقول للمسيلة التي هي من اثني عشر
ثلثة عشر فيها سدس اثنان سدس الجدة وسدس الام ولا شيء للاخت بوجود **قوله** فان اصل المسيلة
لا يتعلق بما قبلها ولا بما بعدها فلو اردناها هنا **اجيد** بانه انما اردناها هنا ليعلم محرومة الاخت
عند الاضرار عن المقاسمة وعن اعطاء ثلث ما بقي لكون الشرع خيرا للجدة وعن جعلها صاحبة فرض وجود
البنات ونسب عليها المسيلة الاكاديمية لان زيدا لم يجعل للاخت ذات فرض وجود الجدة لانها في غير ذواتها
ذلك **قوله** ان زيد بن ثابت رضي الله عنه جعل للاخت اب وام او اب صاحبة فوضع مع
وجود الجدة الا في المسيلة الاكاديمية والمسيلة الاكاديمية كما اذا تركت زوجا واما وجدا واختا اب وام واختا
اب فاصل المسيلة من الستة نصفها ثلثة للزوج وثلثها اثنان للام والنصف الآخر للاخت يعني ثلثة
وسدسها واحد للجدة فتقول الستة الى التسعة ثم يصم نصيب الجدة الذي هو واحد الى نصيب الاخت الذي هو ثلثة
فيصير اربعة فيقسمان للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمة خير للجدة لكن القسمة على روستها ليست

اي بالصورة

ثم الى اولادهم هذه الصورة صورة الاعمام والاخوان والله اعلم صورة الاولاد
ميتة من 9
ثم نقل هذا الحكم الى جهة عمومة ابو يوبه وخولتها
ثم الى اولادهم بصورة عمومة ابو يوبه وخولتها
ميتة من 9
هكذا ميتة من 9
وصورة الاولاد هو املا ميتة



وانما انتقل هذا الحكم ههنا كما هو المذكور
في باب العصبان لان توريت ذوي الارحام انما يكون باعتبار معنى
العصوبة وفي باب العصوبة لما يتقن الحكم في اعمام الميت انتقل ذلك
الحكم الى اعمام ابيه ثم الى اعمام جده كذلك ينتقل فيما هو معنى العصبية
فصل في الخنثى الى اخيه لما استوفى المصنف بيان الاحكام المختصة
بصارف التركة المرتبة في صدر الكتاب الى ذوي الارحام وبقي منها احكام مولى المولاة والمقر له
الى آخر ذلك لكنه لم يتعرض لها اكتفاء بما هو المذكور منها في كتب الفقه على الاستقصاء فاشتغل الان
ببيان احكام الاستغنى عن معرفتها عند الوقوع ومعرفة كيفية القسمة بين اهلها مثل
الخنثى والحمل والمفقود وغير ذلك فابتدأ بالخنثى المشكل وهي التي لم يعلم حالها من الذكورة والانوثة بانعدام
المخرج احد الاليلين فاعلم ان الخنثى المشكل اقل النصيبين يعني اسو الحالين عند الامام الى
حنيفة واصحابه رحمه الله تعالى وهم ابو يوسف في احد قوليه ومحمد وهو قول عامة الصحابة وعليه
الفتوي وقايدة تفسير المصنف رحمه الله تعالى اقل النصيبين باسوة الحالين هما دفع اشتباه الامر
عليها في صورة وورث فيها في احد حالين وحرم في الحال الاخر كما في هذه الصورة ميتة

فانا لو اخذنا الخنثى انما كان له سهم من سبعة ولو اخذناه ذكر افلاشي منها فرفع هذا زوج اخت الام خنثى لان
الاشتباه بان المراد من اقل النصيبين اسو الحالين يشمل في هذا الحكم في هذه الصورة وتبين انه يدخل ههنا ذكر
حتى لا يكون له شيء لانه حصة ولم يبق له شيء لياخذ والصورة المبحوث عنها في المتن هي ميتة
فللخنثى نصيبات يعني نصيب السهم لان النصف يتقن لانا لو جعلناه انما كان النصف نصيبه واكثر الميت خنثى
جعلناه ذكر اكان له سهم كامل فنصف السهم بطريق الاولي وقال بعضهم وهو الشعبي وهو قول ابن عباس رضي الله
تعالى عنهما ان النصف نصيبين بالمنازعة لانه ياخذ نصف السهم بالتقن ثم تنازع الورثة بانه مذكر وهو مذكور
فياخذ نصف نصيب البنت ايضا وابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اختلفا في مخرج قول الشعبي في حال ابو يوسف
رحمه الله تعالى لابن سهم للبنت نصف سهم والخنثى ثلثة ارباع سهم لانه يستحق السهم الكامل لو كان ذكر ونصف السهم لو كان
انثى وهذا النصف يتقن فياخذ نصف النصيبين او ياخذ النصف المتيقن مع نصف النصف المتنازع فيه فصار له

ثلثة ارباع سهم فجمع انصبة الورثة سهمان وربع سهم لان اباب يوسف يعتبر السهام والعول فيكون السيلة
عولية وتصح من تسعة لانه لو اخذ كل ربع سهم كاملا يكون تسعة اسهم فللابن اربعة اسهم والبنت
سهمان والخنثى ثلثة اسهم او يقول جازا الكسر على مخرج الربع واقل مخرج الربع اربعة فيضرب السهمين
في الاربعة فيصير ثمانية اسهم ثم يضرب الربع في الاربعة فيكون سهمان كاملا فالجمع تسعة ثم نقول
كان لابن سهم وضرب في الاربعة اربعة فاربعة اسهم لابن وكان للبنت نصف سهم وضرب في الاربعة سهمان
وكان للخنثى ثلثة ارباع سهم وضرب في الاربعة ثلثة اسهم فهي الخنثى لكل المخرج تسعة هذا عند ابى يوسف
رحمته تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ياخذ الخنثى خمسي المال في هذه السيلة ان كان ذكرا وياخذ ربع المال ان
كان انثى فياخذ نصف النصيبين باعتبار الحالين وذلك خمس وثمان باعتبار الحالات وفي حالة الابن والبنت
والخنثى فان لكل منهم حالتين باعتبار ذكورة الخنثى وانوثة لانه لو كان ذكرا فهو سهم خمسة وسهام
ايضا من خمسة فنصيب الخنثى خمس ان فياخذ النصف من هذا النصيب وهو الخمس ولو كان انثى فهو سهم
اربعة وسهامها ايضا من اربعة فنصيب الخنثى سهم وهو الربع فياخذ النصف من هذا النصيب ايضا وهو
الثلث وتصح هذه السيلة من اربعين لان الحكم في هذه السيلة ان تظهر بين سيلة الذكور وسيلة الانوثة
في ثلاث حالات استقامة وموافقة ومباينة فلو كان موافقة يضرب ونفا حديهما في كل للآخر ولو كان مباينة
يضرب كل احديهما في كل الاخرى ثم يضرب الحاصل في الحالتين المذكورة والانوثة ثم يضرب نصيب
من كان له شيء في سيلة الذكورة في وفق سيلة الانوثة ويعطى له او يضرب في كل سيلة الانوثة فيعطى له
وكذلك العكس في سيلة الذكورة خمسة وسيلة الانوثة اربعة وبينهما مباينة فيضرب الخمسة في الاربعة
فصار عشرين ثم يضرب العشرين في الحالتين حالة الذكورة وحالة الانوثة فصار اربعين لان ضرب العشرين
في الحالتين اربعون فنقول كان لابن في سيلة الذكورة اثنان وضرب في الاربعة ثمانية فللابن ثمانية
وكان للبنت واحد وضرب في الاربعة اربعة فهي لها وكان الخنثى اثنين وضرب في الاربعة ثمانية فهي الخنثى ثم كان
للخنثى اثنين وضرب في الاربعة ثمانية فللابن في سيلة الانوثة اثنان وضرب في الخمسة عشرة فهي لابن وكان
للبنت واحد وضرب في الخمسة خمسة فهي لها والخنثى كان ايضا واحد وضرب في الخمسة خمسة فهي ايضا
له فللابن في سيلة الذكورة ثمانية وفي سيلة الانوثة عشرة فيكون له ثمانية عشر سهما وللبنت
في سيلة الذكورة اربعة وفي سيلة الانوثة خمسة فيكون لها تسعة والخنثى في سيلة الذكورة ثمانية وفي
سيلة الانوثة خمسة فيكون له ثمانية عشر سهما **فصل في الحمل الى اخيه** اكثر
مدة الحمل عند الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى سنتان وعند ليث بن سعد رحمه الله تعالى ثلثة سنين وعند
الامام الشافعي رحمه الله تعالى اربع سنين وعند الزهري سبع سنين واقل مدة الحمل عند الجميع ستة اشهر
وله ويوقف هذا شروع في بيان نصيب الحمل عند قسمة التركة بين الورثة ان يحسب الحمل عند ابى حنيفة
نصيب اربعة بنين او اربع بنات ايها اكثر ويعطى للورثة اقل النصيبين الحاصلين لكل منهما بالنسبة الى
سيلة الذكورة وسيلة الانوثة كما سيأتي بيانه وبه اخذ الامام الشافعي رحمه الله تعالى ايضا رواه المبارك

في الميراث لا يكون الا باعتبار التيقن ولا ينقل

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبرنا قصي ما يتوهم لان قسمة الميراث لا يكون الا باعتبار التيقن ولا ينقل
عن المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من اربعة بنين وامسا اربعة بنين فقال جل سمي مشريك لم ينقل الميراث
لا في سماعه اربعة بنين من بطن واحد وتفسير الحاد البطن ان لا يكون بين الولدين ستة اشهر فصاعدا
وروي هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولادة المرأة اربعة بنين في بطن واحد نادرا فلا يبي للمك عليه وانما
يعتبر ما في العادة وهو ولادة ابن وابنتين وعند محمد رحمه الله تعالى يوقف نصيبه بنين وهذا احدي الروايتين
عن أبي يوسف التي رواها هشام وروي لخصا في عن أبي يوسف انه يوقف نصيبا بين واحد لان العلم الغالب ولادة
الواحد عن بطن واحد ولا يبي للمك ما لم يظهر خلافه وعليه الفتوى ويا خذا لخاصي من الورثة كقبيل المعلوم وهو الزيادة
على نصيب الابن على قول أبي يوسف لان الخاصي يحفظه قضاءه وينظر لمن هو عاجز عن النظر لنفسه وهو الحمل لاجل
الاستعداد عند ظهوره الاكثر كما في مسألة الفتى اذا نكح ابنا وختي فانه يعطى لختي الثلث والابن الثلثان ويؤخذ الخليل
من الابن احتياطا لانه لو ظهر علامة الذكورة في لختي كان هو مستحقا لما زاد على النصف من نصيب الابن لمخاطبة لاسراده
فذلك في الحمل فان كان الحمل الى اخاه هذا بيان حكم الحمل بالتفصيل فان كان الحمل من الميت في فرع وجان المرأة
بولدا فل من اكثر مدة الحمل ولم تكن المرأة مقبرة بانقضاء العدة اي عدة وفاة الزوج يرث الحمل ويرث غيره
ايضا منه وان اقوت بانقضاء العدة لكنه بعد مدة تتصور فيها انقضاء العدة لا يرث ولا يورث منه لانج يعلم ان الحمل ليس
من الميت الا يقال لا فائدة في ذكر الاقرار بانقضاء العدة لان عدة الدفاعة اربعة اشهر وعشرة العدة تقضي وتختفي
اربعة اشهر وعشرة اقوت بانقضاء العدة اتم تقولا فانقول المصاد بالاقرار انها تقرانها ان حيا في مدة اربعة
اشهر وعشرة ولي ليس حامل اما انقضاء المدة بالزمان محسوس معلوم فلا حاجة الى الاقرار وان جاءت بولدي في عام
الترهدة للحمل لا يرث لان تمام اكثر مدة الحمل من الدفاعة والعلوق لا يتصور في وفاة الميت فالعلوق ما يكون من الغير
قوله وان كان من غيره اي وان كان الحمل من غير الميت لا يكون فرعه بل يكون احا للميت اب وام الابن اولاد مثلا
وجان المرأة بولدا لا قبل ستاشهر يرث وان جاءت به تمام اقل مدة الحمل لا يرث لانه يعلم انه لم يكن موجودا
وقت موت المورث **قوله** فان خرج هذا تفصيل للحمل الذي يولد في مدة يستحق الارث اي فان خرج بعض الولد
وهو اقل ثمان لا يرث ولو خرج اكثر ثمان يرث فان خرج مستقيما فالمعتبر صدره يعني اذا ظهر كل صدره
فان يرث والا لا يرث فان خرج منكوسا فالمعتبر سرته يعني اذا ظهر سرته يرث والا لا يرث لانه اعتبار
الصدر في حال الاستقامة لانه عند ظهور الصدر يظهر جميع الاعضاء العسية فكان اكثر البدن خرج
واما اعتبار السرة في حال المنكوس فلان الاعضاء العسية ما خرجت بعد فيعتبر النصف من البدن
وهو السرة والمراد من موت الحمل ههنا الموت الحاصل بعد الاستهلال لان الموت عما يكون اذا كان قبله حيوة
والاطلاع على حيوته انها هو بالاستهلال **م** الاصل في نصيب نسابل الحمل الى اخاه طريق تصحيح مسائل
الحمل هو ان تصح المسئلة على تقديرين تقدير ان الحمل ذكر وتقدر انه انثى ثم تطر من مسئلة الذكر والانثى
فان نكحنا فاضرب وفق احديهما في كل الاخرى وان نكحنا فاضرب كل احديهما في كل الاخرى فيكون الحاصل
تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة الذكورة في مسئلة الانثى او في نفسها

يوقف نصيب ثلثة بنين
زوجه ليشن معوز في ذواته
اخرى ليدانه

في الميراث لا يكون الا باعتبار التيقن ولا ينقل
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبرنا قصي ما يتوهم لان قسمة الميراث لا يكون الا باعتبار التيقن ولا ينقل
عن المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من اربعة بنين وامسا اربعة بنين فقال جل سمي مشريك لم ينقل الميراث
لا في سماعه اربعة بنين من بطن واحد وتفسير الحاد البطن ان لا يكون بين الولدين ستة اشهر فصاعدا
وروي هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولادة المرأة اربعة بنين في بطن واحد نادرا فلا يبي للمك عليه وانما
يعتبر ما في العادة وهو ولادة ابن وابنتين وعند محمد رحمه الله تعالى يوقف نصيبه بنين وهذا احدي الروايتين
عن أبي يوسف التي رواها هشام وروي لخصا في عن أبي يوسف انه يوقف نصيبا بين واحد لان العلم الغالب ولادة
الواحد عن بطن واحد ولا يبي للمك ما لم يظهر خلافه وعليه الفتوى ويا خذا لخاصي من الورثة كقبيل المعلوم وهو الزيادة
على نصيب الابن على قول أبي يوسف لان الخاصي يحفظه قضاءه وينظر لمن هو عاجز عن النظر لنفسه وهو الحمل لاجل
الاستعداد عند ظهوره الاكثر كما في مسألة الفتى اذا نكح ابنا وختي فانه يعطى لختي الثلث والابن الثلثان ويؤخذ الخليل
من الابن احتياطا لانه لو ظهر علامة الذكورة في لختي كان هو مستحقا لما زاد على النصف من نصيب الابن لمخاطبة لاسراده
فذلك في الحمل فان كان الحمل الى اخاه هذا بيان حكم الحمل بالتفصيل فان كان الحمل من الميت في فرع وجان المرأة
بولدا فل من اكثر مدة الحمل ولم تكن المرأة مقبرة بانقضاء العدة اي عدة وفاة الزوج يرث الحمل ويرث غيره
ايضا منه وان اقوت بانقضاء العدة لكنه بعد مدة تتصور فيها انقضاء العدة لا يرث ولا يورث منه لانج يعلم ان الحمل ليس
من الميت الا يقال لا فائدة في ذكر الاقرار بانقضاء العدة لان عدة الدفاعة اربعة اشهر وعشرة العدة تقضي وتختفي
اربعة اشهر وعشرة اقوت بانقضاء العدة اتم تقولا فانقول المصاد بالاقرار انها تقرانها ان حيا في مدة اربعة
اشهر وعشرة ولي ليس حامل اما انقضاء المدة بالزمان محسوس معلوم فلا حاجة الى الاقرار وان جاءت بولدي في عام
الترهدة للحمل لا يرث لان تمام اكثر مدة الحمل من الدفاعة والعلوق لا يتصور في وفاة الميت فالعلوق ما يكون من الغير
قوله وان كان من غيره اي وان كان الحمل من غير الميت لا يكون فرعه بل يكون احا للميت اب وام الابن اولاد مثلا
وجان المرأة بولدا لا قبل ستاشهر يرث وان جاءت به تمام اقل مدة الحمل لا يرث لانه يعلم انه لم يكن موجودا
وقت موت المورث **قوله** فان خرج هذا تفصيل للحمل الذي يولد في مدة يستحق الارث اي فان خرج بعض الولد
وهو اقل ثمان لا يرث ولو خرج اكثر ثمان يرث فان خرج مستقيما فالمعتبر صدره يعني اذا ظهر كل صدره
فان يرث والا لا يرث فان خرج منكوسا فالمعتبر سرته يعني اذا ظهر سرته يرث والا لا يرث لانه اعتبار
الصدر في حال الاستقامة لانه عند ظهور الصدر يظهر جميع الاعضاء العسية فكان اكثر البدن خرج
واما اعتبار السرة في حال المنكوس فلان الاعضاء العسية ما خرجت بعد فيعتبر النصف من البدن
وهو السرة والمراد من موت الحمل ههنا الموت الحاصل بعد الاستهلال لان الموت عما يكون اذا كان قبله حيوة
والاطلاع على حيوته انها هو بالاستهلال **م** الاصل في نصيب نسابل الحمل الى اخاه طريق تصحيح مسائل
الحمل هو ان تصح المسئلة على تقديرين تقدير ان الحمل ذكر وتقدر انه انثى ثم تطر من مسئلة الذكر والانثى
فان نكحنا فاضرب وفق احديهما في كل الاخرى وان نكحنا فاضرب كل احديهما في كل الاخرى فيكون الحاصل
تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة الذكورة في مسئلة الانثى او في نفسها

الفتى ثم انظر في الماصلين من النصيبين ايها اقل يعطى لذلك العارف ان التيقن انه اقل النصيبين والفضل التي فيها
توقف من نصيب ذلك العارف لانه اشتبه ان المستحق للفضل هو العارف والحمل فتوقف حتى ينزل الاشتباه
بظهر الحمل فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوفين فها رعت وان كان مستحقا لبعض الموقوفين فها رعت ذلك
ونقسم ابنا في بين الورثة فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفا من نصيبه كهل الصورة **ميت**
فالحال ان كان في المسئلة ثمن وسدسان وما في الابن والبنات عصبة من اربعة وعشرين وان كان الحمل بنت **ابن ام**
انثى فالمسئلة من سبعة وعشرين لان في المسئلة ثمن وسدسين وثلثين فتصير من سبعة وعشرين
تعود الى سبعة وعشرين وبين المسائلين موافقة ثلثية فتضرب تلك مسئلة الانثى الذي هو التسعة
في كل مسئلة الذكورة وهو اربعة وعشرون فتصير مائتين وستة عشر ثم تضرب سهام من كان له شيء في مسئلة
الذكورة في ثلث مسئلة الانثى ويعطى له ويضرب سهام من كان له شيء في مسئلة الانثى في مسئلة الذكورة
ويعطى له فكان للزوجة في مسئلة الذكورة ثلث وضربها في التسعة التي هي في مسئلة الانثى سبعة وعشرون
وكان لها في مسئلة الانثى ثمانية ايضا ثلثة وضربها في الثمانية التي هي في مسئلة الذكورة اربعة وعشرون
ويعطى لها اربعة وعشرون ويوقف من نصيبها ثلثة لانها في الفضلة على الاقل من النصيبين لها وكان لكل واحد
من الابوين في مسئلة الذكورة اربعة وضربها في التسعة تبلغ ستة وثلثين وكان لها في مسئلة الانثى اربعة
وضربها في الثمانية اثنان وثلثون فتصير كل منهما اثنان وثلثون فتوقف للفضل من نصيبها وهو اربعة
وكان للعصبات في مسئلة الذكورة ثلثة عشر وضربها في التسعة مائة وسبعة عشر وفي مسئلة الانثى
كان للبنات مع الحمل ستة عشر وضربها في الثمانية مائة وثمانية وعشرون فيعطى للبنات ثلثة عشر
لان الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين كما هو عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان البنين اذا كانوا اربعة
تقدر لهم ثمانية بنات بالبسط وفي الواقع ايضا بنت حقيقي فيكون تقسم ثلثة عشر التي هي لها في مسئلة
الذكورة هي اربعة وعشرون على التسعة فخارج القسمة للبنات يكون سهما واربعة اسباع سهم ضرب
السهم في التسعة التي هي في مسئلة الانثى يكون تسعة اسهام وضرب اربعة اسباع سهم في ثلث
التسعة ايضا يكون اربعة اسهام فالجميع ثلثة عشر سهما فللبنات ثلثة عشر سهما من المبلغ الذي هو
مائة وثمانية وعشرون والباقي منه موقوف للحمل وهو مائة وخمسة عشر سهما احد عشر منها موقوفات
اصحاب الغار بضر المذكر ومن ههنا **قوله** فان ولدت بنتا هذا بيان حكم الحمل بعد الظهور من البطن في
فان ولدت الحامل بنتا واحدة او اكثر فجميع الموقوف للبنات لانه ظهر ان الموقوف حقن في نصيبهن
الثلثان فيضم ما للبنات وهو ثلثة عشر الى المائة والخمسة عشر فيقسم بينهن المبلغ وهو مائة وثمانية
وعشرون على السوية وان ولدت ابنا واحدا او اكثر فيعطى للمرأة والاوين ما كان موقوفا من نصيبهم
من مسئلة الذكورة فاذا ولدت ابنا واحدا او اكثر تبيش ان نصيبهم كان من مسئلة الذكورة في يرث اليهم
الموقوف من نصيبهم فبالقي منه يقسم بين الاولاد فيعطى للمرأة الثلثة التي وقفت من نصيبها من مسئلة
الانثى اذ نصيبها فيها سبعة وعشرون وقد كانت اعطيت اربعة وعشرين وقد وقفت

سبع بنات
في الميراث لا يكون الا باعتبار التيقن ولا ينقل
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية اعتبرنا قصي ما يتوهم لان قسمة الميراث لا يكون الا باعتبار التيقن ولا ينقل
عن المتقدمين ان امرأة ولدت اكثر من اربعة بنين وامسا اربعة بنين فقال جل سمي مشريك لم ينقل الميراث
لا في سماعه اربعة بنين من بطن واحد وتفسير الحاد البطن ان لا يكون بين الولدين ستة اشهر فصاعدا
وروي هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ولادة المرأة اربعة بنين في بطن واحد نادرا فلا يبي للمك عليه وانما
يعتبر ما في العادة وهو ولادة ابن وابنتين وعند محمد رحمه الله تعالى يوقف نصيبه بنين وهذا احدي الروايتين
عن أبي يوسف التي رواها هشام وروي لخصا في عن أبي يوسف انه يوقف نصيبا بين واحد لان العلم الغالب ولادة
الواحد عن بطن واحد ولا يبي للمك ما لم يظهر خلافه وعليه الفتوى ويا خذا لخاصي من الورثة كقبيل المعلوم وهو الزيادة
على نصيب الابن على قول أبي يوسف لان الخاصي يحفظه قضاءه وينظر لمن هو عاجز عن النظر لنفسه وهو الحمل لاجل
الاستعداد عند ظهوره الاكثر كما في مسألة الفتى اذا نكح ابنا وختي فانه يعطى لختي الثلث والابن الثلثان ويؤخذ الخليل
من الابن احتياطا لانه لو ظهر علامة الذكورة في لختي كان هو مستحقا لما زاد على النصف من نصيب الابن لمخاطبة لاسراده
فذلك في الحمل فان كان الحمل الى اخاه هذا بيان حكم الحمل بالتفصيل فان كان الحمل من الميت في فرع وجان المرأة
بولدا فل من اكثر مدة الحمل ولم تكن المرأة مقبرة بانقضاء العدة اي عدة وفاة الزوج يرث الحمل ويرث غيره
ايضا منه وان اقوت بانقضاء العدة لكنه بعد مدة تتصور فيها انقضاء العدة لا يرث ولا يورث منه لانج يعلم ان الحمل ليس
من الميت الا يقال لا فائدة في ذكر الاقرار بانقضاء العدة لان عدة الدفاعة اربعة اشهر وعشرة العدة تقضي وتختفي
اربعة اشهر وعشرة اقوت بانقضاء العدة اتم تقولا فانقول المصاد بالاقرار انها تقرانها ان حيا في مدة اربعة
اشهر وعشرة ولي ليس حامل اما انقضاء المدة بالزمان محسوس معلوم فلا حاجة الى الاقرار وان جاءت بولدي في عام
الترهدة للحمل لا يرث لان تمام اكثر مدة الحمل من الدفاعة والعلوق لا يتصور في وفاة الميت فالعلوق ما يكون من الغير
قوله وان كان من غيره اي وان كان الحمل من غير الميت لا يكون فرعه بل يكون احا للميت اب وام الابن اولاد مثلا
وجان المرأة بولدا لا قبل ستاشهر يرث وان جاءت به تمام اقل مدة الحمل لا يرث لانه يعلم انه لم يكن موجودا
وقت موت المورث **قوله** فان خرج هذا تفصيل للحمل الذي يولد في مدة يستحق الارث اي فان خرج بعض الولد
وهو اقل ثمان لا يرث ولو خرج اكثر ثمان يرث فان خرج مستقيما فالمعتبر صدره يعني اذا ظهر كل صدره
فان يرث والا لا يرث فان خرج منكوسا فالمعتبر سرته يعني اذا ظهر سرته يرث والا لا يرث لانه اعتبار
الصدر في حال الاستقامة لانه عند ظهور الصدر يظهر جميع الاعضاء العسية فكان اكثر البدن خرج
واما اعتبار السرة في حال المنكوس فلان الاعضاء العسية ما خرجت بعد فيعتبر النصف من البدن
وهو السرة والمراد من موت الحمل ههنا الموت الحاصل بعد الاستهلال لان الموت عما يكون اذا كان قبله حيوة
والاطلاع على حيوته انها هو بالاستهلال **م** الاصل في نصيب نسابل الحمل الى اخاه طريق تصحيح مسائل
الحمل هو ان تصح المسئلة على تقديرين تقدير ان الحمل ذكر وتقدر انه انثى ثم تطر من مسئلة الذكر والانثى
فان نكحنا فاضرب وفق احديهما في كل الاخرى وان نكحنا فاضرب كل احديهما في كل الاخرى فيكون الحاصل
تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة الذكورة في مسئلة الانثى او في نفسها

ثلاثة ويعطى لكل واحد من الابوين الاربعة التي وقعت من نصيبه فكان لكل منها ستة وثلاثون لان
 الحمل قد جعل في حقهم اثني واعطوا اقل النصيبين فاذا اظهر الحمل كذا علم ان حقهم اكثر النصيبين
 فيكل حق كل منهم برد الموقوف فما بقي وهو مائة واربعة مع ضم الثلثة عشر التي نصيب البنت فيبلغ
 مائة وسبعة عشر فيقسم بين الاولاد وهم البنت والبنون الموقوفون للذكر مثل حظ الانثيين
 لانها في منسلة الذكورة كان ثلثة عشر وضربها في رفق منسلة الانوثة الذي هو التسعة
 صار مائة وسبعة عشر فيقسم بين الاولاد كما هو المعلوم **قوله** وان ولدت ابي وان ولدت الحامل
 بنتا فيعطي من جميع الموقوف وهو مائة وخمسة عشر للمرأة والابوين لكل ما كان موقوفا من
 نصيبهم وهو واحد عشر سهمان ثلثة للمرأة ولكل واحد من الابوين اربعة فبقي مائة واربعة فيعطي
 للبنت ابي تمام حقها النصيب لانه حقها تمام النصف مائة وثمانية وقد كانت اخذت ثلثة عشر فعطيت
 خمسة وتسعين سهمان ايضا فبقي تسعة وهي ايضا الارب بالنصف لان له مع البنت فرضا نصيبا
 واعلم ان هذا الاصل انما يجري فيما اذا تغير فرض الوارث بالحمل واما اذا لم يتغير فرض الوارث
 كما اذا ترك امرأة حاملا وابنا فانه يعطى للمرأة التمن اذا فرضها لا يتغير فلا يوقف شيء من نصيبها
 وكذا اذا كان الوارث من يسقط به في احد الحالين فانه لا يعطى شيئا لان الاستحقاق مشكوك والتوريث
 في موضع الشك غير جائز كما اذا ترك امرأة حاملا وابنا او عيا فانه لا يعطى الاخر او العلم شيئا الا كان
 ان الحمل كذا فيسقط كل منهما **فصل في بقية الخلفاء** اعلم ان المفقود هو
 الغائب المجهول الموت والحياة حتى في ماله حتى لا يرث منه احد ويوقف ماله حتى يصح اي يتيقن موته او حي
 مدة علم فيها موته واختلف الروايات في تلك المدة ففي ظاهرها رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 اذا لم يبق احد من اقربائه حكم بموته وروي الحسن بن عمار عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان تلك
 المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولدت وقال محمد رحمه الله تعالى مائة وعشرين سنة وقال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى مائة وخمسين سنة وقال بعضهم تسعون سنة وقال بعضهم ستون سنة وقال بعضهم
 موقوفوا الى اجتماع الامام **قوله** وموقوف الحكم عطف على قوله حي اي المفقود موقوف حكمه في حق الغير حتى
 يوقف نصيب المفقود من مال مورثه كما في الحمل فاذا مضت المدة فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته
 وما كان موقوفا لاجله من مال مورثه يرد الى وارث مورثه الذي وقف ماله **قوله** الاصل اي الطريق
 في تصحيح مسابيل المفقود ان تصح المسئلة على تقدير حيوتهم ثم تصح على تقدير وفاتهم وباتى العمل ما ذكرناه
 في الحمل يعني الفرق بين طريق التصحيح لمسئلة المفقود وبين طريق مسئلة الحمل غير انما كانت نظر
 في تصحيح مسئلة الحمل بين حالتي الذكورة والانوثة وههنا تنظر بين حالتي الحياة والوفاة فتتظر
 في الحالتين فان توافقتا تضرب وتوافقهما في كل الاخر وان تباينتا تضرب كل احداهما في كل الاخر
 ثم تضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة الحياة في مسئلة الوفاة او في رفقها وضرب نصيب من
 كان له شيء من مسئلة الوفاة في مسئلة الحياة او في رفقها ويعطى لكل وارث اقل النصيبين كنه

هذا هو الوجه في قوله فان ولد له ولد فانه لا يعطى شيئا لان الاستحقاق مشكوك والتوريث في موضع الشك غير جائز كما اذا ترك امرأة حاملا وابنا او عيا فانه لا يعطى الاخر او العلم شيئا الا كان ان الحمل كذا فيسقط كل منهما

الصورة

تتصو مسئلة الحياة مثل ثني عشر لان اصل
 المسئلة من زوج ام اربعة اخوة ابدا واحدا مفقود ستة وهي الكسرة فيخرج النصيب فيضرب بالاثني
 في اصل المسئلة فصار اثني عشر وتصحيح مسئلة الوفاة ثمانية عشر لان اصل المسئلة من ستة وهي الكسرة على الثلثة
 فتضرب روسهم الثلثة في اصل المسئلة فصار ثمانية عشر وبنو الاثني عشر والثمانية عشر موافقة بالسوس
 فيضربون فاحدها في كل الاخر فيبلغ ستة وثلثين فمنه تصح المسئلة ان يعطى كل واحد من الزوج
 ثمانية عشر وللام ستة اذ فرضها لا يتغير بحياة المفقود ومماته اما الاخوة ففي مسئلة الحياة
 لكل منهم سهم وضرب في رفق مسئلة الوفاة ثلثة وكان في مسئلة الوفاة لكل منهم سهمان وضربها في رفق مسئلة
 الوفاة لكل منهم سهمان الحياة اربعة فيعطي لكل اخ ثلثة ويوقف من نصيبه سهم فان ظهر حيوتها سحق الثلثة
 الموقوفة والا لعل اخ منها سهم الذي وقف من نصيبه **فصل في الميراث الى الخلفاء**
 اذا مات الميراث او قتل وارثا للحرب وقضى القاضي بحقوقه بدلا للحرب فاما الذي اكتسبه في حال
 الاسلام يكون لورثته المسلمين والمال الذي اكتسبه في حال الردة يوقف في بيت المال عند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى وعند ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الكسبان جميعا اي الكسب حال الاسلام والكسب
 حال الردة لورثته وعند الشافعي رحمه الله تعالى الكسبان جميعا توضع في بيت المال والمال الذي
 اكتسبه بعد لحوقه بدلا للحرب فهو في اي غنية بالاجماع واما كسب المرتد جميعا سواء حال الاسلام
 او حال الردة فله لورثته المسلمين بلا خلاف بين اصحابنا واما المرتد فلا يرث من احد لامر مسلم وامر
 مرتد مثله وامر كافرا أصلي وكذلك المرتد اللهم الا اذا ارتد اهل ناحية باجمعهم فانهم يوارثون
 كما في اهل الحرب واهل الذمة **فصل في حكم الميراث الى الخلفاء** حكم الاسير المالك حكم
 سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه فاذا فارق دينه فحكمه حكم المرتد في الميراث فان لم يعلم
 دينه ولا حيوتة فحكمه حكم المفقود **فصل في العرق والارث** اذا مات
 جماعة ولم يعلم ابهام مات اولا بغير مال ماتوا جميعا دفعة واحدة فكل واحد منهم لورثته الاحياء
 ولا يرث بعض الاموات عن بعض وهذا المنقول واما امير المؤمنين علي بن عبد الله بن مسعود رضي
 الله عنهما فقالا لا يرث بعض الاموات عن البعض الا ما ورث كل واحد منهم من مال صاحبه كما
 اذا غرق اخوان كبير واصغر وترك كل واحد منهما اما وبنتا ومولى كنه الصورة **قوله**
 وترك كل واحد منهما تسعين دينارا فعندنا تقسم تركته كل واحد منهما لامة منها ام بنت مولى
 السدس خمسة عشر دينارا وللبنت النصف خمسة واربعون دينارا ومولاه ما بقي وذكر
 ثلثون دينارا وعند علي وابن مسعود رضي الله عنهما في احدي الروايتين نيمت الاكبر والا وحيي
 الاصغر فنقسم تركته الاكبر للام منها السدس خمسة عشر دينارا وللبنت النصف خمسة واربعون
 ولاصغر ما بقي وذكر ثلثون سهم نيمت الاصغر والا وحيي الاكبر فنقسم تركته الاصغر كذلك فعطى
 الاكبر ايضا ثلثون منها نقد بقي من تركته كل واحد منهما ثلثون وهو ما ورث كل واحد منهما

هذا هو الوجه في قوله فان ولد له ولد فانه لا يعطى شيئا لان الاستحقاق مشكوك والتوريث في موضع الشك غير جائز كما اذا ترك امرأة حاملا وابنا او عيا فانه لا يعطى الاخر او العلم شيئا الا كان ان الحمل كذا فيسقط كل منهما

بلغ مقابلة على النسخة المنقولة
منها مقابلة بحجة يجب
الرفع والطاقة

وعلی الہ وصحبہ وسلم
تسلیم ابدالی
یوم الدین

						۱	کتاب
						۱	کتاب
						۲	کتاب
						۲	کتاب
						۲	کتاب

الحاصل على المقامات التي برأس الجدور وانبتت ما خرج لظرفي الورثة على موازينهم
عن المحصوم المقام المقسوم في نيت مستور

والاخرى لا تزال الاثر في البسط والمسطح
 فيرجع البسط الى خمسة واصلوع المسد الى اثني
 فنضع الاثنين بعد مقام المسد الذي في التزم ونضرب
 في كل وارث في خمسة ونقسم الحاصل على الفاس
 الذي ترأس الجدول بحاصل الاول وهذه صورة
 الجدول صار البسط هكذا واصلوع الجامعة
 وصف الجدول ايضا

١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥

وطريقة الامتحان في المسائل والخواص
 ان نجمع ما تحت المئتين في رأس الجدول
 فان ساواه فعملنا صحيح والا فلا
 واذا اردت قسمه العقار على مختلف
 فخذ الجامع لصلوعها الاواسر
 فان كانت التركة عقارا كاملا قالوا ان

١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥

ان يحول اربعة وعشرون فبراطا وصنيفة فكل الاربع وعشرين الى صلوعها الاواسر فان
 في صلوع الجامعة مثل صلوع التركة ونسب في الجامع فالتركة واجلة في الجامع فنضع التركة
 جدول ياراء جدول الجامعة ثم ما بقي من صلوع الجامعة بعد ان نركبه على الصلوع
 في جدول يلي جدول التركة ثم نقسم ما كان في رأس من الجامع على باقي صلوع الجامعة بحاصل
 نصيبه هذا ان اوجدناها داخله وان يابست التركة الجامعة فابست التركة انصت
 جدول يلي جدول الجامعة وان ثبت صلوع الجامعة بحاصل نصيبه وان وافقت الجامعة التركة
 فاطرح ما استركا في رأس التركة في جدول يلي جدول الجامعة ثم ان ثبت باقي صلوع
 الجامعة في جدول يلي جدول التركة واضرب ما كان في رأس من الجامع في باقي صلوع التركة
 واقسم الحاصل على صلوع الجامعة بحاصل نصيبه هذا اذا كان الخلف صحيحا فان
 كان في التركة صحيح وكسر فابست صحيح التركة بعد الجامعة ثم لسور التركة بعد ان
 تبسطها بنفسه ثم صلوع الجامعة بعد كسور التركة فحسب يكون ما في رأس
 الجدول واسر اعل هذا الترتيب صحيح التركة ثم لسورها بنفسه على مقاماتها
 ثم فاضد صلوع الجامعة وان بسطت التركة حيث كان فيها كسرا او لسورا فخذ
 بسطها وصل الى اربعة واعمل فيها ما تقدم في الصحيح من توافق ونذاخر وبيان
 وامتحان صحة القسمة ان نجمع ما تحت كل صلوع ونقسم ما اجمع على ذلك
 الصلوع ما خرج بالقسمة تثبتت تحت الصلوع الذي قبله وهكذا الى ان ناتي الى
 جميعها فيكون خارج القسمة على الصلوع الاول صحيحا فثبتت تحت التركة

وتجدها الى ما تحتها فيساويها فان خرج فما ذكر في العمل صحيح والا فلا تثبته ليست ازالة 61
 الاثر في بين بسط التركة والمقامات واجبه فلك ان تجعلها ونضرب البسط بمرتبه
 في نصيب كل وارث ونقسم الحاصل على صلوع الجامعة كلها ثم على صلوع التركة نخرج ما يخصه
 مسيلة المحاصصة في الدين ونرجع المحاصصة الى الاعداد المتناسبة اذا اقلس
 ربحا ومات وعلمه دون لا يفي بها ماله فاجع تلك الديون واجعلها العدد الاول
 واصعد دين كل واحد من الغرماء ثانيا وما لالدين ثالثا وما يخص كل واحد من غرمائه
 من ماله وهو المحجور رابعا واربعة الواسطتين واقسم على الاول يخرج الرابع الهامي
 هو المحجور وهو نصيب احد الغرماء من الدين فالطريق الصانع في ذلك ان نضع
 جدول التماسيق في قسمة التركات ونجعل تحت مجموع الديون في رأسه بميزله
 الجامع فيما سر ونجعل تحت المجموع دين كل واحد على نسبة ثم نضرب مجموع الديون
 الى صلوعه ونثبت ما لالديون في رأس الجدول على كسور مجموع الديون كالتركة
 ونثبت تلك الصلوع على كسبها ثم نضرب في ما لالديون ونقسم الحاصل على صلوع
 مجموع الديون ونثبت ما يخص كل واحد تحت ما لالديون في جدول التماسيق ونسب في ذلك
 الغرماء وبالحكم جعل الغرماء كالورث ودونهم كالمساهمة ومجموع ديونهم كجامعة وما لالديون كالتركة
 هو كما سبق سواء واذا فرغت فامتنع عملك كما سبق فان خرج مجموع ما تحت ما لالديون
 مثله سواء والحساب صحيح والا فلا واذا كان في الديون كسرا فابسطها كلها من جنس
 واحد واصعد البسط واصعد في رأس الجدول وان ثبت تحت بسط دين كل من الغرماء ما مال
 الغرماء فثبتت صحته في حقه ثم نضرب في بسط كل نصيب كل غرماء ونقسم الحاصل
 على صلوع بسط مجموع الديون فلو كانت الديون ثلاثين دينارا والاربع عشر ونضرب
 ولعمرو خمسة وثلاث وخالد اربعة عشر وسدس فاللسور نصف وثلاث
 وسدس ومجروح النصف والثلاث داخلان في مجروح السدس فاعبر بخروجه وهو سبعة وثلاثين
 واضرب السدس في سبعة بحاصل راية ثمانون فاجعلها في رأس الجدول ونكتبها لزيد ثلاثين
 ولعمرو اثنين وثلاثين وخالد خمسة وثلاثين ثم ان ثبت صلوع بسط المجموع وهو ستة وستة
 ونقسم على سائر الخمسة والعشرين في رأس الجدول واضرب الخمسة والعشرين في بسط
 دين كل من الغرماء واقسم الحاصل على صلوع الجامعة لمجموع ماله فثبتت على نحو ما
 سبق في قسمة التركات وامه اعلم وهذا جدول لهذا المثال يقاس به غيره

١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥



والاختصار لازماً الاشراف بين البسط والمسطح
 فيرجع البسط الى خمسة واصلوع المسد الى اثنين
 فنضع الاثنين بعد مقام القيمة التي في التزلة ونضرب
 نصيب كل وارث في خمسة ونقسم الحاصل على انقسام
 الذي ترأس الجدول بحاصل الاول وهذه صورة
 الجدول صار البسط هكذا واصلوع الجامعة
 وصف الجدول ايضا هكذا

١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥

وطريقة الامتحان في المسائل والخواص
 ان تجمع ما تحت المنبت في رأس الجدول
 فان ساواه فعملك صحيح والا فلا
 واذا اردت قسمه العقار على مختلف
 فخذ الطابع لصلوعها الا واحد
 فان كانت التركة عقارا كاملا قالوا ان

١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥

ان يحول اربعة وعشرون فيرطاص صنية فتحل الاربع وعشرين الى صلوعها الاول فان
 في صلوع الجامعة مثل صلوع التركة ونفي من الجامعة فالتركة واجلة في الجامعة فنضع التركة
 جدولاً ياراء جدول الجامعة ثم ما بقي من صلوع الجامعة بعد ان تولى على الصلوع
 في جدول يلي جدول التركة ثم نقسم ما للتركة وارث من الجامعة على باقي صلوع الجامعة بحاصل
 نصيبه هذا ان اوجدتها داخله وان يابست التركة الجامعة فابست التركة انصت
 جدولاً يلي جدول الجامعة وان ثبت صلوع الجامعة بحاصل نصيبه وان وافقت الجامعة التركة
 فاطرح ما استركا فيه وابست التركة في جدول يلي جدول الجامعة ثم ان ثبت باقي صلوع
 الجامعة في جدول يلي جدول التركة واضرب ما للتركة وارث من الجامعة في باقي صلوع التركة
 واقسم الحاصل على صلوع الجامعة بحاصل نصيبه هذا اذا كان الخلف صحيحاً فان
 كان في التركة صحيح وكسراً ثبت صحيح التركة بعد الجامعة ثم لسور التركة بعد ان
 تبسطها بنفسه ثم صلوع الجامعة بعد كسور التركة فحيدد يكون ما في رأس
 الجدول سطراً واحداً على هذا الترتيب صحيح التركة ثم لسورها الخمسة على مقاماتها
 ثم فاضل صلوع الجامعة وان بسطت التركة حيث كان فيها كسراً او كسوراً فاحل
 بسطها وصل الى اربعة واعلم فيها ما تقدم في الصحيح من توافق وتوافق وتوافق
 وامتحان صحة القسمة ان تجمع ما تحت كل ضلع ونقسم ما اجمع على ذلك
 الضلع ما خرج بالقسمة ثبته تحت الضلع الذي قبله وهكذا الى ان تاتي في
 جميعها فيكون ضارب القسمة على الضلع الاول صحيحاً فثبتت تحت التركة وحقق

وتجمع الى ما تحتها فيساويها وان خرج فما ذكرت فالعمل صحيح والا فلا تنبيه لسيب ازالة
 الاشراف بين بسط التركة والعقارات واجبه فلك ان تعلمها ونقرب البسط برتبة
 في نصيب كل وارث ونقسم الحاصل على صلوع الجامعة كلها ثم على صلوع التركة يخرج ما يخصه
 مسيلة المحاصصة في الدين وترجع المحاصصة الى الاعداد المناسبة اذا اقلس
 ربحا ومات وعلمه دون لا يفي بها ماله فاجع تلك الديون واجعلها العدد الاول
 واصعد دين كل واحد من الغرماء ثانياً وما للدين ثالثاً وما يخص كل واحد من غرماء
 من ماله وهو المحجور رابعاً واربع الواسطتين واقسم على الاول يخرج الرابع الذي
 هو المحجور وهو نصيب احد الغرماء من الدين فالطريق الصانع في ذلك ان نضع
 جدولاً تسبق في قسمة التركات وتجعل تحت مجموع الديون في رأسه بمزلة
 الجامعة فيما سر وتجعل تحت مجموع دين كل واحد على سائر السمة ثم تحت مجموع الديون
 الى صلوعه وثبتت مال الديون في رأس الجدول على سائر مجموع الديون كالتركة
 وثبتت تلك الصلوع على كسبان ثم نضرب في مال الديون ونقسم الحاصل على صلوع
 مجموع الديون وثبتت ما يخص كل واحد تحت مال الديون في جدولاً تسبق في ذلك
 الغرماء وبالحل جعل الغرماء كالورثة ودونهم كالهوام ومجموع ديونهم كجامعة ومال الديون كالتركة
 هو تسبق سواء اذا فرغت فامتنع عملك كما سبق وان فرغ مجموع ما تحت مال الديون
 مثله سواء الحساب صحيح والا فلا واذا كان في الديون كسراً تبسطها كلها من خمسة
 وابع صاصل البسط واصعد في رأس الجدول وثبتت تحت البسط دين كل من الغرماء وما مال
 الغرماء فثبتت صحاحي عقادته ثم نضرب في بسط كل نصيب كل غرماء ونقسم الحاصل
 على صلوع بسط مجموع الديون فلو كانت الديون ثلاثين ديناً والاربعة عشر ونصف
 ولعمر وخمسة وثلاث وخالد اربعة عشر وسدس فاللسور نصف وثلاث
 وسدس ومخرج النصف والثلاث داخلان في مخرج السدس فاعبر بخمسة وهو ستة
 واضرب السدس في ستة بحاصل ماية ثمانون فاجعلها في رأس الجدول وتحتها الزيد للدين
 ولعمر اثنين وثلاثين في كل اربعة وعشرين ثم ان ثبت صلوع بسط المجموع وهو ستة وخمسة
 وخمسة على سائر الخمسة والعشرين في رأس الجدول واضرب الخمسة والعشرين في بسط
 دين كل من الغرماء واقسم الحاصل على صلوع الجامعة للباسم يخرج ماله فثبتت على حق ما
 سبق في قسمة التركات وامه اعلم وهذا جدول لهذا المثال يقاس به غير

١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Yazar	Hasan Hüsnü B.
V.	
Eski No	3401